



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد

- حقوق الإنسان في ندوة بودابست ومهرجاننا.

بقلم عبدالرحمن بوراوي، الأمين العام للاتحاد

- حل جذري لمشكلة المديونية في العالم الثالث.

الوثيقات الختامية لـ:

- ندوة بودابست حول البرلمان حارساً لحقوق الإنسان.

- مؤتمر برازيليا حول البيئة والتنمية.

السنة الرابعة عشرة - العدد التاسع والأربعون نisan "أبريل" ١٩٩٣ حزيران "يونيو"



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

دمشق

السنة الرابعة عشرة
العدد التاسع والأربعون

نيسان (أبريل)

حزيران (يونيو)

١٩٩٣

المدير المسؤول ورئيس التحرير : عبد الرحمن بوراوي
الامين العام للاتحاد

مساعد رئيس التحرير :
احمد مكييس
مدير العلاقات البرلمانية الدولية

الادارة : دمشق - سوريا - ص.ب ٤١٣٠

تلكس ٤١٢٠٤٦

٤٤٨٠٦٣ }
٤٤٧٦٥٤ } هاتف

فاكس ٤٥٦٥٧٣

المحتوى

- ١ - كلمة العدد : حقوق الانسان من ندوة بودابست الى مؤتمر فيينا . . .
- ٥ بقلم عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد
- ٢ - اخبار برلانية عربية
- ١١
- ٣ - نشاطات الاتحاد
- ١٥
- ٤ - تقارير
- ١٩ ① تقرير حول زيارة الوفد البرلاني العربي الى رومانيا . . .
 - ٢١ ① تقرير حول أعمال المؤتمر ٨٩ للاتحاد البرلماني الدولي والقرارات الصادرة عنه
 - ٥٩ ① تقرير حول ندوة : البرلمان - حارسا لحقوق الانسان . .
 - ٦٦ ① خلاصة مناقشات الندوة
- ٥ - دراسات : مطلوب حل جزري لمشكلة المديونية في العالم النامي . . .
- ٨٤ اعداد مركز الدراسات البرلمانية في مجلس الشعب المصري
- ٦ - وثائق :
- ٩٤ ① قراءة ما بين السطور
 - ١١٨ ① الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الدولي حول البيئة والتنمية

كلمة العدد

حقوق الانسان

من ندوة بودابست

الى

مؤتمر فيينا

بقلم : عبد الرحمن بوراوي
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

احتضنت العاصمة الهنغارية بودابست في النصف الثاني من شهر أيار - مايو الماضي الندوة البرلمانية الدولية حول «البرلمان - حارسا لحقوق الإنسان» التي نظمت بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة . وشارك فيها ممثلو برمليات ثمانية وخمسين بلدا ، بالإضافة إلى عدد كبير من المفكرين والاختصاصيين في موضوع الندوة ، بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات البرلمانية الأقليةمية .

وقد اكتسبت الندوة أهمية خاصة لأسباب ثلاثة :

أولا - لأنها ناقشت موضوعا بالغ الأهمية في عالمنا المعاصر اليوم . فموضوع حقوق الإنسان يشكل أحدى القيم الأساسية التي تبني عليها الحياة الإنسانية في كل مجتمع . وهو أكثر القيم التصاقا بحياة الإنسان الفرد وحاضره ومستقبله وبحياة الشعوب من جهة ، وتلعب دورا شديداً الأهمية في بناء المجتمعات والدول

وصياغة مستقبلها ، من جهة أخرى ، لأن احترام هذه الحقوق وتطبيقها من شأنه أن يفسح المجال لاطلاق طاقات الجماهير وقدراتها الخلاقة ، وتوفير الفلروف لها للاسهام في بناء مجتمعاتها . وفضلا عن ذلك فان موضوع الندوة يستثير باهتمام كبير على الصعيد الدولي في الوقت الراهن ، وأصبحت له تأثيرات حيوية حتى في مجال صياغة العلاقات بين الدول .

وثانيا - لأن المشاركين في الندوة هم في غالبيتهم ممثلو الشعوب الذين يتحسسون مشاعرها ويملكون مقومات الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها ، وتجسيد هذه الحقوق في قوانين وشائعات قابلة للتنفيذ من جهة ، ومراقبة أساليب التنفيذ وتنفيتها عند الضرورة ، من جهة أخرى .

وثالثا - لأنها جاءت في إطار التحضير للمؤتمر العالمي الثاني حول حقوق الإنسان الذي نظمته الأمم المتحدة في فيينا خلال شهر حزيران - يونيو - الماخي ، والذي كان خطوة لوضع استراتيجية عالمية حول حقوق الإنسان من خلال محاولة لتوحيد الرؤى والتصورات المختلفة حول هذه القضية البالغة الأهمية .

* * *

ارتبط مفهوم حقوق الإنسان دائما بمفهوم الحرية . وقد أدرك الإنسان مفهوم الحرية ، التي تشكل نزعنة فطرية أصلية فيه ، وناضل من أجلها منذ أقدم العصور . وتطور مفهوم الحريات العامة وحقوق الإنسان مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مختلف الدول . ونشأت مدارس عدة تذهب شتى الاتجاهات في تفسير مفهوم الحرية والحق ، وفي كيفية تطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع ، ولكنها بقيا على الدوام نقطة استقطاب لعمل الإنسان ونضاله في سبيل حياة أفضل .

وعلى الصعيد الدولي ، وبعد نضالات طويلة ومريرة خاضتها جميع شعوب العالم ، وقدمت خلالها تضحيات جسمية تجسد مفهوم حقوق الإنسان في (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الذي أقرته الأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ . وتلت ذلك الإعلان مجموعة أخرى من الإعلانات الدولية أهمها: إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عام ١٩٦٠ ، الذي ربط بين حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وإعلان إزالة كافة أشكال التمييز العنصري عام ١٩٦٣ ، وإعلان الفاء التمييز ضد المرأة عام ١٩٦٧ ، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وغيرها . وفي سائر هذه الإعلانات أكد المجتمع الدولي اهتمامه بحقوق الإنسان ، والدفاع عنها ، وتوفير الأساس القانوني لحمايتها .

ومن المتفق عليه دولياً أن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو من الشروط الجوهرية لممارسة حقوق الإنسان، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٣٧ لعام ١٩٥٢ . كذلك أكدت قرارات الجمعية العامة مشروعيية كفاح الشعوب في سبيل ممارسة حقوقها في تقرير المصير ، ونيل الاستقلال بكل الوسائل المتاحة . فيبدون الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها لا يمكن الحديث عن وجود حقوق الإنسان في بلد معين . وحيثما تنعدم ممارسة هذا الحق تكون الجماعات البشرية خاضعة للسيطرة الأجنبية ، فإن الإنسان لا يمكن أن يعتبر حراً ، ويكون الحديث عن حقوق الإنسان في مثل هذه الحالة ضرباً من الوهم والتضليل .

* * *

وتاسيساً على ذلك ، فأننا في العالم العربي نعتبر احتلال إسرائيل للأراضي العربية في الصفة الغريبة والقدس وقطاع غزة

والجولان وجنوب لبنان انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان . كما نعتبر ، ويعتبر معنا العالم المؤمن بقضية الحرية وحقوق الانسان ، ان انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني التي دخلت الان شهرها الثامن والستين هي دفاع مشروع عن النفس وتهدف الى انتزاع حق تقرير المصير الذي اقرته جميع الشرائع والقوانين الدولية .

لقد جاءت الانتفاضة ردا على سياسة القبضة الجيدية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد سكان الاراضي العربية المحتلة والتي تتمثل في اعتقال الكيفي ، والتعذيب الوحشي حتى الموت ، وهدم البيوت ، والطرد من الوطن ، واغلاق المدارس والجامعات ، وغير ذلك من الاساليب الوحشية التي تهشل انتهاكا فاضحا لحقوق الانسان وشرعية الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

وآخر دليل على ممارسة السلطات الاسرائيلية المحتلة وخرقها لحقوق الانسان هو ابعاد هذه السلطات لـ ٤١ مواطنا فلسطينيا الى اراض ليبانية تقع خارج السيطرة الشرعية اللبنانية ، والاصرار على عدم تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٧٩٩ المتخد بالاجماع والفاوضي باعادة هؤلاء المبعدين الى ديارهم وأهلهم ، والمماطلات الاسرائيلية في مفاوضات السلام التي أوصلت هذه المفاوضات الى طريق مسدود . ان تحدي اسرائيل لارادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية يشكل ضربة موجة لعملية السلام التي تهدف الى ايجاد حل سلمي للصراع في الشرق الاوسط يحول هذه المنطقة من بؤرة ساخنة للتوتر والحروب الى واحة للامن والسلام . ومن الواضح أن نضال الشعب العربي الفلسطيني لن يتوقف الى أن يتم الاعتراف بحقوقه الوطنية النابطة : في المعدة ، وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ولعل ما يجري اليوم في البوسنة والهرسك يمثل دليلا آخر

على انتهاك حقوق الانسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعلى تهانون المجتمع الدولي - وربما عجزه - عن فرض ارادته لوقف المجازر المعمدة ضد الفئات المسلمة في الاتحاد اليوغوسلافي السابق . ان عدم وقف اعمال القتل والتهجير والاختصاب ضد مسلمي البوسنة والهرسك يشير الى ازدواجية المعايير التي تستخدمها القوى المهيمنة على مقدرات الامم المتحدة من جهة ، ويفقد هذه المنظمة الدولية مصداقيتها في اعين شعوب العالم كمرجع لحل الخلافات الدولية واداة لتوطيد الامن والسلام في العالم ، من جهة اخرى .

* * *

ان تطور حقوق الانسان وازدهارها في مجتمع معين يتطلب توفير آليات واضحة لضمان احترامها . ومن هذه الآليات تكوين رأي عام يؤمن بهذه الحقوق ويغار عليها ، ويمثل الاستعداد للدفاع عنها وحمايتها بدءاً من توفير الاساس القانوني من قبل السلطات التشريعية مسروراً بمحارسة تلك الحقوق من جانب السلطات التنفيذية . ومن هنا يبرز الدور الهام الذي تضطلع به البرلمانات في العالم بوصفها حارساً لحقوق الانسان وهيئات مسؤولة عن مراقبة احترامها وتطورها .

ان مسألة حقوق الانسان لم تعد قضية داخلية خاصة بكل بلد على حدة . ولكنها تكتسب ، في عالمنا المعاصر ، وبخواصها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدها دولياً شاملة تتضمن قضية انسانية عامة . و اذا كانت مهمة المجتمع الدولي العمل على تعزيز هذه الحقوق وحمايتها فان هذه الجهة يجب أن لا تتناقض مع سيادة الدول ، وان لا تتخذ ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب والدول . والاهم من كل هذا أن مصداقية أي موقف يتخذ من هذه القضية الحساسة سوف تقاس دائمًا باستخدام

معيار واحد منها في جميع الحالات وفي جميع الاماكن . فسياسة المعايير المزدوجة في هذه المسالة لن تؤد الا الى تعقيد الامور وفقدان المصداقية .

وقد كان هنا الجاذب موضع نقاشات طويلة وحادة في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في حزيران - يونيو - الماضي ، وظهر جلياً تباين في المواقف، خاصة بين دول الشمال التي حاولت فرض مفهومها وتصوراتها لحقوق الانسان، ودول الجنوب التي رفضت اي تدخل في شؤونها تحت ذريعة العمل لحماية حقوق الانسان .

وقد عبر ممثلو دول الجنوب الذي يمثل الأغلبية الساحقة من شعوب العالم عن ضرورة احداث تغييرات ايجابية في آليات الامم المتحدة ، لاسيما في مجلس الامن الدولي ، باتجاه زيادة فاعلية الدور الذي تلعبه هذه الدول في الساحة الدولية وذلك على قدم المساواة مع دول الشمال الفنية التي تسيطر حالياً على مجلس الامن والهيئات الفاعلة الاخرى في الامم المتحدة . وربما كان هذا التوجه ابعد اثراً بالنسبة لضمانت حقوق الانسان وحمايتها على الصعيد العالمي من تعين مفهوم لشئون حقوق الانسان - وهو ما حاولت دول الشمال فرضه في مؤتمر فيينا - ، ولكنها لم تنجح .

على ان أهمية مؤتمر فيينا تبقى في انه المحاولة الثانية ، بعد خمسة وعشرين عاماً من المحاولة الاولى في مؤتمر طهران - من جانب المجتمع الدولي لارساد تصور شامل وقواعد دولية مقبولة لمارسة حقوق الانسان ، وابقاء الدفاع عن هذه الحقوق واحترامها، وتطبيق المبادئ التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مركز الاهتمام الدولي والانساني .

تأجيل انعقاد الدورة ٢٤ العادية لمجلس الاتحاد

الشعب السوري ، اتصالات ومشاورات مع السادة رؤساء الشعب والبرلمانية العربية لاستمزاج آرائهم حول ارجاء موعد انعقاد الدورة ، وأعربت غالبية الشعب عن موافقتها على تأجيل انعقاد الدورة المذكورة الى موعد لاحق يتم الاتفاق عليه فيما بعد .

كان من المقرر عقد الدورة الرابعة والعشرين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في الاسبوع الاخير من ايار - مايو - ١٩٩٣ . الا أن بعض الشعب الاعضاء في الاتحاد أعربت عن رغبتها في تأجيل انعقاد الدورة الى فترة لاحقة . وقد اجرى الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس مجلس

اليمن : انتخابات جديدة لمجلس النواب

اعضاء مجلس النواب الجديد . والجدير بالذكر ان هذه الانتخابات هي الاولى بعد توحيد شطري اليمن،

شهدت الجمهورية اليمنية الشقيقة في اواخر نيسان - ابريل - الماضي انتخابات برلمانية جديدة لاختيار

٣ - الدكتور عبد الوهاب محمود ،
نائباً للرئيس

٤ - السيد علي صالح عباد ،
نائباً للرئيس .

هذا وقد وجه كل من الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الاتحاد ورئيس مجلس الشعب السوري ، والسيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، برقيتي تهنئة الى سماحة الشيخ الاحمر ، وأعضاء هيئة الرئاسة متممین لهم جميعاً التوفيق والنجاح في مهمتهم وللشعب اليمني الشقيق التقدم والازدهار .

كما أنها جرت بالاقتراع الحر المباشر وعلى أساس التعددية السياسية .

ويتكون مجلس النواب الجديد من (٣٠١) عضواً يمثلون (٣٠١) دائرة انتخابية في مختلف أنحاء اليمن . ومدة المجلس أربع سنوات .

وفي الاجتماع الاول الذي عقده المجلس الجديد تم تشكيل هيئة رئاسة المجلس على النحو التالي :

- ١ - سماحة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ، رئيساً للمجلس
- ٢ - السيد محمد الخادم الوجيه ، نائباً للرئيس

جيبوتي : بادول رئيساً بالوكالة للجمعية الوطنية

باتتخار انتخاب رئيس جديد خلفاً للمرحوم عبد القادر وابري عسكر ، رئيس الجمعية السابق .

تولى السيد سعيد ابراهيم بادول ، النائب الاول لرئيس الجمعية الوطنية في جيبوتي ، رئاسة الجمعية الوطنية بالوكالة وفقاً لاحكام الدستور ،

سورية : إعادة انتخاب قدورة لرئاسة مجلس الشعب

وذلك على النحو التالي :

١ - الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيساً لمجلس

٢ - السيد محمد عادل جاموس ، نائباً للرئيس

في التاسع من حزيران - يونيو - الماضي جدد مجلس الشعب السوري بالاجماع انتخاب الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيساً لمجلس الشعب . كما أعاد المجلس في نفس الجلسة انتخاب أعضاء مكتب المجلس لفترة جديدة ،

هذا وقد تلقى الاستاذ قدورة من السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي ، برقية تهنئة أعرب فيها عن أحقر التهاني وأطيب التمنيات لسيادته بمناسبة تجديد الثقة ، مؤكداً تقدير الامانة العامة للاتحاد للجهود الكبيرة التي يبذلها الاستاذ قدورة في تنسيط عمل الاتحاد وتفعيل دوره في مختلف المجالات .

٣ - السيد محمد سعد ،
أميناً للسر

السيد محمد شمس الدين قنوت ،
أميناً للسر

٤ - السيد غسان رجب ،
مراقباً

٥ - السيد محمد مروان شيخو ،
مراقباً

المغرب : انتخابات عامة جديدة لمجلس النواب

(١١) نائباً عبر اقتراع غير مباشر من قبل المجالس البلدية والهيئات النقابية والفرق المهنية المختلفة . ومن النتائج البارزة في الانتخابات فوز سيدتين بعضوية البرلمان لأول مرة في تاريخ المغرب . ومن المنتظر أن يجتمع المجلس الجديد خلال شهر تشرين الاول - اكتوبر - القادر لانتخاب هيئاته ولجانه .

في الخامس والعشرين من حزيران - يونيو - الماضي جرت في المملكة المغربية الشقيقة ، انتخابات برلمانية عامة لانتخاب (٢٢٢) عضواً من أعضاء مجلس النواب وقد جرت الانتخابات على أساس التعديلية السياسية والتحالفات بين مختلف الأحزاب . والجدير بالذكر أن أعضاء مجلس النواب يبلغ (٣٣٣) عضواً . وسيجري انتخاب الأعضاء الباقين ، وعدد هم

مع الصحافة البرلمانية العربية

« مجلس الشعب » الفصلية التي يصدرها مجلس الشعب المصري . ويشتمل العددان على دراسات قيمة متنوعة في الميادين القانونية ،

مجلة « مجلس الشعب » المصري تلقت الامانة العامة للاتحاد من الامانة العامة لمجلس الشعب المصري الشقيق العددان الاخرين من مجلة

(«رسالة مجلس الامة») الاردني

وأصدر مجلس الامة الاردني الشقيق مجلة «رسالة مجلس الامة» التي ستتصدر دورياً مرة كل شهرين . وقد تضمن العدد الاول منها نص خطاب العرش الذي القاه جلالة الملك الحسين بن طلال ، ملك المملكة الاردنية الهاشمية في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الاردني، ومقالات بتألّم عدد من الاخوة البرلمانيين تتناول مواضيع حول كيفية محاسبة النواب ، وانجازات مجلس النواب الحادي عشر ، وقانون الاحزاب السياسية الذي أقره المجلس ، وعرض لانشطة مجلس النواب وعلاقاته مع مختلف البرلمانات في العالم ، والنص الكامل لوثيقة الميثاق الوطني الاردني .

ان «البرلمان العربي» اذ ترحب بصدور هذه الدوريات الشقيقة التي تعنى بالعمل البرلماني وأخبار المجالس البرلمانية العربية ، تؤكد استعدادها للتعاون مع هيئات تحريرها لكل ما فيه تحقيق اهداف الاتحاد البرلماني العربي ، وترسيخ القيم الديمقراطية وتبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية ، وتعزيز دور البرلمانات في الوطن العربي .

والبرلمانية ، والاقتصادية والسياسية . كما يضمان تغطية واسعة لانشطة مجلس الشعب ودوراته ، ومعلومات تاريخية عن الحياة البرلمانية السابقة في مصر . وتنشر البرلمان العربي في هذا العدد مقالا حول مدینونیة دول العالم الثالث مقتبسا من هذه المجلة .

مجلة «الحياة النيابية» - مجلس النواب اللبناني

كذلك تلقت الامانة العامة للاتحاد نسخا من مجلة «الحياة النيابية» الفصلية التي يصدرها مجلس النواب اللبناني الشقيق . ويضم العدد بين دفتيه بحوثاً ومقالاً حول الممارسة الديمقراطية في لبنان في ظل البرلمان الجديد وحول قضايا دستورية وقانونية تتعلق بسلطات مجلس النواب ودوره ، وكذلك مقالات سياسية حول الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان والبعدين الفلسطينيين ، وملفات تحوي وثائق لاتفاقيات اقرها المجلس حول العلاقات بين لبنان وعدد من الدول .. الخ .

شاطرات الاتحاد

وفد برلماني عربي يزور رومانيا

مجلس الشيوخ ومجلس النواب
وعدد آخر من الوزراء واللجان
البرلمانية . وتناولت محادثات الوفد
البرلماني العربي مع المسؤولين
الرومانيين مختلف القضايا السياسية
والاقتصادية والعلاقات بين الدول
العربية ورومانيا . وقد وجه الوفد
الدعوة لوفد برلماني رومني لزيارة
مقر الاتحاد بدمشق في موعد يتسم
الاتفاق عليه لاحقاً .

ويتضمن هذا العدد من «البرلمان
العربي» تقرير مفصلاً عن زيارة
الوفد البرلماني العربي إلى رومانيا
ونتائجها .

بدعوة من البرلمان الروماني قام
وفد برلماني يضم ممثلين عن برلمانات
كل من : الأردن ، سوريا ، العراق ،
السودان ، فلسطين ، مصر والأمانة
العامة للاتحاد ، بزيارة إلى رومانيا
في الفترة من ١٢ - ١٦ شباط -
فبراير - ١٩٩٣ .

وقد أعد لوفد برنامج زيارة واسع
اشتمل على لقاءات حكومية وبرلمانية ،
وعلى زيارة لبعض المراافق الاقتصادية
والصناعية والسياحية . واستقبل
الوفد من قبل سعادة رئيس
الجمهورية الرومانية ، ورئيس مجلس
الوزراء ووزير الخارجية ، ورئيس

المشاركة في أعمال المؤتمر ٨٩ للاتحاد البرلماني الدولي

بترتيب اجتماع تنسيقي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر . وشارك الامين العام للاتحاد في اجتماعات ممثلي برلمانات دول عدم الانحياز ، واجتماعات ممثلي البلدان الافريقية ، وممثلي برلمانات دول البحر الابيض المتوسط . كما شارك مع ممثلي عدد من الشعب البرلمانية العربية في اللقاء الذي جرى مع اللجنة الخاصة بالشرق الاوسط ، وفي جميع الاتصالات التي جرت مع مختلف الوفود حول القضايا التي تهم الوفود البرلمانية العربية .

شاركت الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في أعمال المؤتمر ٨٩ للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٦ - ١٧ نيسان - ابريل - ١٩٩٣ . وضم الوفد كلا من السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، والسيد نور الدين بوشكوج ، الامين العام المساعد .

وبالاضافة الى المذكورة التي أعدتها الامانة العامة حول أعمال مؤتمر دلهي والتي وزعت على أعضاء الوفود البرلمانية العربية ، قام الوفد

المشاركة في الندوة البرلمانية الدولية حول «البرلمان - حارسا لحقوق الانسان»

وجوده في بودابست لتنظيم لقاء بين ممثلي الوفود البرلمانية العربية المشاركون في الندوة والشعبة البرلمانية المجرية . كما عقد السيد بوراوي مباحثات في وزارة الخارجية المجرية .

وصدرت عن الندوة وثيقة ختامية تضمنت التوصيات التي ارتأى المشاركون فيها طرحها لتعزيز دور البرلمانيات في حماية حقوق الانسان وتعزيزها .

ويجد القارئ في هذا العدد تقريرا عن أعمال الندوة ، والنص الكامل للوثيقة الختامية .

نظم الاتحاد البرلماني الدولي في بودابست في الفترة من ١٩ - ٢٢ أيار - مايو - ١٩٩٣ ندوة برلمانية دولية حول «البرلمان - حارسا لحقوق الانسان» شارك فيها ممثلو ٥٨ بلدا بالإضافة الى عدد كبير من المفكرين والاختصاصيين حول هذا الموضوع كما شارك في الندوة ممثلو لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان .

حضر الندوة ، ممثلا عن الاتحاد البرلماني العربي ، السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد . وقد شارك السيد بوراوي في جميع فعاليات الندوة . واغتنم فرصة

الامين العام المساعد للاتحاد يحضر المؤتمر الدوري لاتحاد المحامين العرب

كما حضره بصفة مراقب ممثلو عدد من المنظمات العربية من بينها الاتحاد البرلماني العربي . وناقش المؤتمر جملة من القضايا السياسية والقومية واتخذ حولها المقررات والتوصيات . كما أعاد المؤتمر انتخاب السيد فاروق أبو عيسى أمينا عاما للاتحاد .

شارك السيد نور الدين بوشكوج ، الامين العام المساعد للاتحاد ، في أعمال المؤتمر الدوري لاتحاد المحامين العرب الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في النصف الثاني من شهر أيار - مايو - ١٩٩٣ . وحضر المؤتمر وفود تمثل اتحادات وروابط المحامين في مختلف البلدان العربية ،

أنشطة الامين العام للاتحاد

التي تهم الاتحاد البرلماني العربي ، ولا سيما الاتفاق على موعد ملائم لعقد الدورة العادية الرابعة والعشرين لمجلس الاتحاد ، والمؤتمر الدوري للحوار البرلماني العربي - الاوربي بالتنسيق مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي ، والقاء البرلماني العربي مع البرلمان الاوربي وغيرها .

كذلك كانت اللقاءات فرصة لتبادل الآراء حول الوضع السياسية في الوطن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيز التضامن العربي وتنمية الاجواء العربية .

زيارة عدد من الشعب البرلمانية العربية :

تنفيذًا لتوجيهات سيادة رئيس مجلس الاتحاد الاستاذ عبد القادر قدورة ، وفي اطار التشاور مع الشعب البرلمانية العربية قام السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، برفقة السيد نور الدين بوشكوج ، الامين العام المساعد بزيارة الى كل من الجماهيرية العربية الليبية ، وتونس والسودان والاردن ، حيث التقى مع الاخوة المسؤولين في هذه الشعب البرلمانية وعقدوا محادثات تناولت مختلف القضايا

استقبال السيد جورجي باب

استقبل الامين العام للاتحاد ، السيد عبد الرحمن بوراوي في مكتبه بمقر الاتحاد السيد جورجي ليهيل باب ، رئيس الشعبة البرلمانية المجرية وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي الذي مقره بدمشق اثناء توجهه الى دلهي للمشاركة في اعمال المؤتمر ٨٩ للاتحاد البرلماني الدولي .

وقد أجرى السيد بوراوي مع السيد باب مباحثات تناولت الاوضاع الراهنة على الساحتين الدولية والشرق اوسطية ، والتعاون القائم بين الاتحاد البرلماني العربي والشعبة البرلمانية المجرية . كذلك تناول البحث القضائي المطروحة أمام المؤتمر ٨٩ للاتحاد البرلماني الدولي في نيودلهي ، لاسيما طلبات البنود الاضافية . وتم الاتفاق على متابعة

التشاور والتسيير بين وفد الاتحاد والوفد المجري أثناء انعقاد المؤتمر في دلهي .

، واستقبال سفير رومانيا بدمشق كذلك استقبل السيد بوراوي في مكتبه بمقر الامانة العامة للاتحاد السيد سفير الجمهورية الرومانية بدمشق ، وذلك بعد عودة وفد الاتحاد البرلماني العربي من زيارة رومانيا . وقد أوضح السيد بوراوي لسعادة السفير الروماني انبطاعاته وأعضاء الوفد عن الزيارة وفعالياتها وأعطاه فكرة عما تم خلالها من مباحثات سياسية واقتصادية وبرلمانية . كما أعرب عن شكره لسعادة السفير على الجهد التي بذلها من أجل تحقيق الزيارة وتنظيم برنامجها . كذلك جرى في اللقاء تبادل آراء حول مختلف القضايا الراهنة .

تقرير

تقرير حول

زيارة الوفد البرلماني العربي إلى رومانيا

١٢ - ١٦ / شباط - فبراير / ١٩٩٣

يضم برلمانيين من الشعب التي ترغب في المشاركة في الوفد . وتم الاتفاق على القيام بالزيارة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ / شباط - فبراير / ١٩٩٣

تركيب الوفد :

تألف الوفد البرلماني العربي الذي قام بالزيارة إلى رومانيا على النحو التالي :

- ١ - السيد انور الحديد عضو مجلس النواب الأردني
- ٢ - السيد مروان شيخو مراقب في مكتب مجلس الشعب السوري .

مقدمة :

في أيار - مايو من العام الماضي ١٩٩٢ تلقت الامانة العامة للاتحاد دعوة من البرلمان الروماني لزيارة إلى رومانيا يقوم بها وفد يمثل مختلف الشعب الأعضاء في الاتحاد بالإضافة إلى الامانة العامة .

ولما كانت رومانيا ، خلال تلك الفترة ، تستعد لإجراء انتخابات برلمانية قريبة ، فقد اتفق على القيام بالزيارة بعد اجراء الانتخابات . وقد اكذ البرلمان الروماني الجديدة الدعوة من خلال السفارة الرومانية بدمشق . وبعد المداولات التي تمت بين رئاسة الاتحاد وأمانته العامة فقد تقرر قبول الدعوة وتشكيل وفد

- ٣ - السيد الدكتور صفاء صالح العمر
رئيس لجنة العلاقات العربية
والدولية في المجلس الوطني العراقي
- ٤ - السيد بشرى العبد
عضو المجلس الوطني الانتقالي في
السودان
- ٥ - السيد عبد الله عبد الله
عضو المجلس الوطني الفلسطيني
- ٦ - السيد حسن رضوان
وكيل لجنة التعليم في مجلس
الشعب المصري
- ٧ - السيد عبد الرحمن بوراوي
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
- ٨ - السيد احمد مكيس
مدير العلاقات البرلمانية في الاتحاد
البرلماني العربي .
- ٩ - السيد صالح شاهين
مدير الدراسات في مجلس الشعب
السوري .
- برنامجه الزيارة واللقاءات :**
- اعد للوفد البرلماني العربي برنامج
زيارة واسع اشتمل على اللقاءات مع
القيادات الحكومية والبرلمانية في
رومانيا ، وعلى زيارة بعض المراافق
الاقتصادية والصناعية والسياحية.
فعلى الصعيد الحكومي استقبل
الوفد البرلماني العربي من قبل :
- سعادة ايون ايليسكو
رئيس الجمهورية الرومانية
 - سعاده نيكولاي فاكاريyo
رئيس مجلس الوزراء
 - السيد تيودور ميلسكانو
وزير الخارجية
 - السيد قسطنطين تيكوليسيكو
وزير التجارة
 - السيد اورييليان دوشيا
رئيس الوكالة الرومانية للشخصية
(الادارة المسؤولة عن تحويل القطاع
العام الى قطاع خاص) .
 - السيد نيكولاي بالانوي
محافظ مقاطعة براهاوفا واعضاء
مجلس المحافظة
 - وعلى الصعيد البرلماني اجرى
الوفد لقاءات ومباحثات مع كل من :
 - سعادة اوليفيو غيرمان
رئيس مجلس الشيوخ
 - سعادة ادريان ناستاس
رئيس مجلس النواب
 - لقاء مع وفد من الشعبية
البرلمانية الرومانية برئاسة
السيد فيكتور بابیوک ،
رئيس الشعبة ومشاركة 11 عضوا
من اعضاء الشعبة يمثلون مختلف
الاحزاب والتيارات السياسية في
مجلس الشيوخ ومجلس النواب .
 - لقاء مع وفد مشترك من لجنتي

١) التعريف بالاتحاد البرلماني العربي:

قدم الامين العام للاتحاد السيد عبد الرحمن بوراوي عرضاً تناول فيه التعريف بالاتحاد البرلماني العربي من حيث تأسيسه وأهدافه ونشاطاته العربية والدولية وعلاقاته مع مختلف البرلمانات والمنظمات الدولية والاقليمية ودوره في ترسیخ القيم الديمقراطية وتوحيد التشريعات في البلدان العربية.

٢) القضايا السياسية :

١. وجهة النظر العربية :

في الاحاديث التي جرت بين الجانبين العربي والروماني اوضح الجانب العربي وجهة نظر البرلمانيين العرب ازاء جملة من القضايا السياسية الدولية والاقليمية التي تهم الامة العربية . وابرز هذه القضايا :

- قضية الشرق الاوسط وعملية السلام :

* سبب الصراع في الشرق الاوسط هو الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، واغتصاب حقوق شعب فلسطين العربي .

* يزيد الصراع حدة سياسة التوسع والاستيطان والارهاب والقمع التي تمارسها اسرائيل في

الشئون الخارجية في مجلسى الشيوخ والنواب .

كذلك التقى الوفد مع مجموعة من اعضاء رابطة الصداقة الرومانية - العربية بمقر الرابطة في بخارست . - كذلك التقى اعضاء الوفد مع أصحاب السعادة اعضاء السلك الدبلوماسي العربي المعتمدين في حفل غداء اقيم بمناسبة توديع سفير اليمن في رومانيا . وكان اللقاء مناسبة لتبادل الاراء حول زيارة الوفد واهتمامها والاطلاع على الظروف التي تمر بها رومانيا .

وقام الوفد في محافظة براهوفا بزيارة مصنعين احدهما مختص بانتاج آلات استخراج النفط وتكرير^٥ ، والآخر مكرس لانتاج المواد الكيماوية من النفط . وزار الوفد ايضاً منطقة سينای السياحية واطلع على بعض منشاتها وآثارها . كما قام بجولة اطلاعية في مدينة بخارست شملت زيارة بعض المعالم الرئيسية مثل بيت الشعب والمناطق السكنية الجديدة وغيرها .

المحادثات :

تناولت المحادثات التي اجرتها الوفد مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين في رومانيا قضايا سياسية وقضايا برلمانية . وفيما يلي عرض لهذه القضايا يتضمن وجهتي النظر العربية والرومانية .

الاعلان عن نيتها في الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . ولم يتغير الامر كثيرا بعد وصول حزب العمل الى السلطة .

* تحاول اسرائيل من خلال عملية التفاوض استفراد الدول العربية ، وترفض الحل الشامل لمشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي املا في التوصل الى صلح منفرد مع كل دولة عربية على حدة في حين ان الجانب العربي يرى ان الحل يجب ان يكون شاملا على جميع الجبهات.

* اسرائيل تحظى بدعم كبير مادي وعسكري من جانب الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية وهذا الدعم يشجعها على التمادي في تحدي اراده المجتمع الدولي ورفض قرارات الشرعية الدولية حول مشكلة الشرق الاوسط .

* ابرز الامثلة على تحدي اسرائيل للشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة قراراها الاخير بابعاد ٤١٨ فلسطينيا عن ارضهم وعائلاتهم الى اراضي البنائية محتلة ، ورفضها تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٧٩٩ المتخد بالاجماع والداعي الى اعادة المبعدين فورا . والمؤسف بهذه الصدد ان مجلس الامن الدولي امر يتخذ اي اجراء من شأنه الزام اسرائيل بتنفيذ قراره واعادة المبعدين وهذه الواقع المزدوجة ، القائمة على

الاراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية ، قطاع غزة ، القدس ، الجولان ، جنوب لبنان) .

* الانتفاضة الفلسطينية هي تتوسيع لسائر نضالات الشعب الفلسطيني منذ اغتصاب فلسطين ، وقد جاءت ردا على سياسة القبضة الحديدية الاسرائيلية . كما انها تعبر عن رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال وتصميمه على انتزاع حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة تحت قيادة ممثله الشرعي الوحديد م.ت.ف . وقد بدأت الانتفاضة عامها السادس وهي تتطور وتنوسع وتحظى بتأييد داخلي وعربي ودولي متزايد .

* العرب كانوا وما زالون دعاة سلام حقيقي شامل وعادل يقوم على اساس مقررات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي ، لاسيما القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وهلى «اساس مبدأ الارض مقابل السلام . ومن هذا المنطلق شارك العرب في مؤتمر مدريد وفي جولات المفاوضات التي اعقبته .

* اسرائيل مازالت تماطل وتسوف في تحريك عملية السلام ، ولا ترى تطبيق مبدأ الارض مقابل السلام . وتتنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وترفض

مؤسساتها . ان شعوب العالم ، ومنها الشعب العربي ، تطمح الى اقامة نظام عالمي جديد يتسم بالعدالة والتعاون بين جميع شعوب العالم ، وترفض الهيمنة من أي مصدر جاءت . ولذلك فهي ترى ان بناء النظام العالمي الجديد هو مهمه ينبغي ان تسهم فيها جميع شعوب العالم .

ازمة الخليج ومصاعقاتها :

ترك حرب الخليج ثارا خطيرة على الوضع في منطقة الشرق الادنى . ففضلا عن التدمير الكبير الذي لحق بالعراق والكويت ، ادت الحرب الى ضعفه التضامن العربي وايجاد شرخ في العلاقات بين الدول العربية ، وفتح المجال للتدخل الاجنبي في شؤون المنطقة . وما يزال الشعب العراقي اليوم يعاني من ويلات الحصار وقد انقطع الغذاء والدواء ، والشعب الكويتي يعاني من مصاعب اعادة الاعمار وينتظر عودة اسراء ، هذه الصعوبات تشكل مصدر قلق للبرلمانيين العرب الذين يعملون من اجل ازالة الآثار السلبية لحرب الخليج وتبسيط العلاقات بين البلدان العربية ، واعادة التضامن العربي وتعزيزه .

الحصار على ليبيا :

ذلك يشعر البرلمانيون العرب

الكيل بمكيالين بالنسبة لقرارات الشرعية الدولية امر خطير يفقد الامم المتحدة مصداقيتها ويؤثر على التعامل بين الدول . هذا فضلا عن ان قرار الابعاد يشكل ضربة لعملية السلام الجارية الان وتهديدا لاستمراريتها . والعرب يتطلعون الى ان تتضافر جهود المجتمع الدولي من اجل ايجاد آلية تسمح بالاسراع بتنفيذ مقررات الشرعية الدولية بمعايير واحد على جميع الازمات .

- الوضع الدولي والنظام العالمي الجديد :

* جميع شعوب العالم عبرت عن ارتياحها لزوال الحرب الباردة وانتهاء اقسام العالم الى معسكرين متناحرین والتوجه الى حل بؤر النزاع والتوتر عن طريق الحوار والمفاوضات . ولكن الامر الذي يقلق شعوب العالم في الوقت نفسه ، هو ان الصراع بين القطبين السابقين على الصعيد الدولي قد تحول الى هيمنة قطب واحد على العلاقات الدولية ، وتحویل المؤسسات الدولية ، لاسيما الامم المتحدة الى مؤسسة تخدم اهداف هذا القطب المهيمن ، بالإضافة الى وجود معايير مختلفة تطبق على مختلف الاحداث والتطورات في العالم ، الامر الذي يزعزع الثقة بالشرعية الدولية ومصداقية

نحو الديمocrاطية والمعدودية السياسية الذي تسير عليه رومانيا حاليا . ويعتبرون ان العلاقات القائمة بين الشعبين الروماني والعربي هي علاقات تاريخية لاتتأثر بالتغييرات التي تجري هنا وهناك لانها علاقات تستند الى المصلحة المشتركة للشعبين ، وقد تطورت هذه العلاقات في مختلف الميادين . والعرب يتطلعون الى استمرار هذه العلاقات وتعزيزها . ولاشك ان التطورات الجديدة ، والانفتاح الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق في رومانيا وصدر قانون الاستثمار الجديد ، كل ذلك من شأنه ان يسهم في توسيع هذه العلاقات وتحسينها وهو ما يحرص عليه ممثل الشعب العربي ، وهو احد اهداف زيارة الوفد البرلماني العربي الى رومانيا .

العلاقات على الصعيد البرلماني :

بدأت العلاقات بين البرلمان الروماني والاتحاد البرلماني العربي منذ عام ١٩٨١ حين زار وفد برلماني عربي رومانيا لأول مرة . واستمرت هذه العلاقات بالتطور وتميزت بالتعاون والتنسيق على صعيد المؤتمرات البرلمانية الدولية وتبادل الوفود والوثائق والمعلومات . وقد أكدت التطورات اهمية استمرار هذه العلاقات وتعزيزها .

بالقلق نتيجة لاستمرار الحصار المفروض على الجماهيرية الليبية وما يسببه ذلك من مصاعب يعاني منها الشعب الليبي . ويرى البرلمانيون العرب ان السلطات الليبية قد تصرفت ازاء الازمة المتعلقة بحادث الطائرتين بمنتهى المرونة والصبر ، وقدمت العديد من المبادرات لحل الازمة وفقا لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية ولذلك فان البرلمانيين العرب يتطلعون ايضا الى مؤازرة جميع برلمانات العالم ، ومنها البرلمان الروسي ، بتشكيل قوة ضاغطة دولية تسهم في ايجاد حل سلمي لهذه الازمة في اطار الشرعية الدولية ودون تصعيد جديد .

العلاقات مع رومانيا :

منذ استقلال رومانيا بعد الحرب العالمية الثانية قامت بينها وبين الدول العربية علاقات جيدة على جميع الاصعدة . السياسية والاقتصادية والتجارية . واسهمت رومانيا في بناء العديد من المصانع في عدد من الدول العربية ، ان البرلمانيين العرب قد تابعوا عن كثب التطورات التي جرت في رومانيا والتي توجت بثورة ديسمبر ١٩٨٩ . وهم يعبرون عن احترامهم لارادة الشعب الروماني وحقه في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، كما يقدرون التوجه

وجهة النظر الرومانية :

١- حول الوضع الراهن في رومانيا:

حرص الجانب الروماني من خلال جميع المسؤولين الذين التقاهم الوفد البرلماني العربي على اعطاء صورة عن الوضع الجديد الناشئ في رومانيا وحول احتمالات تطوره .

ـ ما جرى في رومانيا كان تطوراً طبيعياً منسجماً مع التوجهات العالمية من جهة ونتيجة للوضع السيء الذي ساد البلاد طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . تمر رومانيا الان بمرحلة صعبة جوهرها إعادة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية وإعادة بناء المؤسسات ، والانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق ، ومن نظام سيطرة الحزب الواحد والنظام التوتالياري إلى النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية . وهذه التطورات كانت انعكاسات لارادة الشعب الروماني التي عبر عنها في ثورته المعروفة بثورة ٩ / ديسمبر ١٩٨٩ .

ـ تواجه رومانيا حالياً صعوبات جمة في الميدان الاقتصادي نجمت أساساً عن انهيار نظام الكوميكون وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية الأخرى في بلدان أوروبا الشرقية . التي كانت مصدراً أساسياً للمواد الخام وسوقاً هاماً

والفاية من الزيارة الراهنة للوفد البرلماني العربي هي استئناف هذه العلاقات واعطاؤها دفعة جديدة من القوة ، ووضع خطة عمل مشتركة لتفعيتها . وبهذا الصدد اقترح الوفد البرلماني العربي :

ـ الاتفاق على تبادل الزيارات والوفود والمعلومات والوثائق الخاصة بالعمل البرلماني .

ـ إنشاء جمعيات صداقة برلمانية عربية - رومانية بين الاتحاد والبرلمان الروسي .

ـ عقد لقاءات دورية في إطار المؤتمرات البرلمانية الدولية لتنسيق المواقف .

كما طلب الوفد العربي من الشعبة الرومانية دعم الطلب العربي الخاص بإدراج بند إضافي على جدول أعمال المؤتمر التاسع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في نيودلهي في نيسان (أبريل) القادم .

ـ وجه الوفد البرلماني العربي دعوة إلى وفد برلماني رومني لزيارة مقر الاتحاد بدمشق . وتنظيم لقاءات له مع بعض الشعب العربية في البلدان المجاورة . وأعرب الجانب الروسي عن شكره على الدعوة على امل تحقيقها في موعد لاحق يتم الاتفاق عليه .

بامكانية تجاوز الازمة في فترة قريبة .

أفاق الوضع الاقتصادي :

— وقفت رومانيا خلال عام ١٩٩٢ عدّة اتفاقيات وعقود تجارية مع دول الجماعة الاقتصادية الاوربية . وبلغ حجم التجارة مع اوربا الغربية ٧٠٪ من حجم التجارة الخارجية الرومانية .

— ثمة توجه لتنويع التوجهات الاقتصادية للتجارة الخارجية الرومانية ومنها توسيع العلاقات التجارية مع العالم العربي . لهذا سنت جملة من القوانين والتشريعات التي تسهل توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في رومانيا .

— رومانيا لديها خبرة كبيرة في مجال استخراج وتصفية وتصنيع النفط والصناعات الخشبية ، والغذائية والصناعات الخفيفة عموماً وهذه المجالات تشكل مجالاً هاماً لتوسيع العلاقات مع العالم العربي .

— فضلاً عن ذلك تقترح رومانيا على الاوساط المصرفية العربية افتتاح بنك عربي في رومانيا ، اما باموال عربية صرفة ، او بشكل مشاركة للاشراف على العمليات التجارية بين رومانيا والعالم العربي .

— المرحلة الراهنة في رومانيا هي

لتصدير المنتجات الرومانية . وتعاني رومانيا ايضاً من اثار حرب الخليج ، ومن الوضع المتواتر في يوغوسلافيا وتأثير بالازمة الاقتصادية والمالية العالمية . كل هذا ادى الى انخفاض الانتاج الصناعي الى ما دون النصف وظهور التضخم والبطالة . ومعالجة هذه الازمة هي الان في مركز اهتمام الحكومة والبرلمان الرومانيين .

— في نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢ جرت الانتخابات العامة ورئاسية . وتشكلت في كانون الثاني يناير ١٩٩٣ حكومة جديدة . تم خفضت الانتخابات عن فوز الجهة الديمقراطية للخلاص الوطني بأكثرية مقاعد البرلمان . وتتألف الحكومة الجديدة من ممثلي الجبهة بالإضافة الى ممثلي الحزب الاشتراكي للعمل وحزب رومانيا الكبرى وحزب الوحدة الوطنية للرومانيين اي انها حكومة ائتلاف وطني . الاحزاب الاخري وهي ستة تشكل المعارضة داخل البرلمان . وتعمل الحكومة حالياً ، بتأييد من البرلمان ، على اصدار جملة من القوانين جوهرها ضمان الاستقرار في البلاد وتكيف الاقتصاد ، مع مبادئ اقتصاد السوق . الاحزاب الحاكمة والمعارضة لا تختلف حول مبدأ الاصلاح وتوجهاته . الخلاف هو حول الاولويات وحول وتأثير الاصلاح واساليبه . وثمة تفاؤل

يستمر ولابد ان تظهر مراکز قوى جديدة في العالم في مرحلة لاحقة . - ينفي الحرص على صيانة الشرعية الدولية وتنفيذ مقرراتها في مختلف المجالات بالرغم من الخسائر التي منيت بها رومانيا اثر حرب الخليج والحضار على العراق فانها تمثل لقرارات مجلس الامن الدولي كذلك الوضع بالنسبة للحضار المفروض على ليبيا والذي اثر سلبا على الاقتصاد الروماني ، ولكن لا مناص من تنفيذ قرارات الامم المتحدة في ظل الظروف الدولية الراهنة .

- رومانيا تركز على ضرورة استمرار مفاوضات السلام في الشرق الاوسط . وهي تعتبر ان المفاوضات الحالية تمثل فرصة تاريخية لا يجوز اضاعتها . وقبل أسبوع التقى مسؤولون رومانيون مع السيد فيصل الحسيني ، عضو الوفد الفلسطيني المفاوض واكدوا هذا الموقف . وينبغي الاخذ بعين الاعتبار وجود قوى داخل اسرائيل تعارض المفاوضات والتسوية السلمية . لهذا ينبغي تقوية الفرصة على هذه القوى ، واستمرار الحوار بين الاطراف المتنازعة للتوصل الى نتائج ايجابية . وبهذا الصدد تعرب رومانيا عن استعدادها للمشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف للالسهام في دفعها الى

مرحلة الانتقال الى نشر الخصوصية (تحويل القطاع العام الى قطاع خاص) . والتوجه الاساسي في هذا الميدان يقوم على اساس بيع ٣٪ من اسهم شركات القطاع العام الى المواطنين الرومانيين ، و ٧٠٪ تباع الى شركات او اشخاص رومانيين او اجانب عن طريق الاسهم ايضا .

المواقف السياسية لرومانيا :

- العلاقات مع العالم العربي هي موضوع اهتمام جدي للمسؤولين الرومانيين من الناحيتين السياسية والعسكرية رومانيا هي في موقع قريب من الشرق الاوسط وتأثر بكل التطورات المستجدة فيه فضلا عن المصالح المباشرة لرومانيا في المنطقة .

- من الاهداف السياسية الاساسية للسياسة الرومانية التكامل والاندماج مع اوروبا والمؤسسات الاوربية القائمة . وهذا لا يعني اهمال العلاقات مع العالم العربي او تهميشها ، فرومانيا حريصة على تطوير هذه العلاقات اقتصاديا وثقافيا وتجاريا .

- الاوضاع الدولية الراهنة ، وسيطرة قطب واحد على مقدرات العالم ، هو واقع ينبغي التعايش معه وان كانت رومانيا ترى انه واقع لن

والبرلمانات العربية . واقترحوا اجراء لقاء بين وفد الشعبة البرلمانية الرومانية الى مؤتمر دلهي وممثلي عن الاتحاد البرلماني العربي للتشاور حول موضوع البند الاضافي والقضايا الاخرى المطروحة على المؤتمر ٨٩ للاتحاد البرلماني الدولي .

ملاحظات واقتراحات

١ - اعرب جميع المسؤولين الرومانيين عن ترحيبهم الحار بزيارة الوفد البرلماني العربي وعبروا عن تقديرهم لأهمية الزيارة فهو اول وفد عربي يمثل الاتحاد البرلماني العربي يزور رومانيا بعد احداث ديسمبر ١٩٨٩ . كما أكدوا على الطابع التمثيلي الواسع للوفد ، الامر الذي يعكس اهتماما عريبا بالعلاقات مع رومانيا . وأشار رئيس الشعبة البرلمانية الى ان الزيارة تمثل فرصة لدراسة كيفية التعاون بصورة افضل في المنظمات الدولية ، وكذلك الاستفادة منها لاعطاء دفع للعلاقات العربية - الرومانية . وعبروا عن ارتياحهم لوجود افاق جيدة لتطور التعاون العربي - الروماني على الصعيد البرلماني وعن برمجة زيارات لمدة وفود عربية الى رومانيا خلال هذا العام .

٢ - كان اهتمام الجانب الروماني منصبًا على الجوانب الاقتصادية في العلاقات العربية الرومانية . ويعود

الامام . كما عبرت في لقاء المسؤولين مع فيصل الحسيني عن استعدادها لانجاز بعض المشاريع الاقتصادية في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية .

- وزارة الخارجية الرومانية أخذت موقفا رسميا ضد قرار اسرائيل بابعاد المواطنين الفلسطينيين وطالبت بتنفيذ القرار ٧٩٩ . وقرار الابعاد يشكل ضربة لعملية السلام ، وهي ترى ان الشرعية الدولية يجب ان تطبق بمعيار واحد على جميع القضايا .

حول العلاقات البرلمانية :

رحب المسؤولون البرلمانيون الرومانيون بالاقتراحات التي تقدم بها الوفد البرلماني العربي حول التعاون في الاطار البرلماني ، واعربوا عن تقديرهم وموافقتهم لتبادل زيارات الوفود وتبادل المعلومات والوثائق وكذلك تبادل القوانين الصادرة عن الهيئات التشريعية في الجانبين خاصة تلك التي تتعلق بالحياة الدستورية وال المجالات الاقتصادية .

واكدوا انهم سيدرسون فكرة اقامة جمعية صداقة برلمانية عربية (شاملة) - رومانية بالإضافة الى جمعيات الصداقة القائمة على اساس شنائي بين البرلمان الروماني

٥ - كان اهتمام الجانب الروماني بزيارة الوفد واضحا جدا . وقد تجلى ذلك على صعيد برنامج الزيارة الذي شمل جميع قادة البلاد : رئيس الجمهورية ، رئيسى البرلمان ومجلس الشيوخ ، رئيس الوزراء ، وزير الخارجية ، وزير التجارة .. كما كانت التغطية الاعلامية للزيارة جيدة وعكست جميع تحرّكات الوفد ولقاءاته .

٦ - اجرى اعضاء الوفد قبل مغادرتهم بخارست اجتماعاً تقييمياً للزيارة . واتفق الجميع على نجاح الزيارة وتحقيق الهدف منها . وبرزت خلال التقييم اقتراحات هامة من المفید اخذها بعين الاعتبار في الزيارات الماثلة لوفود البرلمانية العربية :

- كان مفیدا ان يشارك في الوفد ممثلون عن برلمانات بلدان المقرب العربي والخليج ليكون الطابع التمثيلي اشمل واعم .

- من المفید مرفقة صحفيين عرب لوفود في المستقبل لضمان التغطية الاعلامية .

- من الضروري تنظيم لقاء لاعضاء كل وفد عربي مع اعضاء السلك الدبلوماسي العربي قبل البدء بالمقابلات .

-- ينبغي الحديث عن الزيارة من

ذلك الى طبيعة الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها رومانيا في مرحلة الانتقال الراهنة الى اقتصاد السوق وعدم الاستقرار الداخلي وضعف الانتاج ، ووقف الصادرات . وقد ظهر هذا الاهتمام في احاديث جميع المسؤولين الذين التقاهم الوفد ، وكذلك في البرنامج الذي أعد للوفد والذي ضمن زيارة لعدد من النشاطات النفطية ولقاءات مع المسؤولين المباشرين عن الوضع الاقتصادي (وزير التجارة الخارجية مدير إدارة الخصوصة .. الخ) .

٣ - أثناء زيارة الوفود الى محافظة براهو فا أكد محافظ المدينة كذب الدعايات التي روجتها الاوساط انصهارية واجهزة الاعلام الغربية حول مشاركة عدد من العرب في الدفاع عن رموز النظام القديم أثناء ثورة ديسمبر ١٩٨٩ . وأكد ان التحقيقات التي اجرتها السلطات المسؤولة قد اكدت كذب تلك الدعايات التي هدفت الى ايجاد شرخ في العلاقات العربية - الرومانية .

٤ - كان الوفد البرلماني العربي منسجما في طروحته ، وقد التزم جميع اعضائه اثناء احاديثهم ومناقشاتهم بمقررات مجالس الاتحاد ومؤتمره مما لفت نظر المسؤولين الرومانيين الذين اعربوا عن تقديرهم لهذه الظاهرة الايجابية .

الرومانيين والعرب وبعض ممثلي اجهزة الاعلام الاجنبية . وطرحت على الوفد اسئلة كثيرة تناولت هدف الزيارة ونتائجها . كما طرحت اسئلة حول الموقف العربي من بعض بؤر التوتر في العالم مثل يوغوسلافيا ، وحول اهداف الاتحاد البرلماني العربي وغيرها . وقد شارك معظم اعضاء الوفد البرلماني العربي في الاجابة عن هذه الاسئلة.

خلال الصحافة المحلية في كل بلد عربي ، ويلسان اعضاء الوفد .

- ضرورة تنظيم زيارة وفد برلماني عربي الى الجمهوريات الاسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيaticي السابق .

٧ - عقد الوفد بعد انتهاء الزياره الرسمية مؤتمرا صحفيا حضره عدد كبير من الصحفيين والاعلاميين

تقرير حول اعمال ونتائج
المؤتمر التاسع والثمانين
للاتحاد البرلماني الدولي

نيودلهي ١٢ - ١٧ / ٤ / ١٩٩٣

مبني البرلمان الهندي تحت
رعاية وبحضور رئيس
جمهورية الهند الدكتور شانكر
دايسال شارما الذي ألقى كلمة
هامة في حفل الافتتاح . كذلك
تحدث في جلسة الافتتاح على
التوالي كل من السادة :

- شري شيففال باتيل ، رئيس
مجلس النواب الهندي (لوك سابها)
رئيس الشعبة البرلمانية الهندية .
- مايكل مارشال ، رئيس مجلس
الاتحاد البرلماني الدولي .
- ج. ريد ، مساعد الأمين العام
للأمم المتحدة .
- شري ناراسيمها راو ، رئيس
وزراء الهند .

احتضنت العاصمة الهندية
/نيودلهي/ في الفترة من ١٢ إلى
١٧ نيسان ١٩٩٣ اعمال المؤتمر
التاسع والثمانين للاتحاد البرلماني
الدولي ، واعمال الدورة الثانية
والخمسين بعد المائة لمجلس الاتحاد
وقد شاركت في اعمال كل من
المؤتمر والمجلس وفود تمثل الشعب
البرلمانية الاعضاء في الاتحاد ، فضلاً
عن ممثلي العديد من منظمات الأمم
المتحدة ، والمنظمات البرلمانية
الإقليمية والدولية الأخرى الذين
شاركوا في اعمال المؤتمر بصفة
ملاحظين .

وقد افتتحت اعمال المؤتمر في

- ١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر . ٨٩
- ٢ - دراسة الطلبات المحتملة لادراج بنود اضافية في جدول اعمال المؤتمر .
- ٣ - الشفافية في توريدات الاسلحة من خلال ايجاد سجل شامل للأسلحة كوسيلة لمراقبة الاستخدام المتزايد للعنف من اجل تحقيق اهداف سياسية .
- ٤ - تنفيذ سياسات تربوية وثقافية مكرسة للتشجيع على مزيد من الاحترام للقيم الديمقراطية .
- ٥ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .
- ٦ - انتخابات الى اللجنة التنفيذية للاتحاد .
- (كان على المؤتمر انتخاب عضوين في اللجنة التنفيذية لاكمال فترة ولاية كل من السيدين داروسманا (اندونيسيا) وتافيرنيير (فرنسا) .
- وعند بداية الجلسة الاولى للمؤتمر عرض السيد مايكل مارشال ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي توصية المجلس بانتخاب السيد شريفال باتيل ، رئيس مجلس النواب الهندي (لوك سابها) رئيسا للمؤتمر ٨٩ . وأعلن المؤتمر موافقته
- وقد اشار جميع المتحدثين الى اهمية انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي في العاصمة الهندية ، وعبروا عن تقديرهم للحياة الديمقراطية الفريقة التي تعيش الهند في ظلها منذ استقلالها . كذلك نوه جميع الخطباء بأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في العالم ، خاصة في الظروف الراهنة ، على صعيد تكريس الديمقراطية وتحسين مسيرتها ، والدفاع عن حقوق الانسان ، وصيانة السلم والامن في العالم وحماية الطبيعة والبيئة ، ودعوا الى تضافر جميع الجهود لتعزيز هذا الدور وتقويته .
- توقف الخطباء ايضا عند القضايا المطروحة على المؤتمر التاسع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ، ونوهوا بأهميتها نظرا لارتباطها الوثيق بصيانة السلم والامن الدوليين ، ومناهضة العنف والارهاب ودعا الجميع الى ضرورة تعزيز دور الامم المتحدة وتحسين فاعليتها في الظروف الدولية الراهنة .
- جدول اعمال المؤتمر - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس :**
- تضمن جدول اعمال المؤتمر ٨٩ البنود التالية ، كما اقرها مجلس الاتحاد في دورته الـ ١٥١ المنعقدة في ستوكهولم في سبتمبر - ايلول ١٩٩٢ :

المتحدة بشأن سياسة الابعاد التي تنتهجها اسرائيل ، وبصفة خاصة قراري مجلس الامن الدولي رقمي ٧٢٦ و ٧٩٩ لعام ١٩٩٢ » .

٣ - طلب الشعبة البرلمانية السورية تحت عنوان :

« دور البرلمانيين في التنفيذ المتكامل وغير الانتقائي لقرارات مجلس الامن ، وخاصة القرار رقم ٧٩٩ المتعلقة باغاثة الفلسطينيين الذين طردتهم اسرائيل » .

٤ - طلب الشعبة البرلمانية الالمانية تحت عنوان :

« العمل الدولي لمنع كوارث ناقلات النفط » .

٥ - طلب الشعبة البرلمانية الإيطالية تحت عنوان :

« الوضع في يوغوسلافيا السابقة خصوصا فيما يتعلق بحماية الأقليات واحترام حقوق الإنسان » .

٦ - طلب الشعبة البرلمانية البريطانية تحت عنوان :

« ضرورة القيام بعمل عاجل لمنع وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح وإعادة التعايش السلمي لجميع الشعوب في يوغوسلافيا السابقة».

على التوصية بالاجماع والتصفيق . وقد شكر السيد باتيل اعضاء المؤتمر على الثقة التي منحوه ايها ، معتبرا ان انتخابهم له لرئاسة المؤتمر هو تكريم لبلاده ، ثم دعا جميع الوفود الى تعين ممثلين عنها لمنصب نائب رئيس المؤتمر لكي تناج لها الفرصة للمشاركة في ادارة جلسات المؤتمر .

الطلبات الخاصة بادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر :

خلال المهلة القانونية لتقديم الطلبات الخاصة بادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر ، تلقت الامانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي سبعة طلبات بهذا الخصوص وذلك على النحو التالي ، حسب تواريخ ورودها الى سكرتارية الاتحاد :

١ - طلب الشعبة البرلمانية العراقية تحت عنوان :

« قرارات مجلس الامن الدولي حول حرب الخليج ، وخاصة تلك المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق » .

٢ - طلب الشعبة البرلمانية المصرية تحت عنوان :

« ضرورة تنفيذ قرارات الامم

**٧ - طلب الشعبة البرلمانية الإيرانية
تحت عنوان :**

« مساندة البرلمانات لوقف
انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة
والهرسك؛ واعادة السلام والأمن
إلى المنطقة » .

د . تم دمج الطلبات الثلاثة المقدمة
من وفود كل من إيطاليا وبريطانيا
وایران في بند واحد أصبح عنوانه
على النحو التالي :

« ضرورة التحرك السريع في
يوجوسلافيا السابقة لاسيما فيما
يتعلق بحماية الأقليات والحد من
وقوع مزيد من الضحايا بهدف
استعادة التعايش السلمي واحترام
حقوق الإنسان لجميع الشعوب » .

وقد صوت المؤتمر على الطلبين
العربي والأوروبي - الإيراني لتقرير
أي منهما سيكون البند الإضافي في
جدول الأعمال . جاءت نتيجة
التصويت كما يلي :

ومن خلال الاتصالات التي جرت
بين مختلف الوفود قبل انعقاد
الجلسة الأولى للمؤتمر تقلص عدد
الطلبات وانحصر في اثنين وذلك
لأسباب التالية :

- ١ . أعلن الوفد العراقي سحب
طلبه لصالح الطلب العربي الموحد .
- ب . أعلن الوفد الألماني أيضا
سحب طلبه بأمل معالجته في مؤتمر
لاحق .

ج . تم دمج الطلبين السوري
 والمصري تحت عنوان واحد هو :
« دور البرلمانيين في التنفيذ

الطلب العربي	مع الطلب	ضد الطلب	امتناع	اجمالي الاصوات	اكثرية الثلاثين
٦٢٩	٢٦٥	٣٣٦	٨٩٤	٥٩٦	
٩٨٢	٥٣	١٧٩	١٠٣٥	٦٩٠	

وأصبح هو البند الإضافي الذي
أحال إلى اللجنة السياسية لمناقشته
وإعداد مشروع قرار حوله .

وبذلك أحرز الطلب الأوروبي -
الإيراني عدداً أكبر من الأصوات مما
فوق اكثريّة الثلاثين المطلوبة ،

اجتماعات اللجان :

عقدت في اطار المؤتمر اجتماعات لجان الدراسة التالية :

اللجنة الاولى :

وهي (اللجنة القضائية السياسية والامن الدولي ونزع السلاح) . وقد ناقشت اللجنة جدول اعمال يتضمن البنود التالية :

١) اقرار محاضر اجتماعات اللجنة المنعقدة في ياوندي في ٩ و ١١ نيسان - ابريل ١٩٩٢ .

٢) اعداد مشروع قرار حول البند الثالث من جدول اعمال المؤتمر الشفافية في توريد الاسلحة الخ) .

٣) مناقشة البند الاضافي الذي قرر المؤتمر ادراجه في جدول اعماله حول الموضوع في يوغوسلافيا السابقة واعداد مشروع قرار حوله .

٤) انتخاب مكتب اللجنة المكون من رئيس ونائبين للرئيس ، مع العلم ان رئيس اللجنة السيد فييتالوني من ايطاليا المنتخب عام ١٩٨٩ لم يعد عضوا في برلمان بلاده . ونائبة الرئيس السيدة نزيهة مزهود (تونس) انتخبت عام ١٩٨٩ وهي غير مؤهلة لاغادة الانتخاب .

عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات ، وشكلت لجنتي صياغة احداهما

لإعداد مشروع القرار حول البند الاضافي والآخر لاعداد مشروع القرار حول البند الاول في جدول اعمال المؤتمر (الشفافية في توريد الاسلحة . . .) . وفي اجتماعها الثالث قامت بانتخاب مكتبهما الجديد فائز السيد مارتينيز (اسبانيا) برئاسة اللجنة وانتخبت السيدة حورية مجاهد (مصر) نائبة الرئيس ، وأعيد انتخاب السيد ج. ديساي نائبا للرئيس .

اللجنة الرابعة :

وهي (اللجنة التربية والعلوم والثقافة والبيئة) . وقد ناقشت جدول اعمال يتضمن البنود التالية :
١) اقرار محاضر اجتماعات اللجنة المنعقدة في ياوندي يومي ٨ و ١٠ نيسان - ابريل ١٩٩٢ .

٢) اعداد مشروع قرار حول البند الرابع من جدول اعمال المؤتمر المتعلق (بالسياسات التربوية والثقافية . . . الخ) .

٣) انتخاب مكتب اللجنة المكون من رئيس ونائبين للرئيس . رئيس اللجنة الحالي هو السيد كارارودين (باكستان) انتخب عام ١٩٩٢ وهو مؤهل لاعادة الانتخاب . نائب الرئيس الاول هو السيد جاك (فرنسا) انتخب عام ١٩٩٠ وهو مسيء هل لامسادة الانتخاب . ونائب

اجتماعاتها . وأعلن المؤتمر موافقته عليها بالاجماع .

وبعد الانتهاء من استعراض مشاريع القرارات والموافقة عليها تعاقب على منصة المؤتمر ممثلو المجموعات البرلمانية المختلفة الذين القوا كلمات عبروا فيها عن الشكر والامتنان للهند ، شعباً وبرلماناً وحكومة ، على استضافتها أعمال المؤتمر ، وعلى ودية الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم . وتمكنوا للهند التقدم والازدهار في ظل نظامها الديمقراطي العريق .

وتحدث باسم الوفود العربية الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب السوري ، نشكر باسم جميع الوفود العربية الشعبة البرلمانية الهندية على ما قدمته من تسهيلات لاعضاء المؤتمر اسهمت في نجاحه . كما نوه بالعلاقات الودية التي تربط بين الهند والبلدان العربية على مدى التاريخ .

و قبل ان يعلن اختتام اعمال المؤتمر عبر السيد باتيل ، رئيس المؤتمر ، عن امتنانه لكلمات الشكر التي اعرب فيها ممثلو المجموعات البرلمانية عن سرورهم لانعقاد المؤتمر في الهند مؤكداً ان الهند لن تدخر وسعاً في التعاون مع جميع بلدان

الرئيس الثاني هو السيد بيريريرا (اوروغواي) انتخب عام ١٩٩٠ ، وهو ايضاً مؤهل لاعادة الانتخاب .

عقدت اللجنة اجتماعين شكلت في الاول منهما لجنة صياغة لاعداد مشروع قرار حول البند الرابع من جدول اعمال المؤتمر . وفي الاجتماع الثاني ناقشت مشروع القرار وعادت انتخاب مكتبه السابق .

الجلسة الختامية للمؤتمر :

عقد المؤتمر جلسته الختامية بعد ظهر يوم السبت الواقع في ٤/١٧/١٩٩٣ ، برئاسة السيد شري شيفرال باتيل ، رئيس مجلس النواب الهندي ، رئيس المؤتمر . وابتداً الجلسة بانتخاب الاعضاء الجدد في اللجنة التنفيذية للاتحاد وقد عرض السيد مايكل مارشال ، رئيس مجلس الاتحاد على اعضاء المؤتمر التوصية التي كان مجلس الاتحاد قد اتخذها قبل ظهر اليوم نفسه بترشيح كل من السيد دارسويو (اندونيسيا) وتافيرنيير (فرنسا) اللذين لم يعودا عضوين في برلاني بليبيهما . وقد وافق المؤتمر على هذه التوصية بالاجماع . ثم تلى مقررو اللجان الدائمة تقارير لجانهم التي ارفقت بمشاريع القرارات التي كانت تلك اللجان قد صاغتها ووافقت عليها في

- العالم من أجل تقدم الإنسانية وازدهارها ، وتوطيد السلم والأمن الدوليين .
- ٧ - اقتراحات حول انتخاب رئيس المؤتمر التاسع والثمانين .
- ٨ - النتائج المالية لعام ١٩٩٢ (تقرير مراقبى الحسابات) .
- ٩ - نتائج المؤتمر البرلماني الدولي حول البيئة والتنمية (برازيليا ٢٣ - ٢٤ / ١١ / ١٩٩٢) .
- ١٠ - سياسة وبرنامج عمل الاتحاد (تقرير اللجنة التنفيذية) .
- ١١ - تقرير اللجنة الخاصة بقضايا الشرق الأوسط .
- ١٢ - تقرير اللجنة الخاصة بمراقبة الوضع في قبرص .
- ١٣ - تقرير اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان للبرلمانيين .
- ١٤ - المؤتمر التسعون للاتحاد البرلماني الدولي : كانيبيرو - استراليا ١٣ - ١٨ / ٩ / ١٩٩٣ :
- أ . وضع جدول الاعمال .
 - ب . اقرار قائمة المنظمات الدولية والهيئات الأخرى المدعوة لمتابعة عمل المؤتمر بصفة ملاحظين .
- ١٥ - الاجتماعات البرلمانية الدولية القادمة .
- ١٦ - تعديل الفقرة ٨ من المادة ٥ من الانظمة المالية .
- ١٧ - انتخابات اللجنة التنفيذية (اقتراح بانتخاب عضوين بديلين عن
- ثم اعلن عن اختتام اعمال المؤتمر التاسع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي .
- الدورة الثانية والخمسون بعد المائة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي :**
- عقدت في اطار المؤتمر ٨٩ ايضا اجتماعات الدورة الـ ١٥٢ لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي التي ناقشت جدول اعمال تضمن البنود التالية :
- ١ - اقرار جدول الاعمال .
 - ٢ - اقرار محاضر الدورة الـ ١٥١ لمجلس الاتحاد المنعقدة في ستوكهولم في ايلول - سبتمبر ١٩٩٢ .
 - ٣ - طلبات الانتساب واعادة الانتساب الى الاتحاد .
 - ٤ - الوضع في بعض الشعب الوطنية .
 - ٥ - تقرير الامين العام حول انشطة الاتحاد منذ الدورة الـ ١٥١ للمجلس .
 - ٦ - تقرير الرئيس :
- ١ . تقرير حول انشطة مندوبية الدورة الـ ١٥١ للمجلس .
 - ب . تقرير عن انشطة اللجنة التنفيذية .

- القاء قرار تعليق العضوية الخاص بالشعبة البرلمانية في بيرو .
- رفع الاجراءات التي كانت تحظر مشاركة الشعبة الجزائرية في انشطة الاتحاد ، ودعوة هذه الشعبة الى ممارسة دورها الكامل في الاتحاد .

رئيس المؤتمر : ٨٩

التوصية الى المؤتمر بانتخاب السيد شري شيفرال باتيل ، رئيس مجلس النواب (لوك سابها) رئيسا للمؤتمر الى ٨٩ للاتحاد البرلماني الدولي .

لجنة الشرق الاوسط :

قدمت اللجنة تقريرا الى المجلس في ضوء الاستنتاجات التي استخلصتها بعد لقاء اعضائها مع وفدين احدهما عن المجموعة العربية والآخر عن الشعبة الاسرائيلية . واكدا تقرير اللجنة ضرورة احترام قرارات مجلس الامن الدولي وضرورة حرص طرف في الصراع على مواصلة عملية السلام والمشاركة في جولة المفاوضات التالية ، وان من واجب المجتمع الدولي ، وليس فقط راعيي المؤتمر ، تقديم جميع التسهيلات التي من شأنها ضمان استئناف المفاوضات التي توقفت لفترة .

ووافق المجلس على طلب تجديد

السيدين داروسман (اندونيسيا) وتافيرنيير (فرنسا) اللذين فقدا العضوية في برلماني بلديهما .

١٨ - اعداد خطة عمل من قبل الاتحاد لتصحيح عدم التوازن الراهن بين الرجال والنساء في الحياة السياسية (اقتراح من اجتماع النساء البرلمانيات) .

١٩ - تعيين ثلاثة اعضاء في لجنة البيئة .

العضوية :

- وافق المجلس على ان تخلف الشعبتان في كل من الجمهورية التشيكية والجمهورية السوفاكية الشعبة السابقة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا .

- الموافقة على اعادة انتساب الشعبتين البرلمانيتين في كل من بوركينا فاسو ونيجيريا .

- قبول طلبات الانتساب المقدمة من الشعب البرلمانية الجديدة في كل من : اذربيجان ، كازاخستان ، جزر مارشال وسلوفينيا .

- قبول كل من الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا وبرلمان أمريكا اللاتينية عضوين مشاركيين في الاتحاد .

- تعليق عضوية الشعبة البرلمانية في جمهورية افريقيا الوسطى .

عضوين في اللجنة التنفيذية ليحلما محل السيدين غوستاف / بلغاريا/ وفوسيت / فرنسا / اللذين تنتهي مدة عضويتهما في فترة انعقاد المؤتمر التسعين) .

صلاحية عمل اللجنة حتى المؤتمر القادم والطلب الى الشعبة الفرنسية تمييزاً ممثل لها بدلًا عن السيد تافيرتير الذي لم يعد عضواً في برلمان بلاده .

اقر المجلس ايضاً قائمة المنظمات الإقليمية والدولية المدورة لمتابعة اعمال المؤتمر بصفة ملاحظ .

المؤتمر التسعون للاتحاد البرلماني الدولي : كانبيرا/استراليا - ١٣ -
١٩٩٣/٩/١٨

الاجتماعات البرلمانية القادمة :

(ا) المؤتمرات النظامية :

- المؤتمر التسعون كانبيرا /
استراليا ١٣ - ١٩٩٣/٩/١٨

- المؤتمر الحادي والتسعون باريس/فرنسا - ٢١ - ١٩٩٤/٣/٢٦
- المؤتمر الثاني والتسعون كوبنهاغن/الدنمارك /٩/١٧-١٢
١٩٩٤ .

- المؤتمر الثالث والتسعون مدريد / إسبانيا

اقر المجلس ان يتضمن جدول اعمال المؤتمر التسعين القادرم البند التالية :

- ١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر التسعين .
- ٢ - دراسة الطلبات المحتملة لادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر .
- ٣ - احترام القانون الانساني الدولي ومساندة العمل الخير في النزاعات المسلحة .
- ٤ - صحة المسنين ورفاهتهم .

٥ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

٦ - تعديل المادة ٢/٤ من النظام الأساسي . (اقتراح اللجنة التنفيذية) .

٧ - انتخابات اللجنة التنفيذية .
(سيتعين على المؤتمر انتخاب

- اجتماع لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين - مقر الاتحاد في جنيف ٥ - ١٩٩٣/٧/٨

- اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر البرلماني الدولي حول حوار

اقتراحات حول استبدال اعضاء في اللجنة التنفيذية :

اوصى المجلس بانتخاب كل من السيد دارسيو (اندونيسيا) والسيد فوسيت (فرنسا) عضوين في اللجنة التنفيذية بدلا عن عضوين من نفس الشعبتين لم يعودا عضوين في برلماني بلديهما .

اجتماعات الوفود العربية :

شاركت في اعمال المؤتمر ٨٩ وفود تمثل الشعب البرلمانية العربية في كل من : الاردن - الامارات العربية المتحدة - تونس - الجزائر - السودان - سوريا - العراق - فلسطين - الكويت - لبنان - مصر - والامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية .

عقدت الوفود العربية ثلاثة اجتماعات لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا المطروحة على المؤتمر وشارك في الاجتماعات الى جانب ممثلي البرلمانات العربية ، السيد عدنان عمران ، الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، وسعادة سفير الجماهيرية العربية الليبية في الهند ممثلا لمؤتمر الشعب العام في الجماهيرية . وترأس الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب السوري اجتماعات

الشمال - الجنوب من اجل الازدهار العالمي - اوتوا لمدة يومين خلال الاسبوع من ١٢ - ١٦ / ٧ / ١٩٩٣ .

- اجتماع البرلمانيين الذين يحضرون اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك ١٤ / ١٠ / ١٩٩٣ .

- المؤتمر البرلماني الدولي حول حوار الشمال - الجنوب من اجل الازدهار العالمي - اوتوا ١٨ - ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٣ .

- ندوة معلوماتية حول عمل الاتحاد - مقر الاتحاد / جنيف - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ .

- اجتماع اللجنة الاستشارية للاختصاصيين - مقر الاتحاد / جنيف - كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٣ .

اعضاء جدد في لجنة البيئة :

وافق المجلس على تسمية كل من السادة التالية اسماؤهم اعضاء جدد في لجنة البيئة بدلا عن اعضاء آخرين لم يعودوا اعضاء في برلمانات بلادهم :

- السيد بانيايا ادهي غودانا (كينيا) ممثلا عن المجموعة الافريقية .

- السيد ناصر صرخوه (الكويت) ممثلا عن المجموعة العربية .

- السيد ايسل اوفر ليندسي (بريطانيا) ممثلا عن مجموعة + ١٢ .

- ترشيح السيدة حورية مجاهد (مصر) الى منصب نائب رئيس اللجنة السياسية .

الوفود البرلمانية العربية . وتمت في هذه الاجتماعات مناقشة الامور التالية :

- المشاركة في اجتماعات ممثلي برلمانات عدم الانحياز واجتماع ممثلي برلمانات الدول المشاطئة على البحر الابيض المتوسط .

- تكليف ممثلي وفود الاردن وسوريا وفلسطين ومصر الاتصال باللجنة الخاصة بقضية الشرق الاوسط لعرض وجهة النظر العربية من عملية السلام في الشرق الاوسط .

- البت بمرشح المجموعة العربية في لجنة البيئة :
فقد تقدم لعضوية هذه اللجنة اربعة مرشحين عرب وذلك على النحو التالي :

الدكتور حسني الشياب (الاردن)
الدكتور ولد الطويل (العراق)
الدكتور ناصر صرخوه (الكويت)
الدكتور رمضان ابو العلا (مصر)

وبعد التداول بين الوفود العربية اعلن المرشحان الاردني والمصري انسحابهما وجرى الاقتراع على احد المرشحين (المغربي او الكويتي) لتمثيل المجموعة العربية في لجنة البيئة فاز الدكتور ناصر صرخوه من الكويت باغلبية الاصوات وعين ممثلا للمجموعة العربية في اللجنة

البرلمانية العربية . وتمت في هذه الاجتماعات مناقشة الامور التالية :

١ - دراسة الطلبات المتعلقة بادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر وتوحيد الطلبات العربية في طلب واحد .

٢ - الترشيحات الى المناصب الشاغرة في لجان الاتحاد البرلماني الدولي :

- اللجنة السياسية .
- لجنة البيئة .
- اللجنة التنفيذية .
- لجنة المرأة .

٣ - مساندة طلب الشعبة الجزائرية برفع القيود التي تحظر مشاركتها في انشطة الاتحاد .

٤ - لقاء ممثلي البلدان المتوسطية

٥ - اللقاء مع اللجنة الخاصة بالشرق الاوسط .

ناقشت المندوبون العرب القضايا المشار إليها اعلاه في اجتماعاتهم الثلاثة وقرروا ما يلي :

- توحيد الطلبيين السوري والمصري في عنوان واحد يقدم باسم المجموعة العربية .

- مساندة طلب الشعبة الجزائرية الخاص برفع القيود التي تحول دون مشاركتها الكاملة في انشطة الاتحاد البرلماني الدولي .

في اعمال المؤتمر التاسع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ، وبمناسبة مرور سنة على فرض الحصار على الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة، يجددون تضامنهم التام مع الشعب العربي الشقيق في الجماهيرية كما يقدرون عاليًا المواقف الحضارية التي عالجت بها القيادة الليبية ازمة لوكريبي ويطالبون الدول المعنية اخذ ذلك بالاعتبار والتجاوب مع هذه المقترحات البناءة الرامية الى حل الازمة عن طريق الحوار ودون اي تصعيد .

كما يطالب البرلمانيون العرب مجلس الامن الدولي التجاوب مع المقترحات الليبية الايجابية والعمل على رفع الحصار عن الشعب العربي الليبي الشقيق الذي يعاني من سلبيات هذا الحصار .

اجتماع ممثلي برمليات دول البحر المتوسط :

عقد ممثلو برمليات الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط ، اجتماعا لهم في اطار المؤتمر ٨٩ للاتحاد البرلماني الدولي ، وذلك للتشاور حول افضل السبل في

المذكورة بعد موافقة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي على ترشيحه .

- الانصال بممثلي مختلف المجموعات البرلمانية لkses تأييدها للطلب العربي الخاص بالبند الاسامي ولرشحي الجانب العربي في مختلف الهيئات لاسيما في اللجنة السياسية .

- الموافقة على ان يتمثل الجانب العربي في اللجنة البرلمانية الدولية لتعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار السياسي على الصعيد العالمي من قبل كل من : السيدة خديجة كرار (السودان) والسيد سليمان خضور (سوريا) .

- كذلك تداولت الوفود العربية في موضوع الحصار المفروض على الجماهيرية العربية الليبية . وتعبيرها عن تضامنها مع الشعب العربي الليبي ، قررت اصدار البيان التالي :

بيان صادر عن الوفود البرلمانية العربية المشاركة في اعمال المؤتمر التاسع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي

دلهي ١٢-١٣ نيسان -
ابريل / ١٩٩٣

ان البرلمانيين العرب المشاركون

الامن والتعاون في المتوسط من خلال التعاون بين جميع برلمانات دول المنطقة .

وبعد مناقشة مستفيضة لمختلف القضايا اتفق المجتمعون على تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في منطقة المتوسط ، تقوم بتقديم مشروع لكافة الترتيبات الخاصة بانعقاد هذا المؤتمر ، بما في ذلك مشروع جدول الاعمال ومحظوي القضايا التي ستطرح على المؤتمر . وستقدم اللجنة التي تشكلت من ممثلي برلمانات كل من : مالطا - سوريا - سلوفينيا - فرنسا - تونس - إسبانيا ، تصوراتها في تقريرها الى الاجتماع القادم لممثلي برلمانات الدول المتوسطية الذي سيعقد في اطار المؤتمر التسعين في كانبيرا باستراليا .

ملاحظات عامة على هامش المؤتمر :

١ - للمرة الرابعة وخلال عامين متتالين لا تنجح الوفود العربية في ادراجه بند اضافي على جدول اعمال المؤتمرات البرلمانية الدولية . (ففي المؤتمر ٨٦ للاتحاد (تشيلي ، خريف ١٩٩١) خسر الطلب العربي امام طلب استرالي حول اشاعة الليبرالية في التجارة الدولية . وفي المؤتمر ٨٧ (الكاميراون ، ربيع ١٩٩٢) خسر الطلب العربي ايضا امام الطلب

تنفيذ توصيات المؤتمر البرلماني الاول للامن والتعاون في منطقة المتوسط الذي عقد في مالقا (١٩٩٢) .

لمناقشة القضايا التالية :

- ١ - انتخاب رئيس للاجتماع .
- ٢ - تبادل الاراء حول التدابير المتعلقة بمتابعة توصيات مؤتمر مالاغا على الصعيدين الدولي والقومي ، وبشكل خاص الاتصالات والعلاقات الثنائية القائمة ، بالإضافة الى المبادرات المتخذة في اطار البحر الابيض المتوسط .
- ٣ - متابعة النشاطات الخاصة بمؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

في بداية الاجتماع وافق جميع المشاركين على انتخاب السيد الهادي خليل ، عضو مجلس النواب التونسي رئيسا للجتماع . ثم استمع المشاركون الى تقرير من السيد كورنيون ، الامين العام للاتحاد البرلماني الدولي ، حول المعلومات المتعلقة بانشطة الشعب الخاصة بمتابعة توصيات مؤتمر مالاغا . واطلع المشاركون على وثيقة اخبارية تتضمن آراء الشعب البرلمانية في كل من : قبرص تركيا ومالطا والجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا ، والامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي . وقد أكدت جميع هذه الوثائق ضرورة ايجاد الالية الفعالة لعمل مؤتمر

بدء أعمال المؤتمر . وهو لا يسمح بالتحرك لإجراء الاتصالات اللازمة لكسب التأييد للموافق العربية الموحدة التي يتم الاتفاق عليها في الاجتماع التنسيقي . وترى الامانة العامة للاتحاد : في ضوء التجربة الملموسة ، ضرورة الحرص على عقد الاجتماع التنسيقي قبل يوم واحد من المؤتمر / اي يوم الاحد الذي يسبق انعقاد المؤتمر ، الامر الذي يتطلب تواجد الوفود العربية في بلد انعقاد المؤتمر خلال ذلك اليوم .

٣ - اثناء انعقاد مؤتمر دلهي نشرت الصحافة المحلية في الهند ، وكذلك نشرت بعض الصحف العربية اخبارا عن الخلافات و «المشادات» التي جرت بين بعض الوفود العربية الشقيقة اثناء الاجتماع التنسيقي الذي عقده هذه الوفود بعد ظهر يوم الاثنين ١٢/٤/١٩٩٣ . وبالرغم من ان الانباء التي تناقلتها تلك الصحف كانت غير دقيقة وتميز بالبالغة ، واحيانا بالتشويه ، الا ان ما يُوْسَف له هو تسريب تلك الانباء الى الصحافة الامر الذي يسيء الى وحدة الوقف ووحدة العمل العربيين ان وجود خلافات في وجهات النظر العربية حول مختلف الامور امر طبيعي من جهة ، وليس جديدا ، من جهة اخرى . وقد شهدت سائر الاجتماعات التنسيقية العربية تقريبا

الاسترالي المتعلق باخطمار مرض الايدز . وفي سтокهولم (خريف ١٩٩٢) سحب الطلب العربي بعد ان اوضح التصويت على الطلب الاسترالي حول : الهجرة الجماعية واسبابها حتمية خسارته . وفي مؤتمر دلهي الاخير خسر الطلب العربي ايضا امام طلب غربي (بريطاني - ايطالي مشترك) وبموافقة ايرانية يتعلق بالوضع في البوسنة والهرسك . ان هذه الظاهرة تستحق الاهتمام والدراسة من جانب البرلمانيين العرب للتعرف على اسبابها ومحاولة تلافي هذه الاسباب في المؤتمرات القادمة .

٤ - خلال فترة طويلة ماضية اعتادت الوفود العربية ان تعقد اجتماعها التنسيقي مساء يوم الاحد الذي يسبق انعقاد كل مؤتمر برلماني دولي . وكان هذا التوقيت لانعقاد الاجتماع ملائما جدا ويسمح بتوفير الوقت اللازم لاجراء الاتصالات مع ممثلي الوفود او المجموعات البرلمانية المختلفة . وللحظ انه في الفترة الاخيرة اصبح هذا الاجتماع التنسيقي يعقد ظهر يوم الاثنين - اليوم الاول من انعقاد كل مؤتمر ، وبعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر . ان هذا التوقيت الجديد يجري قبل ساعة او ساعتين من بدء أعمال مجلس الاتحاد وقبل وقت قصير من

الاتحاد البرلماني الدولي . وقد نقل السيد مارتينيز ، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا ، الى ممثل الامانة العامة ان قبول اسرائيل عضوا في مجموعة ١٢ + قد تم لأن اسرائيل لها صفة عضو مراقب في الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا ، وان هذه الفضوية قد سهلت قبولها عضوا في المجموعة . وان لاشيء يمنع قبول الاتحاد البرلماني العربي في المجموعة اذا حصل مسبقا على عضوية مراقب في مجلس اوروبا . وبعد التشاور مع رئاسة الاتحاد كلفت الامانة العامة بمتابعة موضوع العلاقة مع مجلس اوروبا والسعى للحصول على صفة عضو مراقب فيه .

٥ - اشار تقرير اللجنة الخاصة بالوضع في الشرق الاوسط الى تصاعد التيارات الدينية المتطرفة في المنطقة معتبرا ذلك خطرا على الجهود الرامية الى احلال السلام في المنطقة . وقد اشار ممثلا عدد من الوفود العربية في مناقشتهم للتقرير الى انه لا يجوز الخلط بين التطرف الديني والنضال التحرري الوطني بل ينبغي التمييز بينهما . فاذا كان التطرف الديني مرفوضا فان النضال الوطني الرامي الى انتزاع الحقوق الوطنية المنشورة هو نضال مقدس اقرته شرعة الامم المتحدة وسائر القوانين والاعراف الدولية ، وهو

خلافات وبيانات في وجهات النظر حول هذه القضية او تلك . ولكن الجميع كانوا يحرصون في الماضي على ابقاء تلك الخلافات داخل جدران البيت العربي . ان تجربة مؤتمر دلهي قد اساءت الى سمعة الوفود العربية جائعا ، واعطت صورة للعرب امام الغير لا يرضيها العرب لأنفسهم . ونأمل ان تكون هذه التجربة درسا للمستقبل ، كما نأمل ان يعمل الجميع بروح اخوية لتدارك المواقف السلبية التي خلفتها .

٤ - تلقى وفد الامانة العامة للاتحاد انباء عن موافقة مجموعة ١٢ على قبول عضوية الشعبة البرلمانية الاسرائيلية في هذه المجموعة ، الامر الذي سيسمح لاسرائيل بحضور الاجتماعات التنسيقية لهذه المجموعة والمشاركة في صنع قراراتها وصياغة مواقفها اثناء المؤتمرات البرلمانية الدولية . وقد طرح الامين العام للاتحاد البرلماني العربي هذه القضية امام الاجتماع التنسيقي الثاني الذي عقدته الوفود العربية يوم الجمعة ١٦/٤/١٩٩٣ . وكلف الاجتماع السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد الاتصال بممثلي مجموعة ١٢ + لدراسة امكانية انتساب الاتحاد البرلماني العربي الى هذه المجموعة ايضا نظرا للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المجموعة داخل

على هذه الملاحظات التي تقدم بها
المندوبون العرب .

* * *

وفيما يلي النصوص الكاملة
للقرارات الثلاثة التي اتخذها المؤتمر
التاسع والثمانون .

نضال عرفته جميع شعوب أوروبا
وغيرها .. وينبغي أن يحظى بالدعم
والتأييد . ونضال الشعب العربي
الفلسطيني هو أبرز مظاهر هذا
النضال في عالم اليوم . وقد أعلن
مقرر اللجنة السيد مارتينيز موافقته

١ - قرار حول البند الثالث في جدول الاعمال :

« العابية في نقل الاسلحة من خلال سجل دولي كوسيلة لاحتواء الاستخدام المتزايد للعنف من اجل تحقيق اهداف سياسية »

جرى اتخاذ القرار بالتصفيق دون تصويت

ان مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي التاسع والثمانين

- اذ يعتبر :

- ١) ان النظام العالمي الجديد المتشكل حاليا يجب وضعه تحت عنوان التفاهم والانفراج ،
- ب) وان الجوء الى العنف مناف للأخلاق العالمية ولا يتماشى مع حفظ السلام في العالم ،
- ج) وان اقامة آلية رقابة لمشتريات الاسلحة تقتضي ارادة سياسية عامة ،
- د) وان الترابط المتزايد بين الدول لا يمكن ان يتعزز الا في ظل مناخ من الاخوة والتواافق .

- واذ يعي ان تكديس الاسلحة المفرط يشكل احد العوامل التي تسهم في زعزعة الاستقرار وتهدد من جراء ذلك السلام والامن اقليميا ودوليا ،

- واذ يعي كذلك الاثار المشؤومة لتجارة السلاح غير المشروع ولا سيما على استقرار الدول الداخلي واحترام حقوق الانسان ،

- واذ يقر بأنه لا مناص من تدارك انتشار اسلحة الدمار الشامل ومن الحيلولة ، على اساس من عدم التمييز ، دون نقل التكنولوجيات العسكرية المتطورة التي تمكن البلدان المستقبلة من تصنيع مثل هذه الاسلحة ،

- واذ يدرك الاثار الضارة لتكديس الاسلحة المفرط على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، والتحسين الذي يمكن ان يؤدي اليه تخفيف مشتريات السلاح في اوضاع الشعوب الاقتصادية والاجتماعية ،

- واذ ينبه الى ان تعزيز الثقة المتبادلة والعلانية يمكن ان يساعدنا على ادراك انتفاء ضرورة الحصول المستمر على اسلحة جديدة ،

- واذ يرى ان تزايد الثقة المتبادلة بين الشعوب يمكن ان تخفف التوترات وان تهيء مناخا دوليا اكثر ملائمة للسلام الاقليمي والدولي ،

- واذ يسجل بارتياح التقدم الحالي باتجاه مناخ ملائم لقيام تسوية عادلة ودائمة للمشكلات ذات الطبيعة العسكرية ، واذ يسجل الى ذلك انه لا بد من انتهاء هذه الفرصة دون ابطاء واستغلالها الى ابعد الحدود ،

- واذ يعي، بهذا الصدد ، الدور الرئيسي الذي يمكن ان ينهض به البرلمانيون في صناعة القرار في بلدانهم والتأثير الذي يمارسونه على مواطنيهم ورغبتهم في الاسهام في اقامة نظام عالي مبني على شفافية اكبر في مجال الاهداف العسكرية لكل دولة ، من اجل تيسير حلول السلم والامن الاقليميين والدوليين ،

- واذ يقر بأن لجميع البلدان ، وفقا لاحكام المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، حقا ثابتا في الدفاع المشروع عن النفس ، فرديا وجماعيا ، وبأنها تملك حق طلب العون والمساعدة من بلدان اخرى لضمان احترام هذا المبدأ ،

- واذ يساوره قلق بالغ من جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذي يضر بالاستقرار ، ويرتبط ارتباطا مباشرأ او غير مباشر باعمال ارهابية وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة ونشاطات المرتزقة في مختلف أنحاء العالم ،

- واذ يقتبط :

١) لميثاق الامم المتحدة حول حظر او تحديد استخدام بعض الاسلحه التقليدية بتاريخ ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٨١ ،

ب) ولنتائج وتوصيات مؤتمر الاتحاد الالماني الدولي حول نزع السلاح (بون ، ايار - مايو ١٩٩٠) التي طالبت ، اضافة الى امور أخرى ، بوضع سجل دولي لنقل الاسلحه ، وذلك في اطار الامم المتحدة (الفقرة ٢٢ من نتائج وتوصيات المؤتمر) ،

ج) ولنتائج مؤتمر الاتحاد البرلماني الاول حول الامن والتعاون في المتوسط (مالقا ، حزيران - يونيو ١٩٩٢) الذي يؤكد أن الشفافية في النشاطات العسكرية يمكن ان تسهم في احلال الثقة وتعزيز الامن والاستقرار ،

د) وللقرار ٤٦/٣٦ بتاريخ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ الصادر عن الامم المتحدة تحت عنوان « الشفافية في مجال الاسلحه » والذي ينص ملحقه على سجل للأسلحة التقليدية يدخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ ،

- واذ يؤكدان توسيع مدى السجل الذي يؤدي الى شفافية اكبر في نقل الاسلحه دوليا انما يسهم اسهاما ملحوظا في اشاعة الثقة والامن بين الدول ، الى جانب تخفيف الريبه وسوء التفاهم ، ويجب بذلك النتائج التي يمكن ان تنجم عنها ،

- واذ يثقان بأن الشفافية في العمليات الدولية لنقل السلاح يجب ان تقترب بأمن لا نقصان فيه بالنسبة لجميع الدول ،

- واذ يستذكرون القرار ٤٧/٥٢ بتاريخ ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ الذي اقرت به الجمعية العامة للامم المتحدة توصيات مجموعة الخبراء المكلفة بوضع تقرير حول فتح السجل والتعديلات الواجب ادخالها عليه ،

- واذ يقر بضرورة وواجب ان تبادر كل دولة الى ادراج عملياتها في نقل الاسلحه في هذا السجل ،

١ - يطالب جميع الدول بممارسة رقابة فعالة على اسلحتها وعتادها الحربي وصادراتها ووارداتها من السلاح للحيلولة دون وقوعه في أيدي المهربيين .

٢ - ويبحث الحكومات على تشكيل مجموعة الخبراء الخاصة بها ، ان حكمت ان الامر مفيد لدراسة الصناعة الوطنية العسكرية ، الى جانب السبل والوسائل التي تسمح برقابة افضل الصادرات من السلاح وبوضع التدابير التي تكفل الحصول على شفافية اكبر في نقل السلاح .

٣ - يطالب جميع البرلمانات وسائر الحكومات بمساندة جهود التحويل وبووضع برامج صممت خصيصا لتحويل مصانع السلاح الى مصانع للتجهيزات المدنية .

٤ - ويلماع جميع البرلمانات والحكومات الى تبادل المعلومات حول سياساتها والتشريعات والتدارير المتعلقة بتصدير واستيراد السلاح ، والى ضمان التنسيق مع الاجهزة المختصة في الامم المتحدة .

٥ - ويلماع الحكومات الى التعاون تاما في اقامة سجل الاسلحة التقليدية والى رفع تقارير سنوية الى الامين العام للامم المتحدة حول وارداتها وصادراتها من السلاح ، الى جانب معلومات حول تجهيزاتها العسكرية وعمليات الشراء المرتبطة بالانتاج الوطني وسياستها على هذا الصعيد .

٦ - ويشجع البرلمانيين على ممارسة الضغط على حكوماتهم فيما تشارك مشاركة فعالة في فتح السجل ويعملوا لاغي فكرة الشفافية في مجال النشاطات العسكرية ،

٧ - ويؤكد أن فعالية السجل ، وبالتالي الشفافية القصوى في مجال نقل السلاح ، إنما تقتضي مشاركة نشطة لجميع الدول .

٨ - ويرى من الملائم ان يكون تقديم البيانات للسجل الراميا وان يتم التفكير بانشاء رقابة للامم المتحدة وعقوبات في حال التقصير (البيانات الكاذبة) .

٩ - ويؤكد على اهمية قيام مؤتمر الامم المتحدة لنزع السلاح في جنيف بالنظر في أمر الشفافية في مجال التسلح ، ولا سيما في الامور المتعلقة بمشاركة الدول مشاركة نشطة في السجل وفي حسن سير عمليات القيد .

١٠ - ويوصي البرلمانات والحكومات بتقديم كامل العون المطلوب للامين العام لمنظمة الامم المتحدة لصالح فريق الخبراء المكلف باعداد الاجراءات التقنية الازمة لحسن ادارة لسجل .

١١ - ويلماع حكومات العالم اجمع لمتابعة هذه الامور متابعة نشطة من اجل تيسير تفكير اكثرا عمقا في امور السجل وامكانية توسيع مداه بادراج فئات اخرى من السلاح والعتاد فيه الى جانب بيانات حول التجهيزات العسكرية والمشتريات المرتبطة بالانتاج الوطني ، بشرط ان تحترم مبادئ الشمول واللامييز التي يقوم السجل على اساسها .

١٢ - ويوصي جميع الاطراف التي يرتبط بها حسن ادارة السجل بان تأخذ في اعتبارها ما يلي :

- ١) ضرورة التوصل الى تصور عام و معترف به عالميا لاسواع نقل السلاح الواجب ادراجها في السجل ؛
- ب) ضرورة الحرص على ان لا يقيد ادراج الجوانب المتعلقة بالเทคโนโลยيا والمهارات في السجل حرية الدول النامية في اكتساب اصناف التكنولوجيا المتقدمة ،
- ج) ضرورة تحديد معايير عالمية شاملة غير تميزية تضمن صفة التساوي في البيانات والمعلومات ،
- د) امكانية ان يدرج في السجل بيانات تتناول لا الصادرات والواردات فحسب بل انتاج الاسلحة كذلك ، ولاسيما المواد النووية والمشعة الى جانب عمليات نقلها ،
- ه) ضرورة ان تدرج في السجل جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالاسلحة الموجهة الى الارهابيين وتجار المخدرات وأوساط الجريمة المنظمة وحركات الارتزاق ، الخ . . . التي قد تقع في قبضة الحكومات ، وذلك لتسهيل مكافحة تجارة السلاح غير المشروعة ،
- و) ضرورة اتخاذ تدابير للتحقق من المعلومات والبيانات التي تبعث بها الدول .

١٣ - ويرجو الامين العام للاتحاد البرلماني الدولي ان يستعمل من الامين العام لمنظمة الامم المتحدة عن الامور الجديدة الحاصلة في مجال علانية نقل السلاح وان يقدم تقريرا حول هذا الموضوع الى المجموعات الوطنية في الاتحاد ، ويدعو الاجهزة القيادية في الاتحاد الى النظر في استنساب متابعة هذا الجهد ، وذلك على ضوء هذه التجربة الاولية .

٢ - قرار حول البند الرابع في جدول الاعمال :

«تنفيذ سياسات تربوية وثقافية توفر احتراماً أكبر للقيم الديمقراطية»

جرى اتخاذ هذا القرار بالتصفيق دون تصويت

ان مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي التاسع والثمانين ،

- اذ يقتبض للتقدم الذي أحرزه عدد كبير من الدول على طريق الديمقراطية ، واذ يقر بان الديمقراطية نظام سياسي يسمح لجميع المواطنين بالمشاركة في ممارسة السلطة وباختيار قياديين يكونون مسؤولين أمامهم عبر انتخابات حرة ودورية ، وبانه يعود لكل دولة ان تقيم ديمقراطية وفقاً لتقاليدها التاريخية وهويتها الاجتماعية الثقافية ومثلها الكبرى ،

- واذ يؤكد على ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تفرض مشاركة ديمقراطية واسعة في الانظمة السياسية منها والاقتصادي والاجتماعي ، ويستذكر المبادرات التي اتخذتها الامم المتحدة ومحافل دولية اخرى حول مسائلتين هامتين هما التقدم الاجتماعي ومحارحة الفقر ،

- واذ يؤكد مجدداً ان احترام حقوق الانسان ، في جميع البلدان ، يشكل عنصراً رئيسياً في ابراز الموارد الإنسانية ،

- واذ يساوره القلق من أن وجود اللا مساواة الاجتماعية المرتبطة بالدين أو العرق أو اللون أو الجنس تلحق الضرر بممارسة الديمقراطية ، ويؤكد حق كل مواطن في اكتساب تربية وتأهيل يمكناته من القراءة والكتابة وان يكون منتجاً على الصعيد الاقتصادي ،

- واذ يستذكر تصريحات وقرارات مراجع دولية ومتعددة الاطراف تعيد التأكيد على القيم الديمقراطية والحربيات الأساسية ، وبخاصة ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق المتعلق بحقوق

الطفل ، الى جانب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الارقام ١٧٠/٣٤ و ٢٥/١٩١ المتعلقة بالحق في التربية والقرار ٤١/١٨٧ الذي يعلن الفترة ما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٧ عقداً عالياً للتنمية الثقافية ،

- واذ يعود الى الاعلان حول التربية للجميع (١٩٩٠) الذي اقر اثناء مؤتمر عالمي نظمته ببرامجه الامم المتحدة للتنمية واليونسيف واليونسكو والبنك الدولي ، ويستبق في البال مشروع اليونسكو القاضي بربط التربية ذات النزعة الدولية بتعليم حقوق الانسان ، وكذلك المؤتمر الرابع والاربعين حول التربية الذي ستنظمه اليونسكو عام ١٩٩٤ ،

- واذ يقر بان التربية شرط لازم للأخذ بالقيم الديمقراطية وتعزيزها في عملية يشارك فيها جميع المواطنين ،

- واذ يؤكّد ان التعليم ومحو الامية يحرر ان الفرد ويأخذ في اعتباره السياق التاريخي والظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية ، وبخاصة تمويل تكاليف التعليم المعدة لوقف زحف الامية وتجنب التسربات المدرسية على صعيد التعليم الابتدائي وبخاصة في المناخ الحالي الذي تسوده الالامساواة والظلم الذي يطبع العلاقات الاقتصادية الدولية ،

- واذ يقر بالعطاء الهام الذي يوفره التفاعل الثقافي للتفاهم والتعاون الدوليين ،

١ - يؤكّد ان الحريات السياسية ومشاركة المواطنين والتقييد بحقوق الانسان والعدالة والمساواة لا غنى عنها في سبيل نمو وتنمية اقتصادية دائمة .

٢ - ويؤكّد على الدور الذي تنهض به المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاخرى الضرورية في مجتمع متعدد داخل المجتمعات الديمقراطية .

٣ - ويленّو سائر البرلمانات وجميع الحكومات ان تحرص على وعي المواطنين للحقوق التي توفرها لهم الوسائل لبلوغ ذلك .

٤ - ويؤكّد من جديد ان الدخل الى الاعلام أمر جوهرى للتطور الديمقراطي ، ويحث جميع البلدان على توفير احترام حق الجميع الثابت ، ولاسيما الفتيات ، في التربية كي يستطيع جميع المواطنين اكتساب المعارف والقدرات والمهارات الالزمة لتقرير طريقة عيشهم و اختيار نظام الحكم لديهم بحرية تامة .

٥ - ويدعو الحكومات الى أن تحرص، على أن يتبع الجميع - ولا سيما الفتيات - تعليمها ابتدائياً مميزة حتى نهايتها وان تحشد لهذه الغاية الموارد المالية والانسانية انطلاقاً من مصادر عامة أو خاصة أو من تنظيمات خيرية .

٦ - ويطلب بتعزيز الشراكات ولا سيما بين الادارات المركزية والمحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والنقابات والجماعات المحلية والجماعات الدينية والاسر والاحزاب السياسية من أجل توفير برامج ثقافية وتربيوية لسائر قطاعات المجتمع .

٧ - ويدعو جميع المؤسسات الدولية للتنمية المتعددة الاطراف والثنائية الاطراف وغير الحكومية الى مساندة مبادرات من شأنها توفير شمولية التعليم الابتدائي ومحو الامية في صفوف الراشدين في جميع البلدان .

٨ - ويؤكد على ضرورة وعي أهمية انظمة التعليم في الديمقراطية بما ان الحكومة في خدمة الشعب ، وان قدرة المواطنين على اقامه وصون وتحسين نظام الحكم الديمقراطي انما ترتبط الى حد بعيد بنوعية ونجاعة الانظمة التعليمية .

٩ - ويؤكد على ضرورة اشراك وسائل الاعلام في تربية الجماعة .

١٠ - ويرى أن برامج التعليم يجب أن تتناول ترسیخ مبادئ واسس الديمقراطية في اذهان الطلاب وتعريفهم بمؤسسات بلادهم الى جانب حقوق ومسؤوليات الفرد في عالمنا الحاضر ، ودفعهم الى التفكير بشروط ووسائل تعزيز التقييد بهذه الحقوق والواجبات ، وتعليمهم كيفية الانصراف الى التفكير الشخصي والتحليل النقدي وابداء الاحترام والتسامح والفهم تجاه الآخرين .

١١ - ويدعو البرلمانيين الى حث حكوماتهم على تبني استراتيجية شاملة تمكن من تحسين هذه التوجهات الكبرى .

١٢ - ويؤكد ضرورة ان تولي الحكومة أهمية اكبر للتربية الوطنية ولقرارات حول الديمقراطية والعلوم السياسية في البرامج التعليمية ، كما يرجو الحكومات ان تشدد على تربية السكان السياسية من خلال حملات توعية ومؤتمرات وندوات حول الديمقراطية من اجل نشر قيم الديمقراطية الجوهرية .

- ١٣ - ويؤكّد ان الانشطة التربوية والثقافية يجب ان تكون متكاملة لتسهم في تفتح قدرات المواطنين .
- ١٤ - ويشدد على ضرورة تشجيع المبادرات بين مختلف الثقافات عن طريق برامج تأهيل وتبادل ، الى جانب تعليم ونشر اللغات الحية .
- ١٥ - ويطالب انتلبا من آثار ونتائج الهجرات الواقعة في العالم أجمع، ان تجري على الصعيدين الوطني والدولي صياغة استراتيجيات ترمي الى تشجيع الحفاظ على هوية المهاجرين الثقافية الى جانب دمجهم في ثقافة البلدان الضيفة .
- ١٦ - ويشدد على ضرورة مكافحة جميع أشكال الفساد عن طريق التربية ، بما في ذلك ما يكون منه في العمليات التجارية ، لأن الفساد يعرض للخطر المؤسسات العامة ويؤدي الى هدر موارد نادرة الوجود .
- ١٧ - ويحث جميع البرلمانات الممثلة في الاتحاد البرلماني الدولي ، وبخاصة برلمانات الدول الفنية ، على توجيه رجاء ملح الى حكومات بلادهم من أجل تقديم كل العون الممكن من خلال احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، للبلدان النامية التي تجهد في رفع شأن القيم الديمقراطية عن طريق التربية .

٣ - قرار حول البند الاضافي :

«**ضرورة التحرك السريع في يوغوسلافيا السابقة ولا سيما فيما يتعلق بحماية الاقليات والجبلولة دون وقوع خسائر جديدة في الارواح من اجل اعادة التعايش السلمي واحترام حقوق الانسان بالنسبة لجميع الشعوب» .**

جرى اتخاذ القرار دون تصويت من قبل المؤتمر^(١)

ان مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي التاسع والثمانين :

- اذ يأسف للصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة ولا سيما في البوسنة والهرسك ، ويدين الفظائع المرتكبة بحق الاقليات والنساء والاطفال ،

- واذ يدين بحزم ممارسة «التطهير الاثني » ، وبخاصة الاغتصاب المنظم للنساء والفتيات المتخد سلاحا حربيا ، ويعلن ان مثل هذه الانتهاكات لحقوق الانسان انما تشكل جرائم حرب بغيضة ينبغي اعتبارها جرائم ضد الإنسانية ،

- واذ يستذكر القرار الذي اتخذه مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثامن والثمانون (استوكهولم ، ايلول - سبتمبر - ١٩٩٢) حول الوضع في البوسنة والهرسك .

- واذ يعلن عن قلقه الشديد من ان اعمال العنف والمعدوان ، على الرغم من جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن الدولي قد تزايدت وان اراضي جديدة قد احتلت مما ادى الى تهجير ولجوء ملايين الاشخاص ، ولا سيما في البوسنة والهرسك ،

- واذ يؤكد ان الاسرة الدولية ينبغي ان تجهد في العثور على حل لا يكافئ المعدوان .

١ - يساند المقوبات الدولية المتخذة الان بحق جمهورية يوغوسلافيا

(١) عارض الوند اليوغسلافي هذا القرار بسبب مضمون الفقرة ١ من الاحكام .

- الفيدرالية (صربيا والجبل الاسود) بهدف الوصول الى وقف المعارك والضغط على المسؤولين عن الصراع كيما يتوصلا الى تسوية فورية ، ويحث الاسرة الدولية على اتخاذ تدابير جديدة لوضع حد للعدوان ،
- ٢ - ويؤكّد على ضرورة الاحترام الدقيق للخطر الشامل على الاسلحة المتخذ بحق جميع الاطراف من أجل ان تطال آثار هذا الحظر جميع الاطراف وان يتوقف العدوان ،
- ٣ - ويتبين القرار الذي اتخذه مجلس الامن الدولي في قراره رقم ٨٠٨ لعام ١٩٩٢ القاضي بانشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات القانون الانساني الدولي المرتكبة على اراضي يوغسلافيا السابقة ولا سيما في البوسنة والهرسك ،
- ٤ - ويؤكّد مجددا حق جميع المجموعات في ان تعيش سلام وأمان تام داخل حدود معترف بها دوليا ،
- ٥ - ويهنىء جميع الذين يقومون بعمليات لحفظ السلام وبالتحركات الانسانية وبخاصة تحت اشراف الامم المتحدة ،
- ٦ - ويقر بحق الدفاع المشروع عن النفس لقوات الامم المتحدة لحفظ السلام ويدعو جميع الاطراف الى توفير امن هذه القوات كي تتمكن من النجاح في مهمتها بتقديم المعونة الانسانية وحفظ السلام ،
- ٧ - ويطالب جميع اطراف الصراع بتنزيل العقبات في وجه توزيع المعونة الانسانية ،
- ٨ - ويدين بشدة جميع انتهاكات القانون الانساني وحقوق الانسان الاساسية المرتكبة في يوغسلافيا السابقة ولاسيما في البوسنة والهرسك ، وكذلك « التطهير الانئي » ، ويحث المسؤولين على وقف هذه الانتهاكات على الفور والحرص على الاحترام الكامل لحقوق الانسان والحربيات او اللغة الاساسية للجميع دون تمييز في العرق او الجنس (اللغة او الدين) ،
- ٩ - ويدين بحزم اي تبديل بالقصوة للبنية демografie في الاراضي المحتلة في يوغسلافيا السابقة ، وبخاصة في البوسنة والهرسك ،
- ١٠ - ويدعو الدول المساعدة اللاجئين الذين يهربون من النزاع ،
- ١١ - ويطالب بالحاج بخلق الظروف الازمة من اجل تمكين جميع المدنيين المجريين واللاجئين من العودة الى منازلهم في جو من الامان التام باسرع ما يمكن .
- ١٢ - ويدين ادانة قاطعة الاغتصاب المنظم للنساء والفتیات في

يوغسلافيا السابقة ولا سيما في البوسنة والهرسك ويأمر الاطراف المتحاربة بوقف اعمال العنف هذه في الحال .

١٣ - ويعلن ان الاغتصاب المنتظم للنساء والفتيات في النزاعات المسلحة هو جريمة حرب وينبغي اعتباره جريمة بحق الانسانية بموجب القانون الدولي .

١٤ - ويطالب لجنة حقوق الانسان للأمم المتحدة بتعيين امرأة بمثابة مقرر خاص يكلف بالنظر في انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة بحق النساء ، ويقترح انشاء صندوق معونة لضحايا الاغتصاب المنتظم في اطار الامم المتحدة ،

١٥ - ويبحث جميع الاطراف على احترام القانون الانساني الدولي وأخلاقه سبيلاً جميماً الوقوفين بصورة اعتباطية او المسجونين وذلك بشكل فوري ،

١٦ - ويساند الذين يحاولون وضع خطط سلمية ناجحة والتقرير بين الاطراف المتحاربة من أجل تسوية سلمية للنزاع ، ويقترب للجهود المبذولة على المستوى الدولي من أجل وضع حد للنزاع سعياً وراء الحؤول دون امتداده ،

١٧ - ويطالب الطرف الصربي البوسني بالتوقيع دون ابطاء على خطة « فانس - اوين » للسلام كما فعلت ذلك الاطراف الاخرى في نزاع البوسنة والهرسك ،

١٨ - ويوجو مجلس الاتحاد البرلماني الدولي النظر بموجب المادة ٢، بـ من النظام الاساسي للاتحاد البرلماني الدولي ، ارسال بعثة خاصة الى يوغسلافيا السابقة لعقد مشاورات حول حقوق الانسان ولدعم جهود السلام في المنطقة ،

١٩ - ويقترح أن ينظر مجلس الاتحاد البرلماني الدولي كذلك ، بعد تسوية النزاع ، في ارسال بعثة تكلّف بمراقبة عودة اللاجئين والمهرجين الى منازلهم ،

٢٠ - ويلح في رجاء البرلمانات والحكومات الوطنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل احترام حقوق الانسان والقانون الانساني ومن أجل تعزيز السلام وايجاد حل دائم للاسباب العميقية للصراع الدائر في يوغسلافيا السابقة .

تقرير الامانة العامة حول ندوة :

«البرلمان - حارسا لحقوق الانسان»

(بودابست ١٩ - ٢٢ /٥ /١٩٩٣)

كلف المجلس اللجنة التنفيذية
بدراسة امكانية متابعة نشاط
الاتحاد القائم على تشجيع انشاء
مؤسسات برلمانية ، تعنى بحماية
حقوق الانسان والدفاع عنها . وفي
الدوره الـ (١٤٨) لمجلس الاتحاد ،
التي انعقدت في بيونغ يانغ (كوريا
الديمقراطية) ٢٩ - ٤ الى ٥ -
١٩٩١ ، وافق مجلس الاتحاد على
اقتراح اللجنة التنفيذية ، عقد
ندوة برلمانية متخصصة حول
موضوع «البرلمان - حارسا لحقوق
الانسان » . وفي دورته الـ (١٤٩)
التي انعقدت في تشرين الثاني / ١٢ - ٧
١٩٩١ ، وافق المجلس على اقتراح

المقدمة :

في اطار الاهتمام العالمي الواسع
بمسألة حقوق الانسان ، اجرى
مجلس الاتحاد البرلماني الدولي
تعديلات أساسية في نظامه الاساسي
قبل فترة ، بحيث أصبحت المشاركة
في الدفاع عن حقوق الانسان
وتعزيزها واحترامها ، أحد الاهداف
الرئيسية للاتحاد . وتحقيقا لهذا
الهدف ، ومن خلال المناوشات التي
دارت في الدورة الـ (١٤٧) لمجلس
الاتحاد (بونتا ديل ايستي -
اورغواي - اكتوبر - تشرين الاول
١٩٩٠) ، حول دور الاتحاد
وأنشطته ، في مجال حقوق الانسان ،

جدول الاعمال :

تضمن جدول اعمال الندوة المواضيع التالية :

١ - انتخاب رئيس الندوة واعضاء مكتبهما .

٢ - اقرار جدول الاعمال .

٣ - اجراءات متعلقة بسير اشغال الندوة .

٤ - مسؤوليات ودور البرلمان في حفمان احترام وحماية حقوق الانسان وحقوق الاقليات .

٥ - على الصعيد الوطني :

- ضرورة ضمان التمثيل الملائم لمختلف التوجهات السياسية والاثنية (العرقية) للمجتمع .

- الضمانات الدستورية وغيرها الضرورية لتمكين البرلمان وكل عضو فيه من ممارسة مسؤولياتهم : قانون المعارضة ، وضعية البرلماني وحصانته ، وضع البرلمان في حالات الاستثناء .

- الوسائل الموضوعة تحت تصرف البرلمان لمارسة مسؤولياته :

- مراعاة حقوق الانسان في جميع مظاهر العمل التشريعي ، الاجهزه النيابية المختصة ، لجان التحقيق النيابية ، العلاقات مع الاجهزه المؤسسات غير البرلمانية التي تعنى بقضايا حقوق الانسان مثل :

الشعبة الهنغارية باستضافة الندوة في بودابست خلال شهر ايار - مايو ١٩٩٣ . وفي دورته الـ (١٥١) التي انعقدت في استوكهولم سبتمبر ١٩٩٢ ، وافق المجلس على عددة اقتراحات قدمها كل من الامين العام للاتحاد البرلماني الدولي واللجنة التنفيذية ، تتعلق بكافة الترتيبات الخاصة بالندوة، ومن ضمنها تشكيل لجنة تحضيرية تتكون من : ممثل عن الشعبة المضيفة (المجر) ، ممثل عن لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي ، سكرتارية الاتحاد البرلماني الدولي ، ممثلو مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان .

اهداف الندوة :

حددت اللجنة التحضيرية اهداف الندوة وبعض القواعد الاجرائية على النحو التالي :

ركز المتحدثون على أهمية الندوة ومواضيعاتها ودور البرلمانيات والبرلمانيين وغيرهم من الهيئات والمؤسسات التي تنشط في مجالات حقوق الانسان ، في ترسیخ مبادئ حقوق الانسان وفرض احترامها والدفاع عنها . وعبروا عن الامل في أن تشكل مناقشات الندوة « مساهمة ايجابية في مؤتمر فيينا ، الذي تشرف على اعداده الهيئات المختصة للامم المتحدة والذي سيعقد خلال شهر حزيران ١٩٩٣ .

- ٧ - تقديم ملخص للمناقشات من طرف رئيس الندوة .
- ٨ - اختتام الندوة .

المقررون :

شارك في اعداد الابحاث والدراسات المكتوبة (٩) مقررون برلمانيون وغير برلمانيون عالجووا القضايا الاساسية والفرعية المتعلقة بموضوع الندوة ، وذلك على التفصيل التالي :

أ - مسؤوليات ودور البرلمان لضمان عمادة حقوق الانسان وحقوق الاقيئيات :

- ١ - السيد جوزي فيرنانديز ، نائب بارغواي .
- ٢ - السيدة تارجا هالونين ، نائبة فنلندية ، نائبة رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا .
- ٣ - السيد ميشال آمليير ، الامين العام الفخرى للجمعية الوطنية الفرنسية .
- ٤ - السيد ليياندرو ديسبوبي ، عضو اللجنة الفرعية لحقوق الانسان بالامم المتحدة .

ب - صلاحيات وأنشطة المؤسسات البرلمانية لحقوق الانسان :

- ١ - السيد روبرت دوصو ، نائب رئيس اللجنة القانونية والادارية وحقوق الانسان بالجمعية الوطنية للدولة بين .

اللجان الانتخابية ، الوسيط الاداري (الاومبودسمان) ، لجان الاخلاق وغيرها .

ب - على الصعيد الدولي :

- مناقشة مبدأ وكيفية قيام البرلمانات والبرلمانيين بنشاط دولي لصالح حقوق الانسان .

٥ - صلاحيات وأنشطة المؤسسات النيابية المهمة بحقوق الانسان :

- تبادل وجهات النظر ، بين اعضاء اللجان النيابية وغيرها من الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بقضايا حقوق الانسان ، لتمكينهم من دراسة المشاكل الخاصة التي تفترضهم خلال ممارسة انشطتهم والحلول المقدمة .

٦ - التنفيذ على الصعيد الوطني للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان :

- التعرف على المبادئ الخاصة ، التي يجب بذل مجهود مكثف من أجل ادخال المبادئ الدولية لحقوق الانسان في التشريعات والأنظمة الوطنية .

- اقتراح حلول مثل ادراج تدابير تعطي الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان صيغة القابلية للتنفيذ .

الجلسة الختامية :

وعلى أساس هذه المعرض والمناقشات أعدت الرئاسة بالتعاون مع اللجنة التحضيرية ، ملخصا للنقاش عرضه السيد جيورجي باب رئيس الندوة في الجلسة الختامية التي انعقدت بمقر الجمعية الوطنية الهنغارية بعد ظهر السبت ٢٢/٥/١٩٩٣ ، وفي أعقابها أعطيت الكلمة لممثل المناطق الجغرافية السياسية فعبروا عن شكرهم وامتنانهم للشعبية الهنغارية ، على توفيرها جميع الشروط لإنجاح الندوة ، وتحدث باسم المجموعة العربية السيد الياس نجمة رئيس الوفد السوري ، مثل رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي .

(الترجمة العربية لنص التقرير الذي عرضه السيد جيورجي باب مرفقة) .

أنشطة الوفود العربية :

استقبلت جمعية الصداقة المجرية الوفود العربية في مقر لجنة العلاقات الخارجية (الشعبية الهنغارية للعلاقة مع العالم العربي) ، يوم الجمعة ٢١/٥ الساعة ١٠.١٠ صباحا ، حضر اللقاء عن الجانب العربي :

— السيد الياس نجمة ، رئيس

٢ - يونيفا موجيليكو ، نائب رئيس لجنة الحقوق السياسية والانسانية والمدنية لمجلس النواب / الفلين .

٣ - روبرت تيكنير ، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة العفو الدولية .

ج - التنفيذ على الصعيد الوطني للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

١ - السيدة آن كاترين هاجلوند، نائبة سويدية عضوة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا .

٢ - السيد طوماس ماكارتي ، مستشار الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان (مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) .

في بداية جلسة العمل الأولى للندوة انتخب السيد جيورجي ليهيل باب رئيس الشعبية المجرية للاتحاد البرلماني الدولي ، رئيسا للندوة . كما انتخبت الندوة نوابا للرئيس من الشعبية المجرية ، ساعدوا الرئيس في إدارة بعض الجلسات .

وقدم المقررون تباعا عروضا موجزة لأوراق العمل التفصيلية عن المواضيع الرئيسية والفرعية المتعلقة ببنود الندوة ، وتلتها مناقشات المشاركيين ، الذين قدموا كل فيما يعنده ، ملاحظات واقتراحات .

- الوفد السوري، ممثل رئيس مجلس الاتحاد .
- هوس جوزيف ، عضو البرلمان المجري .
- بيترو ياك لازلو ، عضو البرلمان المجري .
- د. سييوزايمير ، عضو البرلمان المجري .
- في بداية اللقاء ، تحدث السيد جيورجي باب رئيس جمعية الصداقة العربية – المجرية ، فرحب بالوفد العربي واعرب عن تقديره للمشاركة العربية في الندوة واسهاماتها القيمة في المناوشات . كما أعرب عن سعادته والوفد المرافق له للقاء مع الوفد الضيف . ثم تحدث مطولاً عن العلاقات العربية – المجرية في الماضي والحاضر ، مشيراً إلى الجهد التي تقوم بها المجر لتعزيز العلاقات بين هنغاريا والدول العربية ، وإلى الموقف الحكومية والبرلمانية ، المؤيدة للقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين واحتلال الأرضي العربية ، هذه المواقف التي ترتكز على قرارات الشرعية الدولية . وتمني أن يكشف البرلمانيون العرب والهنغار جهودهم لتعزيز التعاون القائم فيما بينهم على صعيد المحافل البرلمانية الدولية ولا سيما على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي . وفي آخر حديثه قيم السيد باب ايجابياً زيارات التي قام بها إلى العديد من البرلمانات
- الوفد التونسي .
- السيد حاتم بن عثمان ، رئيس الوفد السوداني .
- السيد طه أحمد الداود من الوفد العراقي .
- السيد عبد الله عبد الله، رئيس الوفد الفلسطيني .
- السيد د. عبد المستار صدقى رئيسة الوفد المصري .
- السيد د. ناصر صرخوه، رئيس الوفد الكويتي .
- السيد عبد الرحمن بوراوي ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .
- وحضر اللقاء من الجانب الهنغاري كل من السادة :
- د. باب ليهيل جيورجي، رئيس الشعبة المحرية للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس جمعية الصداقة العربية المجرية ورئيس جمعية الصداقة المصرية – المجرية .
- د. يوهاس ايرنو ، من وزارة التربية المجرية .
- د. فودور شاندرو ، رئيس قسم اللغة العربية والاستشراق للجامعة الهنغارية .
- بوستين جيورجي ، رئيس

أنشطة الأمين العام :

حضر الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي جميع جلسات الندوة ، وأجرى اتصالات مع السادة رؤساء الوفود العربية المشاركة فيها ، للتشاور وتبادل الآراء حول مختلف القضايا المطروحة أمام الندوة .

وبالتعاون مع السيد الياس نجمة ، رئيس الوفد السوري ، مثل رئيس مجلس الاتحاد ، جرت محاولة لعقد لقاء لمثلي الوفود البرلمانية العربية المشاركة ، ولكن المحاولة لم تنجح .

— التقى الأمين العام للاتحاد مع السيد كورنيون ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ومساعديه ومع السيد جيورجي باب ليهيل رئيس الندوة ومع بعض وفود المنظمات غير البرلمانية المشاركة في الندوة ، وتناول الحديث في هذه اللقاءات ، القضايا المتعلقة بموضوع الندوة وعلاقة الاتحاد مع هذه الهيئات والمنظمات .

— التقى الأمين العام مع بعض رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية ووفود المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية . وتناول الحديث تعزيز علاقات الاتحاد البرلماني العربي مع هذه المنظمات .

— التقى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد عبد الرحمن بوراوي ، في مقر وزارة الخارجية

العربية والباحثات القيمة التي أجرتها مع المسؤولين البرلمانيين والسياسيين ، والتي عكست الرغبة الصادقة المتبادلة لتطوير التعاون وتعزيزه في جميع المجالات الدبلوماسية ، والبرلمانية والشعبية .

وتحدث باسم الوفود العربية ، السيد الياس نجمة رئيس الوفد السوري ، ممثلاً للسيد رئيس مجلس الاتحاد ، فأعرب عن شكره باسم الوفود العربية للسيد باب ووفد جمعية الصداقة العربية الجريبية على أتاحه الفرصة لهذا اللقاء ، وقدم عرضاً لاهتمامات البرلمانيين العرب السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، مؤكداً على رغبتهما الصادقة في تطوير العلاقات بين العرب وهنغاريا وتعزيزها بما يحقق المصلحة المشتركة لشعوبهم .

وشارك في النقاش ، الذي تواصل لأكثر من ساعتين ، جميع أعضاء الوفدين العربي والمجري وتناول الحديث مجمل القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية العامة والخاصة بين العالم العربي وهنغاريا ، وأعرب الجميع عن الارتياب للجو الودي للقاء . وعبروا عن الأمل في تطوير علاقات الصداقة القائمة بين المجر والبلاد العربية منوهين بدور البرلمانيين العرب والهنغار في هذا الشأن .

وبما يضمن تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وأمن واستقرار جميع شعوب المنطقة .

ثم تحدث الامين العام للاتحاد ، فأعرب عن شكره لهنغاريا على استضافة الندوة وعلى الجهود التنظيمية الطيبة التي بذلت وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة ، وأشار الى برامج الاتحاد البرلماني العربي في اقامة علاقات حوار معسائر المجموعات البرلمانية في العالم والى العلاقات الجيدة القائمة مع الشعبة البرلمانية الهنغارية ، مؤكدا على دور البرلمانيين العرب والهنغار في ترسیخ هذه العلاقات وتعزيزها بما يحققصالح المشترك لشعوبهم ، وبما يعزز التعاون القائم بينهم على صعيد المحافل البرلمانيةاقليمية والدولية وبخاصة على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي .

وفيما يلي النص الكامل لخلاصة مناقشات الندوة :

الهنغارية مع السيد طوماري دينيس وكيل وزارة الخارجية ، الذي تحدث في بداية اللقاء ، فأشار بعلاقات الصداقة القائمة بين البلاد العربية وهنغاريا وبين البرلمانيين العرب والهنغار ، وأعرب عن تقديره للمساهمة العربية القيمة في الندوة ثم تحدث عن بعض المبادرات التي تقوم بها الدبلوماسية الهنغارية من خلال الاتصالات والزيارات التي يقوم بها المسؤولون الهنغار لبعض البلدان العربية لأجل تحسين وتعزيز العلاقات . (الوكيل الاول لوزارة الخارجية ، يؤدي في الوقت الحالي زيارة الى كل من الاردن وسوريا ولبنان . وسبق له ان زار منطقة الخليج العربي والتلقى في تونس مع رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية) وعبر في نهاية حديثه عن استعداد هنغاريا للمساهمة في حل المشاكل التي قد تعرقل المفاوضات الجارية لايجاد تسوية شاملة لقضية الشرق الاوسط على أساس قرارات الامم المتحدة

خلاصة مناقشات الندوة

- ١ - ينفي أن يكون عام ١٩٩٣ بالنسبة لعلوم الأسرة الدولية ، عنصر مرحلة حاسمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان . وقد كان من المناسب جداً أن قرر الاتحاد البرلماني الدولي تنظيم ندوة عالمية عنوانها «البرلمان - حارساً لحقوق الإنسان» ، استباقاً للمؤتمر العالمي الثاني حول حقوق الإنسان الذي سيعقد في فيينا من ١٤ إلى ٢٥ حزيران (يونيو) .
- ٢ - وقد رحب البرلمان المجري باعتزاز وفخر في قاعة الجمعية الوطنية بـ ١٤٧ برلمانياً جاؤوا من ٥٨ بلداً ، من بينهم عدد كبير من الرؤساء ونواب الرئيس والأعضاء الشيقيطين في لجان حقوق الإنسان البرلمانية ، من أجل نقاش يتم على قدم المساواة مع ممثلين عن منظمات دولية وممثلين عن منظمات وطنية مختصة بهذا الشأن إلى جانب خبراء آخرين .
- ٣ - افتتح النقاش بكل جدارة تسعه مقررین وخبراء ، سبق أن قدموه من قبل وثائق خطية كانت زاداً للتفكير ، وذلك ما يشكرهم بشانه جميع المشاركين . كما لابد من توجيه تحية خاصة إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والتي مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقد أثرى إسهامها الفييم النقاش إلى حد كبير .
- ٤ - اتخذت تبادلاتها شكل الحوار فولدت تفكيراً مثمراً نأمل أن تكون له آثار إيجابية لا على المدى القريب فحسب ، بل على المدى البعيد أيضاً .
- ٥ - إن الندوة التي كرست في الأساس لتبادل الرأي حول المبادئ والوسائل التي يملكتها البرلمان وأعضاؤه لتعزيز حقوق الإنسان والحقوق دون أي تجاوز في هذا المجال ، قد هدفت إلى معرفة الطرق التي تستطيع المؤسسة التمثيلية عبرها أن تنهض بدور أكثر فاعلية في السهر على حقوق الإنسان وأن تدفع بذلك إلى تحرك برلماني أكثر تصميماً في هذا المجال .
- ٦ - وقد فعلت ذلك دون أن تغرب عن بالها الحروب والنزاعات في مناطق عدة في العالم وسائر الحالات الملموسة والملاحة لانتهاك الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل بالنسبة لمثلي الشعوب اهتماماً وتحدياً

يوميين والتي ينتظر الناخبون تجاهها تحركا برلمانيا محددا وناجما .
٧ - لم تستطع الندوة أن تففل الانتهاكات الشاملة لحقوق الانسان
في بعض الازمات ، كأزمة الشرق الاوسط ويوغسلافيا السابقة
مثلا .

الدور المؤسس للبرلمانات في مجال حقوق الانسان

٨ - استذكرت الندوة بفخر واعتزاز دور البرلمانات التاريخي في
تأسيس وتجميع وتصنيف حقوق الانسان . ذلك أن الجمعيات
الوطنية هي التي وضعوا عريضة الحقوق والتدعيق في قانونية
التوقيع في انكلترا واعلان الحقوق في ولاية فرجينيا ثم تعديلات
دستور الولايات المتحدة . كذلك وضعت الجمعية الشعبية الفرنسية
الاولى اعلان حقوق الانسان والمواطن .

الصفة التمثيلية للبرلمان

٩ - أكدت الندوة أنه لابد للبرلمان ، كيما يكون الحارس الحقيقي لحقوق
الانسان ، أن تتوافر فيه بعض السمات الأساسية .

١٠ - من ذلك أنه لابد أن يكون أعضاؤه قد اختيروا من جانب الشعب
السيد بالانتخاب العام المتساوي في انتخابات حرة نظامية مطابقة
للمبادئ الواردة في المادة ٢١ من اعلان العام لحقوق الانسان .
وجرت الاشارة ضمن هذا السياق الى مبدأ الالتزام بنتائج
الصاديق (الانتخابية) .

١١ - اضاف أن أحد أساسات سلطة البرلمان إنما هي سنته التمثيلية
الحقة لتنوع المجتمع في مكوناته كافة : من تيارات سياسية
وأجناس وأعراف وأثنبيات وأقليات الخ .. وقد احتـ اكثـ رية
واسعة من المتـ اخـ لـ يـ لهـ ذـ الـ غـ ، على الضـ اـنـ الـ ذـ يـ شـ كـ لـهـ
وجود نظام يسمح بانتخاب جمعية وطنية تعدديـة غير أن بعض
الاصوات ارتفـعت لـ تـؤـكـدـ أنـ نظامـ الحـزـبـ الـ وـاحـدـ يـسـمـحـ بـتـمـثـيلـ
منـاسـبـ لـكـافـةـ مـكـونـاتـ الـجـمـعـ

تمثيل المرأة

١٢ - انسجامـا معـ الفـكـرةـ الـتـيـ نـادـىـ بـهـ الـاتـحـادـ الـبرـلـانـيـ الدـولـيـ ،
شدـدتـ النـدوـةـ عـلـىـ أـنـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ لـاـتـبـلـغـ كـامـلـ مـعـنـاـهاـ إـلـاـ بـالـقـدـارـ

الذي يجري فيه ضمان مشاركة المرأة في جميع مواقع القرار ، ولا سيما داخل البرلمان ، بالمساواة التامة مع الرجل حكما وواقعا . وقد أبرز بعض المشاركون لهذه الغاية فائدة بعض الآليات كمثل الحصص أو المقاعد المخصصة ، في الوقت الذي أقروا فيه بأن ادخال مثل هذه التدابير ذات السمة التمييزية الواضحة يمكن أن تخلف آثارا سلبيّة ، وأكملوا على أن هذه الاجراءات لا ينبغي اتخاذها إلا وقتيا وبصورة نوعية محددة .

تمثيل الأقليات

١٣ - حللت الندوة تحليلا وافيا طريقة ضمان تمثيل الأقليات داخل البرلمان بصورة مناسبة .

١٤ - وقد بدا أنه لا يوجد حل شامل بسبب الاختلاف الشديد في الحالات التي تمتد من الأمة المتباينة التي تحوي أقلية قومية واحدة إلى وجود كوكبة من المجموعات لا ترجمح واحدة منها على الآخريات .

١٥ - وقد جرى التطرق إلى عدد من الحلول ، فنادي بعضهم بوجوب ضمان تمثيل الأقليات قبل كل شيء في إطار النظام السياسي المؤسسي الذي يشمل كامل الأمة ، فيما مال آخرون غيرهم ، انطلاقاً من أن الأقليات يمكن أن تكون متشتة جفراً فيها - الامر الذي يحول دون تمثيلهم في إطار تقسيم الدوائر الانتخابية - أو يمكن أن لا يكون بينها تلامح سياسي ، إلى تجنيد تدابير سياسية مؤسسية خاصة : كانتخاب مثل أو مماثلين عن المجموعات من جانب هذه المجموعات نفسها دون اعتبار تقسيم الدوائر الانتخابية ، أو تحديد حصص أو تعين أو مقاعد مكرسة لها . كما جرى التأكيد من جهة ثانية على أن الاعتراف بأحزاب سياسية على أساس التي قد يكون شديد التفرق في بعض البلدان ، ولا سيما في أفريقيا ، حيث لا يسهل تعدد الأثنينيات التلامح الوطني .

١٦ - وقد أجمعت الندوة على الاقرار بأن تمثيل الأقليات في البرلمان يتماشى مع احترام حقوقها في المشاركة بهيئات القرار المحلية كما يتماشى أيضاً مع الاعتراف بثقافتها ولغتها الخاصتين وحرية ممارستهما وفتح باب التربية لاعضائها دون أي تمييز .

- ١٧ - واكدت الندوة من جهة أخرى على أن ممثلي الأقليات في البرلمان ينبغي أن يعملوا ويعتبروا بمثابة ممثلين للامة بأسرها .
- ١٨ - جرى ذكر عدة وسائل يستطيع البرلمان أن يضمن بها حماية الأقليات ومنها : انشاء هيئة برلمانية مختصة ، والزام الحكومة بتقديم تقرير دوري للبرلمان حول تنفيذ توصيات الهيئة الوطنية المكلفة بقضية الأقليات ، وتعيين مفوض مستقل للسكان المحليين الأصليين ملزما بتقديم تقرير للبرلمان .
- ١٩ - ولما كان عام ١٩٩٣ هو العام الدولي لشعوب البلاد الأصليين فقد اكدت عدة وفود على أنه من الاممية بمكان أن يتخد المؤتمر العالمي تدابير ذات مغزى فيما يخص الظلم التاريخي الذي يقع ضحيته السكان الأصليون .
- ٢٠ - وفي سياق النقاش حول قضية الأقليات ، طالبت بعض الوفود أن يتناول المؤتمر العالمي مسألة المساواة بالنسبة للسحاقيات واللواطيين ، بما في ذلك توقيف المقوبات المفروضة على نشاطات الراشدين اللواطيين . وقد عارض أحد الوفود هذا الاقتراح .

سكان المعارضة

- ٢١ - أكد عدة مشارkin على أن المعارضة يجب أن يكون لها مكانها داخل البرلمان ، وأنه من الضروري ، كيما يستطيع البرلمان العمل بوصفه مؤسسة تمثيلية ، الحرصن على التوازنات في الممارسة البرلمانية حتى تستطيع المعارضة النهوض بدورها .
- ٢٢ - وقد أبرز بعضهم على وجه الخصوص ضرورة وصول المعارضة إلى مراكز مسؤولية كرئاسة اللجان مثلاً ، وضرورة امتلاكها التأثير على جدول أعمال المجلس .

العمل البرلماني على المستوى الوطني دور البرلمان وأعضائه على صعيد حقوق الإنسان

- ٢٣ - لم يفت الندوة أن تشير إلى أن مجمل النشاط البرلماني الذي يستهدف كامل الحقوق المدنية والسياسية إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يرمي إلى ضمان حقوق الإنسان والحربيات الأساسية .

٢٤ - أن دور البرلمان الأول لا يقتصر على تكريس هذه الحقوق بصورة مناسبة في التشريع الوطني بهدف تفادي أي انحراف، بل يتضمن كذلك العرض على ترجمة القاعدة التي يقرها إلى ما يقابلها من تدابير ملموسة . كما يستطيع البرلمان من جانب آخر، عبر ممارسة وظيفته الرقابية على الحكومة ، أن يتخد عقوبة يمكن أن تبلغ حد توجيه اللوم . وهو كذلك السلطة التي تقر موازنة الامة والتي تستطيع بصورة فعالة توجيه الاموال إلى قطاعات ذات أولوية على صعيد التمتع بحقوق الانسان .

٢٥ - أما البرلماني فإنه ، بوصفه ممثلاً للمواطنين و وسيطاً بينهم وبين الدولة ، وبمقدار ما يتمتع بحرية التعبير التي لا غنى عنها لممارسة وظيفته البرلمانية ، هو الفاعل الرئيسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتشييد ثقافة قائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان . فهو يستطيع ، في ما يستطيع ، التنديد في البرلمان وأمام الرأي العام بالتجاوزات التي يشاهدها أو التي تنقل إليه من جانب ناخبيه . وإن مثال إيطاليا التي يستطيع فيها أي برلماني ، وفي أية لحظة ، مراقبة ظروف الاعتقال في أحد السجون قد جرى عرضه على أنه نموذج خلائق بآن يحتذى .

٢٦ - شددت الندوة على وظيفة مراقبة نشاط الحكومة من جانب البرلمان . فبإمكان البرلمانيين عن طريق الاستجوابات والاسئلة الشفوية أو الخطية ، السهر على احترام حقوق الإنسان وقد تم تشجيعهم على الاكتئاف من اللجوء إلى هذه الاجراءات لذلك الغرض .

٢٧ - كما أشار عدد من الخطباء إلى المسؤولية التي تقع على عاتق البرلمان وأعضائه في العرض على أن ييسر النظام التربوي ثقافة قوامها حقوق الإنسان في المجتمع بأسره . وينبغي أن ينصب اهتمامه بصورة أكثر خصوصية على الترتيب لوضع مقررات هدفها توعية قوى الشرطة والامن على احترام مبادئ حقوق الإنسان .

٢٨ - وقد أبدى المشاركون بهذا الصدد ، استنكارهم لممارسة التعذيب التي شاعت للأسف وتجاوزت الحدود . وقد دعى البرلمانيون إلى الالتزام شخصياً بالعمل بصورة حازمة من أجل اقتلاع هذه الممارسة والسعى على وجه الخصوص من أجل اقرار الاتفاقية

الدولية ضد التعذيب في أقرب فرصة ممكنة من جانب جميع الدول التي لم تقم بعد بذلك ، وفي سبيل تطبيق حكماتها تطبيقاً دقيقاً . كما تم توجيهه نداء من أجل تفديبة صندوق الأمم المتحدة لصالح ضحايا التعذيب بصورة منتظمة وفي سبيل توفير المساندة اللازمة للمجلس الدولي لاعادة تأهيل ضحايا التعذيب .

٢٩ - وقد طرحت الفكرة التي مفادها أن تبادر البرلمانات إلى الضغط على الحكومات من أجل أن تتمكن لجنة أو آلية هيئة أخرى مستقلة من اجراء تحليل وطني للدرجة تنفيذ المعايير الدولية على صعيد حقوق الإنسان ، ولاسيما تلك المنصوص عليها في الاعلان العام لحقوق الإنسان وفي المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية إلى جانب المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الجان البرلمانية كوسائل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٣٠ - تطرقت الندوة ، في عداد الآليات الرئيسية التي يمكن البرلمان من وضع قواعد من شأنها ضمان حقوق الإنسان ، إلى عمل اللجان البرلمانية ولاسيما تلك المكلفة بشكل خاص بالسهر على حقوق الإنسان .

٣١ - وسجلت الندوة باهتمام ، من خلال حملة التقصي التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي حول وجود ونشاطات اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان ، أن نصف البرلمانات الوطنية تقريباً مزود بممثل هذه الهيئة المختصة .

٣٢ - وأظهرت مداخلات الكثيرين من رؤساء وأعضاء هذه اللجان الموجدين في الندوة أن هذه الهيئات مخولة ، حسب الحالات ، بالسهر على�احترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي وأحياناً على هذا وذلك . وهي مؤهلة ، في عداد نشاطاتها الأخرى ، بالنظر في الشكاوى الواردة من أشخاص أو جماعات يقدرون أنهم ضحايا لانتهاكات تقع على حقوقهم وبالقيام بالتحقيقات .

٣٣ - أعلن معظم المتدخلين أن قضيابا حقوق الانسان لا يمكن معالجتها معالجة ناجعة على يد اللجان المختصة إلا اذا عملت هذه اللجان بتعاون وثيق مع لجان برلمانية اخرى كلجنة العدل والشؤون الخارجية والشؤون الاجتماعية ، الغ .. وقد أكد بضعة مشاركين على أن نشاط اللجان البرلمانية لحقوق الانسان يمكن دعمه دعما فعالا باتصالات وثيقة بالمنظمات غير الحكومية وأن وسائل الاتصال يمكن أن تستكمل هذا النشاط بشكل مناسب وأبرز بعضهم انه يجدر بها إقامة اتصالات مستمرة مع السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون .

٣٤ - وقد أسف بعض المشاركين للصعوبات التي يمكن أن تواجه هذه اللجان في أداء مهامها على أفضل وجه . ولما كانت هذه اللجان مؤسسات تعكس توزع القوى السياسية في البرلمان فيمكن أن تنزع الى مساندة سياسة الحكومة أكثر منها الى ممارسة رقابة فعالة على نشاطها في مجال حقوق الانسان . كما يمكن أن تصطدم بمعاصب حقيقة للوصول الى المعلومات التي لابد منها فيما تعمل وهي على معرفة تامة بهذه .

نفاعل البرلمان والمؤسسات الوطنية الأخرى

٣٥ - تطرق عدة مندوبيين من ناحية أخرى الى أهمية نظام «الاونبودzman» الذي غالبا ما يعينه البرلمان . وان تجربة بعض البلدان التي أقامت عدة «اونبودzman» ، لكل منها نطاق نشاط محدد تماما كحماية حقوق الطفل أو القطاعات المهملة في المجتمع ، قد جرى التطرق اليها طويلا واعتبرت خيارا مثيرا للاهتمام . وقد أبرزت الندوة ان وجود هذه المؤسسة التي يسهل البلوغ اليها بماذا فعالية خاصة في مرحلة انتقال بلد الى الديمقراطية وشجعت على الأخذ بها .

٣٦ - أكد بعض المشاركين من بلدان تقوم فيها لجنة حكومية لحقوق الانسان على أن مثل هذه الهيئة يمكن أن تسهم بصورة ناجحة في انشاء أو تطوير حيز مكاني لحقوق الانسان ، وان التفاعل بين هذه المؤسسة والبرلمان وأعضائه مجندة ومفيدة الى أبعد

الحدود ، ولاسيما أن أعضاء في البرلمان يمكن أن يكونوا أعضاء في هذه اللجنة إما بصفة مؤسسية وإما بصفة شخصية .

٣٧ - وأشارت الندوة إلى أن المؤسسات غير الحكومية ، كالنقابات وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان هي مصدر معلومات وخبرة لا غنى عنها بالنسبة للبرلمانيين الذين لا يملكون في كثير من البلدان ، لا الموارد ولا المساعدة التي لابد منها لممارسة رقابة فعالة على سياسة وممارسات الحكومة على صعيد حقوق الإنسان .

وسائل تحسين النشاط البرلماني في نطاق حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٣٨ - بيد أن مجمل المشاركين أقرروا بأن النشاط البرلماني ، إن كان على مستوى المؤسسة أو الفرد ، يمكن ، بل ينبغي توجيهه بصورة أكثر تصميماً وفعالية وجهة أخذ حقوق الإنسان في الحسبان . وقد أشارت الندوة بصورة خاصة في هذا السبيل إلى ضرورة تعزيز الموارد الإنسانية والمادية الموضوعة بتصرف البرلمان وأعضائه . ذلك أن القيود في هذا المجال إنما تشكل في معظم البلدان ، ولاسيما في تلك التي تشهد مرحلة انتقال إلى الديمقراطية ، عقبة كبرى في سبيل نشاط برلماني فعال . وقد أشار عدد برلمانيين إلى أنه إن لم يتواتر العدد الكافي من الموظفين المسؤولين ودوائر بحث وأعلام مجهزة للاستجابة لمختلف النشاطات البرلمانية فإن نشاط المشرع سيرتبط حتماً بالادارة الحكومية .

عمل البرلمان فيما يتعلق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

٣٩ - ينحدر عمل البرلمانات الوطنية في نطاق حقوق الإنسان كامل أبعاده ودلائله حينما يجري ربطه بمجمل عملية وضع وتنفيذ المعاهدات الدولية بهذا الشأن . إن الأسرة الدولية تملك ، كما ذكرت بذلك الندوة ، عبر ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ والإعلان العام لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ، أساسات اقامة نظام القانون الذي يكفل حقوق وحريات الجميع على المستوى الوطني .

٤ - ومنذ ذلك التاريخ وضعت منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأونيسكو عدداً من المعاهدات الدولية إلى جانب الاتفاقيات حول موضوعات نوعية تدعى العهود الدولية التي كان اقرارها من جانب الدول يضفي عليها طابع الالتزام . وفي هذا المجال يبرز الدور الذي يقع على البرلمانات الوطنية التهوض به .

٤ - إلا أن تدخل البرلمان يمكن أن يبدأ في مرحلة تسبق بكثير مرحلة التصديق . وقد أسف عدة خطباء لأن البرلمانات لا يتم اشراكها في إعداد الوثائق الدولية والتفاوض حولها . ذلك أنه يندر إلى أبعد حد أن تتخذ مبادرة عرض مشروعات نصوص من هذا القبيل أمام المحافل الدولية . وكما يوصي بذلك قرار المجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، يمكن إشراك البرلمانيين مع ممثلي حكوميين من بلدهم في إعداد وثائق جديدة أمام الهيئات الدولية ذات الطابع التشاوري .

٤٢ - كذلك جرى الاعراب عن الاسف لأن البرلمانات لا تطلع على موقف السلطة التنفيذية حول مقصدها في التوقيع وطلب المصادقة أو عكس ذلك على الوثيقة التي أقرت في المحافل الدولية . صحيح أن إبرام الاتفاقيات الدولية امتياز للسلطة التنفيذية وليس الحكومات على استعداد للتخلّي عنها . بيد أنه ليس ثمة سبب لبعد المشرع عن هذا الإجراء ، وهو الذي يملك سلطة عامة لمراقبة عمل السلطة التنفيذية . فهو يستطيع على وجه الخصوص التدخل ليطلب من الحكومة الأسباب التي دعته إلى عدم التوقيع على الوثيقة ، كما يمكنه مسألة السلطة التنفيذية إذا لم تقم هذه الأخيرة بالوفاء بالالتزام الذي قطعته حكومة سابقة على نفسها بتوقيعها على الاتفاقية .

٤٣ - كما يمكن أن يصيب مرحلة المصادقة نفسها بعض التأخير الذي قد يبلغ عدة سنوات دون أن تدعى الحكومة البرلمان لمناقشة الانضمام إلى القواعد الدولية . ويمكن رد هذا التأخير إلى حجم العمل الناجم عن النظر في معاشرة هذه القواعد مع التشريع القائم . وقد أكد بعض المتدخلين ، في أثناء الندوة ، على أن البرلماني يشفي أن يمارس بيقظة حقه في مسألة

الحكومة عن الاسباب التي من اجلها لم تجر المصادقة على هذه الوثيقة الدولية او تلك في سبيل التوصل الى اعادة النظر في التحفظات المعلنة لحظة المصادقة . فان كان الامر امر عقبات ذات طابع تشريعي فالبرلمان هو الاجدر في حلها .

٤٤ - وقد جرى التطرق من جانب آخر الى ان الحكومات ، فيما يخص الاتفاقيات التي يقرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدوليـة - وأيا كان موقفها من الموضوع حين التصويت عليه - ملزمة بتقديم نص الوثيقة في السنة التالية من أجل أن يبت البرلمان بالامر . ويمكن توقيع اتباع مثل هذه الطريقة بالنسبة الى أي وثيقة دولية أخرى .

٤٥ - وقفت الندوة بحزم الى جانب توسيع المصادقة على الوثائق الدولية من جانب البرلمانات ، فهي تستطيع الحث على المصادقة على المعاهديـن الدوليتـين لمنظمة الامم المتحدة لعام ١٩٦٦ اذ ما يزال ينفعهما قرابة ستين موافقة من جانب اعضاء في المنظمة ، والمصادقة على ما يقرب من ٢٤ اتفاقية نوعية لمنظمة الامم المتحدة ومنظمة العمل الدوليـة والاويسـكو واتفاقـيـتي جنيـف لعام ١٩٤٨ ما تزال درجة المصادقة عليها شديدة الاختلاف . غير أن البعض لاحظ ان المصادقة عملية ينبغي الا تتم بدون ترو لانها ستقود بالبداـهـة وعلى نحو فوري الى مسؤوليات خطـيرـة بالنسبة الى البلد الذي يوافق على هذه الوثائق .

٤٦ - ان تنفيـذـ القوـاعـدـ الدـولـيـةـ يـقتـضـيـ اـدـراجـ هـذـهـ القـوـاعـدـ فيـ صـلـبـ التـشـريعـ الوـطـنـيـ .ـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـمـبـادـىـءـ جـوـهـرـيـةـ كـمـاـ هيـ الحـقـوقـ اـسـاسـيـةـ وـالـحـرـيـاتـ الشـخـصـيـةـ -ـ كـالـحقـ فـيـ الحـيـاةـ وـفـيـ عـدـمـ التـعـرـضـ لـالـتـعـذـيبـ -ـ رـأـتـ النـدوـةـ أـنـ المـجـدـ جـداـ انـ يـقـومـ الدـسـتـورـ ،ـ وـلـيـسـ القـاـنـونـ وـحـدهـ ،ـ بـتـكـرـيـسـ هـذـهـ الحـقـوقـ .ـ فـانـ اـضـفـاءـ الطـابـعـ الدـسـتـورـيـ يـسـمـحـ بـتـقـرـيـرـ حـرـمـةـ اـكـبـرـ لـهـذـهـ المـبـادـىـءـ .ـ وـقـدـ تـمـتـ التـوصـيـةـ ،ـ لـلـسـبـبـ نـفـسـهـ ،ـ بـأـنـ تـدـرـجـ فـيـ الدـسـتـورـ إـشـارـةـ وـاضـحةـ إـلـىـ الـاعـلـانـ الـعـامـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ وـالـحـقـوقـ الـتـيـ يـكـرـسـهـاـ .ـ

٤٧ - ويـجـدـرـ بـالـبرـلـيـنـاتـ منـ جـانـبـ آـخـرـ المـصادـقـةـ عـلـىـ نـقـلـ الصـلاـحيـاتـ إـلـىـ لـجـانـ منـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـتـيـ خـوـلـتـهـاـ بـعـضـ الـمـعـاهـدـاتـ أـنـ

تتلقي وتنتظر في شكاوي الافراد او المجموعات التي تعتبر انها ضحية لانتهاك هذه الحقوق .

٤٨ - وفي فترة النقاش هذه اسف الكثير من المتدخلين للمسافة الكبيرة التي تفصل بين النصوص وصيغتها المنقوله على ارض الواقع . فقد ابرزت التجربة ، كما اكدت الندوة على ذلك تأكيدا كبيرا ، ان الكثير من الوثائق المتعلقة بحقوق الانسان كثيرا ما تظل للأسف غير مطبقة ، الامر الذي يلقي على كاهل البرلمان مسؤولية اكبر في مراقبة تطبيقها . وابرزوا ان البرلمان يجب ان يزيد من تدخله فيما يحرض على ان ترفع السلطة التنفيذية الى اللجان الدولية التي انشأتها المعاهدات التقارير الواجبةضممنة ايها اعمال وملحوظات الجانب التشريعي . وإن لم تستشر البرلمانات لدى وضع هذه التقارير فلا بد ان تصلكملاطلاع اني جانب آراء او قرارات او توصيات اللجان التي رفعت اليها .

٤٩ - وغنى عن القول ان البرلمانات ، بما في ذلك لدى الاقضاء اللجان البرلمانية لحقوق الانسان ، ينبغي ان تتبادل المعلومات حسول متابعة تطبيق القواعد المعيارية مع اللجان الوطنية الحكومية او غير الحكومية .

٥٠ - ومثلما جرى عرض ذلك في اثناء الندوة ، فان الآليات التي تستخدمنها الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا فيما يتعلق بوضع ومراقبة القواعد المعيارية – بما في ذلك لجان تقصي الحقائق التي يشارك فيها برلمانيون – يمكن ان تتخذ بمثابة نماذج مرئية في اوضاع اقليمية اخرى ، وحتى على المستوى الوطني .

٥١ - وأشار مشاركون من جانب آخر الى ان البرلمان ينبغي ان يحرض على اقامة آليات مستقلة لمراقبة احترام حقوق الانسان .

٥٢ - واكدت الندوة اخيرا على ان البرلمان ينبغي ان يستخدم جميع الوسائل المتاحة لضمان سلامه واستقلالية السلطة القضائية .

المهل البرلماني على المسوبي الدولي :

- ٥٣ - انسجاما مع احكام المادة الاولى من نظام الاتحاد البرلماني الدولي الاساسي ، ابرزت اندوة بشكل واضح الطابع الشمولي لحقوق الانسان كما كرسها الاعلان العام لحقوق الانسان حتى ولو حرص بعض المشاركين على اعادة تأكيد مرجعياتهم الثقافية والدينية .
- ٥٤ - الى ذلك ، تم إبراز الطابع الذي لا يقبل الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- ٥٥ - أكد الكثير من المتداخلين بصورة خاصة ان الفقر انما يشكل اسوأ انتهاك لحقوق الانسان . وأكد عدّة منهم ، ولا سيما الذين ينتمون الى بلدان تجتاز فترة عسيرة من الانتقال الى الديمocrاطية ، على أن القيود السياسية والاقتصادية الشديدة التي تواجه هذه البلاد لها نتائج ثقيلة على التمتع بحقوق الانسان . وقد ابرزت المدخلات بصورة عامة العلاقة الترابطية ما بين حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية .
- ٥٦ - كما أكد عدد من المشاركين بقوة ، مكررين بذلك مبدأ نص عليه الاتحاد البرلماني الدولي ، أن قضايا حقوق الانسان والحريات الاساسية موضوع اهتمام دولي مشروع لأن احترام هذه الحقوق والحريات إنما يؤلف أحد أساسيات النظام الدولي . وأشاروا إلى أن الاسرة الدولية تستطيع بحق أن تهتم باحترام الالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها الدول التي صادقت على الوثائق المتعلقة بحقوق الانسان .
- ٥٧ - غير أن بعض المتداخلين أعلنا حرصهم وتمسكهم بالاحترام الدقيق للسيادة الوطنية .
- ٥٨ - ألحت أغلبية واسعة من المتحدثين على أن التحرك الدولي على صعيد حقوق الانسان يجب أن يستند الى قواعد معيارية شاملة يستشهد بها باستمرار وعلى قاعدة غير انتقائية . وقد جرى توجيه انتقاد شديد الى اي تحرك او امتناع عن التحرك مستوحى من اعتبارات سياسية او اقتصادية .

٥٩ - وبهذا الصدد أوصى الكثير من الخطباء بتعيين مفوض سام للأمم المتحدة يتولى حقوق الإنسان، ويسهر باستقلالية تامة على تنفيذ واحترام القواعد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان . وقد أبدى بعض المتدخلين معارضتهم لهذه النقطة .

٦٠ - وفيما يتعلق بالعمل الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات على الصعيد الدولي في الدفاع عن حقوق الإنسان جرى التطرق إلى بعض التوصيات القائمة على تجربة بعض البلدان . من ذلك أنهم أكدوا أن المجموعات غير الرسمية للبرلمانيين المهتمين بحقوق الإنسان ، على غرار تلك القائمة داخل البرلمان الاسترالي ، يمكن أن تكمل وتساند تحرك مؤسسات مثل اللجنة الدولية للصلب الأحمر ولجنة العفو الدولية ، وأن تمارس ضغوطا فعالة على الحكومات الأجنبية من أجل الإفراج عن سجناء رأي أو ضمان محاكمة عادلة لهم ومن أجل إبطال ممارسة التعذيب وفرض عقوبة الاعدام .

٦١ - ووصلت الندوة معلومات معمقة حول أعمال لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وقد اعرب عدد من المشاركون عن تقديرهم لعملها الذي يستحق المساندة .

٦٢ - وجّر التأكيد على أن المساعدة الاتحادية البرلمانية المتعددة الأطراف أو الثنائية الطرف إنما تشكل مساندة ناجحة جداً لضمان التمتع بحقوق الإنسان في البلدان التي تجتاز مرحلة من التغيرات السياسية والمؤسسية العميقة . وقد جرى تشجيع هذا النموذج من العمل .

٦٣ - أشار عدة متحدثين أيضاً إلى أن البرلمانات ، من خلال المعونة التي توفرها للعملية الانتخابية في بعض البلدان – بما في ذلك ارسال المراقبين – ، إنما تسهم أسهاماً مفيدة في ممارسة مواطني هذه البلدان لحقهم في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة .

٦٤ - وأخيراً استند عدة مشاركون في مداخلاتهم إلى قرار مجلس الأمن ٩٢/٨٠٨ المتعلق بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الاشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب وانتهاكات الحق الإنساني الدولي المرتكبة فوق أراضي يوغسلافيا السابقة . وقد تمت الاشارة

إلى هذا الاجراء على انه الخطوة الاولى باتجاه انشاء محكمة دولية دائمة للبت في جرائم الحرب يمكن اقامتها بقرار صادر عن مجلس الامن وعلى أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

الصيغات الخاصة التي تمكن البرلمان من التحرك بوصفه حارسا لحقوق الإنسان :

الحصانات البرلمانية :

٦٥ - حرصت الندوة على التأكيد بأن ينتاح لأعضاء البرلمان ملء حرية التعبير في ممارسة وظيفتهم من أجل أن يتمكن هذا البرلمان من التحرك الفعال بوصفه حارسا لحقوق الإنسان . وعلقت أهمية خاصة على ضمان هذا الحق بصورة حصانات برلمانية . إلا أن خلافات في الرأي بورزت بالنسبة للمدى المرغوب لهذه الحصانات .

٦٦ - وقد رأى بعض المشاركون المرتبطين بالتقليد الانكليزي ساسونبي ان تطبيق الحق العام كاف بعامة ل توفير حماية للجميع ، ومن فيهم البرلمانيون . وعلى عكس ذلك ساندت الفالوبية مبدأ الحصانة ضد أي ملاحقة مدنية أو جزائية . وقد ربطت هذا المفهوم باعتباريين أساسيين . فالحصانة من جهة لا تعني الإفلات من العقاب بما أنه يمكن رفعها ، ويمكن فهمها بمثابة اجراء يضع البرلماني في مأمن من الملاحقات المتعجلة والتعمسية . ثم ان الحصانة من جهة أخرى ضمانة للمؤسسة التمثيلية نفسها وللنخبين أكثر منها حماية شخصية للبرلماني .

٦٧ - أبرز عدد كبير من المتحدثين ، انطلاقا من خبرة و « اجهادات » لجنة حقوق الإنسان لبرلماني الاتحاد ، أن رفع حصانة البرلماني يجب أن تتم وفق اجراء يقدم جميع الضمانات ضد التعسف .

٦٨ - كما ظهر أن حصانات البرلمانيين ، أي كانت طبيعتها ومداها ، ينبغي أن تكرس في الدستور الوطني أو في قوانين أساسية .

البرلمان في حالات الطوارئ :

٦٩ - أكدت الندوة على أن حالة الطوارئ المنصوص عليها في معظم

الأنظمة القانونية وفي الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان يجب أن لا تفتح الطريق للتعسف .

٧٠ - وذكرت الندوة سلسلة من المبادئ التي تسمح بالحوالات دون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان كتلك التي شوهدت في عدد من البلدان الثمانين التي أعلنت حالة الطوارئ ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٢ .

٧١ - وأكدت مدى أهمية أن يستطيع البرلمان التهوض بدوره فيما يخص اعلان حالة الطواريء والفاءها على حد سواء ، وفيما يخص تحديد الحقوق التي يمكن مخالفتها أثناء حالة الطواريء وما يخص مراقبة ممارسة السلطات الاستثنائية من جانب السلطات المخولة بالسلطات الاستثنائية ، ولا سيما قوى الامن والشرطة .

٧٢ - بين عدد من المشاركين أن حالة الطواريء ينبغي أن تحدد في أحكام لها مرتبة القواعد الدستورية حتى تبقى هذه المؤسسة في مأمن من الاصلاحات الدستورية الظرفية . وأكدوا على أهمية الأحكام التي تمنع حل و حتى تعليق البرلمان أثناء حالة الطواريء ، إذ غالبا ما يكون البرلمان أولى ضحايا اعلان حالة الطواريء إما بالحل بكل بساطة وإما بتقليلص رهيب لسلطاته التشريعية .

٧٣ - ولشن أكد عدة مشاركين على أن التخلّي للسلطة التنفيذية عن بعض سلطات البرلمان أمر ملازم لوجود حالة الطواريء فقد اثبت آخرون أن البرلمان يجب أن يحتفظ بكامل سلطاته التشريعية . وقد ألح هؤلاء الخطباء أنفسهم على أهمية الحفاظ على الحصانات التي يتمتع بها البرلمانيون ، في أثناء حالة الطواريء ، معتبرين أن ممثلي الشعب ينبغي لهم ، في مثل هذه الحالات بالتحديد وأكثر من أي وقت آخر ، أن يكونوا قادرين على الدفاع عن حقوق موكلיהם وأن يسهروا بشكل خاص على القيام بذلك .

٧٤ - أكد المشاركون على أن اعلان حالة الطواريء ينبغي أن يستجيب في الواقع لحالة متآزنة استثنائية على نحو ما هو منصوص عليه في القاعدة المعيارية الوطنية التي تحكم حالة الطواريء . وقد أبرز بعضهم أن البرلمان وأعضاءه يجب أن يتبعوا في أي وقت

للعلاقات المؤذنة بالازمة والتي يمكن ان تقود الى اعلان حالة الطوارىء . وقد أشير بهذا الصدد مرات كثيرة الى ضرورة مواجهة جذور الاختلالات الهيكلية ذاتها ، وفي طليعتها مشكلة الفقر التي غالبا ما تمهد للانظمة الاستبدادية . كما أشير ايضا الى الضمان الذي تمثله في وجه الازمة شفافية النشاطات السياسية الى جانب التبادل السهل للمعلومات بين السياسيين وقوى الامن .

٧٥ - وأبرزت الندوة أن مدة حالة الطوارىء يجب أن تكون محددة تماما في الزمان ، كما سبق أن أشار الى ذلك مرات ومرات مجلس الاتحاد البرلماني الدولي . وقد حرص عدة متخصصين على التأكيد على أن البرلمان يجب أن يتأكد بشكل قاطع من أن السلطات الاستثنائية المنوحة لبعض السلطات بسبب حالة الطوارىء قد توافت ممارستها بالفعل اعتبارا من تاريخ الفائمة .

٧٦ - كما أكد عدة متخصصين على ضرورة ابلاغ حالة الطوارىء لحمل السكان وعلى الضمانة التي يمثلها في نظرهم كون الاسرة الدولية قد اطلعت أصولا على اعلان حالة الطوارىء . ويمثل هذا الابلاغ في الواقع التزاما للدول التي هي طرف في بعض المعاهدات . وقد حرص أحد ممثلي أميركا اللاتينية على القول بأن عدم الابلاغ عن حالة الطوارىء في الكثير من بلدان المنطقة في الفترة التي سادت فيها الديكتاتورية العسكرية قد أسهم في جهل الاسرة الدولية لدى انتهاكات حقوق الانسان التي ادت اليها حالة الطوارىء تلك .

٧٧ - وقد بين عدد خطباء أن الاجراءات المتخذة لمواجهة الازمة يجب أن تتناسب وحجم هذه الازمة وأن عددا من الحقوق ينبغي أن يليث في جميع الازمان في مأمن من أي مخالفة له . وجرى بصورة خاصة ذكر الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب أو لمعاملة قاسية لا انسانية مهينة .

٧٨ - كما أبرزوا مسألة حجم سلطات الاعتقال المنوحة للحكومة أثناء حالة الطوارىء والضمانة التي يمثلها في نظر كل معتقل وجوب مثوله أمام السلطة القضائية .

٧٩ - وأعرب عدد من المتحدثين عن رفضهم لمارسة التعذيب الذي يزداد خطره بصورة خاصة حينما تعلن حالة الطوارئ وتنسخ سلطات واسعة لقوى الشرطة والامن .

المؤتمر العالمي حول حقوق الانسان :

٨٠ - إن المؤتمر العالمي حول حقوق الانسان الذي تنظمه الامم المتحدة في فيينا من ١٤ - ٢٥ حزيران قد كان بالطبع حاضرا في اذهان المشاركين في الندوة طوال فترة أعمالهم . فقد عبروا مرات كثيرة تعبيرا حازما عن الآمال التي يعتقدونها ، هم ومن يمثلهم ، على هذا المؤتمر . وأكدوا على المسؤولية التي تقع على كاهل البرلمانيين انفسهم في الحرص على عدم إبطاء هذه الآمال وعلى أن يكون هذا اللقاء الهام الفرصة لا لاعادة تأكيد التزامات الارسالية بصورة رسمية فحسب ، بل لاحراز تقدم ذي شأن في مجال حقوق الانسان .

٨١ - الى ذلك تمنى المشاركون ان يؤخذ في الحسبان أصولا ضمن أعمال المؤتمر دور وتحرك البرلمانيات من أجل إعلاء شأن حقوق الانسان والدفاع عن هذه الحقوق التي تم تحديدها وتحليلها أثناء المؤتمر ، الى جانب اقتراحاتهم الواضحة بهذا الشأن . وقد كلفوا أولئك الذين من بينهم او من زملائهم سوف يشاركون في هذا الاجتماع ان يحرصوا على أن تسير الامور على هذا النحو . ومن هذا المنظور تغبط الندوة لكونها تستطيع الاعتماد على أمانة المؤتمر الدولي من أجل وضع نتائج أعماله بتصرف الوقود الوطنية .

التحرك المسبق للاتحاد البرلماني الدولي :

٨٢ - رأى المشاركون في غالبيتهم ان الاتحاد البرلماني الدولي وأعضاءه ينبغي أن يعززوا التزامهم وتحركهم من أجل إعلاء شأن حقوق الانسان والدفاع عنها . وقد أوصوا بعدها اجراءات تتخد لهذا الشأن :

! - يجدر بالهيئات الادارية في الاتحاد البرلماني الدولي أن تفكر في اقامة آلية دائمة لاطلاع البرلمانيين على الوثائق المتعلقة

بحقوق الانسان والمعروضة على المصادقة وتشجيع
المصادقة عليها ووضعها موضع التنفيذ على الصعيد
الوطني .

ب - كما يجدر بالاتحاد البرلماني الدولي أن ييسر بمختلف
الوسائل ، ومنها النشرة الدورية التي توزعها حول
«الفهرس الدولي للهيئات البرلمانية المكلفة بحقوق الانسان»
الاتصالات والتبادلات بين هذه الهيئات .

ج - يجب أن يكون عمل لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين أفضل
استكمالا وأن يحوز مساندة أوفر تصميما . وقد اقترح
لذلك أن يتم للقرارات التي يتتخذها مجلس الاتحاد البرلماني
الدولي بخصوص حالات يقدم حولها المجلس تقارير عامة
انتشار واسع ، وأن تطلع عليها الهيئات المكلفة بالدفاع عن
حقوق الانسان والقائمة داخل مختلف البرلمانات ؛ وأن
تمنح المجموعات الوطنية ، من جهة أخرى ، رعايتها
لبرلمانيين تتبع اللجنة أو ضماعهم .

٨٣ - خاتما - والامر ييدر لي أنه يشكل الاسهام الاساسي لندوتنا
في مؤتمر ثيينا الدولي في الشهر القادم - تستطيع برلماناتنا
الوطنية أن تنهض ، بل ينبغي لها أن تنهض بدور متباين في تنفيذ
حقوق الانسان وذلك انطلاقا من خصوصيتها ذاتها وعلى نحو
مستقل عن عمل السلطات التنفيذية والقضائية في بلداننا ، مع
أنه يكمل هذا العمل .

٨٤ - بتضافر هذه القوى الثلاث ، الى جانب ضغط الرأي العام
والاثر المتضافر للهيئات والقواعد المعيارية الدولية سوف
يستطيع كل برلماني دونما شك أن يتحقق تدريجيا على ارض
الواقع من صحة هذا القول المؤثر لونتسكيو : « ليس الشيء
صحيحا لانه قانون ، بل ينبغي أن يكون قانونا لانه صحيح » .

دراسات

مطلوب حل جذري لمشكلة المديونية في العالم النامي^(١)

إعداد : مركز الدراسات البرلمانية في مجلس
الشعب المصري

ونتيجة لهذا فقد تصاعد الاهتمام الدولي بمشكلة الدين الخارجية للعالم الثالث وبصفة خاصة منذ عام ١٩٨٢ عندما امتنعت المكسيك ومعها ٢٢ دولة أخرى عن سداد الدين مما خلق أزمة اقتصادية بالفترة الخطورة استوجبت عمليات إنقاذ مالي سريع لتجنب حدوث انهيار في الأسواق النقدية الدولية ، والواقع أن الاهتمام الدولي المتزايد بهذه المشكلة لا يرجع فقط إلى تفاقمها على نحو خطير وإلى تدهور وضع البلدان المديونة إلى حد دخول معظمها ما يعرف بمصيدة الاستدانة الخارجية ، بل إن هذا الاهتمام يعود

بعد أزمة الديون الخارجية لبلدان العالم النامي من أخطر القضايا التي تواجهها في نضالها ضد التخلف والتبعية ، وفي سعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها ، بحيث يمكن القول أنها تمثل أكثر القضايا تأثيراً وأشدّها تعقيداً في العلاقات الاقتصادية لتلك الدول ، كما أنها أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على جهود التنمية الاقتصادية خاصة في ضوء الانفجارات الهائل الذي حدث لهذه الديون وانعكس في نموها وتضخمها على نحو متزايد وسريع تبرزه الأرقام على نحو ما سيجيء .

(١) عن مجلة مجلس الشعب المصرية المدعاة الثالث - السنة الأولى .

تفاقم مشكلة المديونية

هناك عديد من المؤشرات التي تشير الى تفاقم هذه المشكلة على النحو الذي سبقت الاشارة الى مدى خطورته . ومن اهم هذه المؤشرات الارقام الخاصة بتطویر حجم المديونية وزيادة أعباء مدفوعات الفوائد على الترőض . وظهور الارقام انه على حين بلفت هذه الديون في السنتينيات ١٩٦٠ بليون دولار في بداية العقد الاول للتنمية للامم المتحدة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) فانها وصلت الى ما يزيد قليلا على ٦٠ بليون دولار في نهاية هذا العقد اي بمتوسط زيادة يصل الى ١٣ في المائة ، وقد استمر هذا الاتجاه المتزايد لحجم الديون الخارجية في السبعينيات حيث قفر هذا الحجم من ٧٤٢ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٠ الى ١٥١٣ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٤ ليحدث بعد ذلك نمو انفجاري شديد في معدلات ومحالات هذه الديون لترتفع منذ سنة ١٩٧٧ بنسبة تقترب من ٥٠٪ سنويا ثم الى حوالي ٧٪ في المائة سنويا في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينيات وتصل في عام ١٩٩٠ الى حوالي ١٣٠٠ مليار دولار .

واذا كانت البيانات الخاصة بالديون الخارجية لبلدان العالم الثالث ، والتي ينشرها البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية تعكس

ايضا تهديد ازمة المديونية الخارجية لآليات الاقتصاد الرأسمالي من خلال آثارها على انكماس التجارة الدولية . وفي اطار مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية تحظى قضية ديون القارة الافريقية بموقع متميز خاصة بالنظر الى الظروف الصعبة التي تمر بها العديد من بلدان القارة من انتشار المجاعات ومشاكل التصحر والقحط والجفاف ، بالإضافة لعدم توافر البنية الاساسية والهيكل الانتاجية الازمة لبداية اي تحرك تنموي . وتكشف الارقام عن المعدل السريع لتزايد ديون القارة الافريقية حيث بلغ اجمالي الديون الافريقية في عام ١٩٨٠ عندما عقد اول مؤتمر حول ديون افريقيا ، وتم اعلان اديس ابابا - حوالي ١٥٠ بليون دولار ولتصل في نهاية عام ١٩٨٨ الى اكثر من ٢٣٠ بليون دولار ولتشير التوقعات الى انها ستصل الى ٣١٣ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٥ اي بمعدل سنوي يصل الى نحو ١١٪ .

وسوف نتناول مشكلة المديونية الخارجية في العالم الثالث من خلال عرض للمؤشرات الدالة في تفاقم هذه المشكلة ، ثم اسباب ظهورها وانتهاءا بعرض مقترنات المواجهة والتصدي لها .

مدى الانفجار الهائل الذي حدث في هذه الديون ، الا انها لاتقدم في الواقع صورة كاملة عن حجم هذه الديون لأنها تستبعد بعض الفناصر المهمة مثل الديون العسكرية والديون المستحقة الاداء بالعملات المحلية للبلد المدين .. الخ بما يعني أن الرسم الفعلي لديون العالم الثالث يفوق بكثير ذلك الوارد بالاحصائيات المنشورة .

ومع تزايد اجمالي الديون تزايدت ايضاً الفوائد البسيطة المركبة المستحقة عليها ، فبعد أن كانت ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٧٥ قفزت قفزة هائلة لتصل الى ١٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ .

حجم القروض التي حصلت عليها هذه البلدان من مصادر خاصة بأسعار مرتفعة وقلة ما حصلت عليه من مصادر رسمية ثنائية او متعددة الاطراف .

اما اذا قارنا بين اجل الاستحقاق، وفتره السداد ، ووضع المنح في القروض لبحث تأثيرها على الديون الخارجية لدول العالم الثالث . فأننا نجد ان اجل الاستحقاق الذي كان يصل في السبعينيات الى حوالي ٢٠ عاما قد وصل في اواخر الثمانينيات الى حوالي ١٦ عاما ، وبينما بلغ حجم المنح في القروض بالنسبة لهذه الدول - في السبعينيات حوالي ٢٣ في المائة فإنه وصل في اواخر الثمانينيات الى ٢٢٪ في المائة فقط على ان المقارنة بين نفس هذه العوامل في نطاق المؤسسات الرسمية والمؤسسات الخاصة تبين اجحاف شروط القروض الخاصة .

فعلى حين تبيان الارقام انه في

ويرجع هذا الى زيادة اعباء مدفوعات الفوائد على القروض بسبب اضطرار الدول النامية في السنوات الاخيرة الى اللجوء الى اسواق المال ذات التكلفة المالية نظراً لانكماس التدفقات الرسمية ذات التكلفة المنخفضة . ويكتفى ان نقارن مثلاً بين شروط الاقراض للمؤسسات الرسمية في اواخر الثمانينيات حيث بلغ سعر الفائدة فيها ٢٪ في المائة على حين بلغ في المؤسسات الخاصة ٧٪ وان كان هذا قد اختلف من منطقة لخرى في داخل بلدان العالم الثالث ، فعلى حين نجد ان معدلات الفائدة في نفس هذه الفترة قد

أسباب مشكلة المديونية

يمكن القول بوجود عوامل مشتركة تفسر أسباب وجود وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في مختلف مجموعات الدول المنتمية للعالم الثالث ، وإن كان هذا لا يمنع بالطبع من وجود خصوصية في بعض هذه العوامل بحيث تقتصر على مجموعة دون الأخرى ، أو تتفاوت من حيث الشدة أو درجة الخطورة . وبصفة عامة فإن هذه المشكلة تمثل نتاجاً لتفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية .

وإذا بدأنا بعرض العوامل المتعلقة بالبيئة الدولية المحيطة (أي مجموع العوامل المشابكة في النظام الدولي) فإننا نجد أول هذه العوامل يتصل بالتدور المستمر في قيمة عملات البلاد المديونة في مواجهة عملات البلدان الدائنة نتيجة عوامل عديدة لا محل لذكرها الان ، الامر الذي زاد باستمرار من القيمة النسبية لرقم المديونية . وأضعف من ناحية أخرى من حصيلة صادرات هذه البلدان كما زاد من قيمة فاتورة الواردات الخاصة بها .

ويتمثل ثاني العوامل ذات العلاقة بالبيئة الخارجية في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الثالث في إزمة الديون الخارجية بها ، حيث نجد أن الاستثمارات الأجنبية في

واخر الثمانينيات بلغت مدة القروض في المؤسسات الرسمية ٢٦ عاماً ، فانها كانت في المؤسسات الخاصة تسع سنوات فقط ، وانه على حيث هذا قد بلغ عنصر المنح في القروض - في نفس هذه الفترة - في المؤسسات العامة حوالي ٣٤٪ ، فانه بلغ في المؤسسات الخاصة حوالي ٨٪ في المائة فقط .

واستناداً إلى عدد من المؤشرات ذات الأهمية البالغة يمكن استقراء كيف شهدت السنوات الأخيرة تفاصلاً في مشكلة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث حيث نجد أن نسبة الديون إلى الناتج القومي الاجمالي قد ارتفعت من ٢٧.٨٪ في عام ١٩٨٠ لتصل في عام ١٩٨٩ إلى ٤٤٪ ، أما بالنسبة لاجمالي خدمة الدين إلى الصادرات فإننا نجد انه قد ارتفع من ٢١.٤٪ عام ١٩٨٠ ليصل إلى ٢٧.٥٪ عام ١٩٨٩ ، كما انه على حين كانت نسبة الديون إلى الصادرات في عام ١٩٨٠ ١٣.٢٪ فإنها وصلت إلى ١٩.٦٪ عام ١٩٨٩ ، كما ارتفعت مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من ١٠.٨٪ عام ١٩٨٠ لتصل إلى ١٣٪ عام ١٩٨٩ ، وأخيراً فإن مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الاجمالي قد ارتفعت من ٢٣٪ عام ١٩٨٠ لتصل إلى ٢٩٪ عام ١٩٨٩ .

بلدان العالم الثالث لم تسمم بصورة فعالة في رفع مستوى المدخرات والفائض الاقتصادي القومي بما يمكن هذه البلاد من التعامل الفعال مع ديونها الخارجية .

وإذا كانت هذه الاستثمارات قد ولدت زيادة في مستويات الناتج والتشفيل والتصدير ، الا أنها استنفرت شطرا هاما من هذه الزيادة من خلال اليات عديدة ، والاهم من ذلك أنها لم تشجع اقامة نمط تنموي معتمد على الذات وقدر على التعامل من موقع القوة - مع العالم الخارجي ، وتشير الارقام الى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية في العالم الثالث في فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ لم تشكل أكثر من ١٨ في المائة من أجمالي مدفوعات خدمة الدين المستحق على العالم الثالث ، مما يثبت عجز هذه الاستثمارات عن الارتفاع إلى مستوى التعامل مع مشكلة الديون على نحو ايجابي .

ويتعلق ثالث هذه العوامل بأثر أزمة الدول الصناعية الغربية على ديون العالم الثالث وهي الأزمة التي تعود إلى عوامل داخلية أو متواتنة خاصة بطبيعة العالم الصناعي الغربي نفسه ، وما يعنيها هنا هو تأثير هذه الأزمة سلبا على بلدان العالم الثالث في كافة المجالات الاقتصادية بما في ذلك مجال الديون ، فقد انعكس التضخم والركود الذي يعاني منه العالم الصناعي على ارتفاع

تكلفة الاستيراد في العالم الثالث ، وعدم نمو حصيلة الصادرات وبالتالي تزايد عجز الحساب الجاري ، وقد أدى ذلك بدول العالم الثالث إلى محاولة الحصول على موارد مالية إضافية من العالم الخارجي لتمويل الحاجات الاستيرادية الماسة ، أي مقابلة عجز الميزان التجاري ، وحساب العمليات الجارية ، ومن بين المصادر الرئيسية لهذه الموارد المالية ، الاقتراء الخارجي بما يعني ارتفاع حجم المديونية وتزايد عبء خدمة الدين . وأخيرا فإن التغيرات في الأسعار العالمية للبترول قد أثرت على مشكلة المديونية وهو ما تظاهر متابعة ما حدث من جراء ارتفاع أسعار البترول في السبعينيات ، ثم الانخفاض الذي طرأ عليها في الثمانينيات ، حيث أدى الارتفاع في الحالة الأولى إلى حدوث عجز واضح في الموارد التجارية ، وفي الحسابات الجارية للدول المستوردة للبترول ، ومن ثم زيادة اقتراضها من الخارج ، وفي الحالة الثانية فإن هذا الانخفاض في أسعار البترول قد أضر بقدرة الدول النفطية على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية وخاصة وان تصدير البترول يمثل المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي فيها .

الأسباب الداخلية للمشكلة

اما بالنسبة للأسباب الداخلية

هذه البلدان ومن ثم القصور في تدبير الموارد المحلية نظراً لقلة الحوافز الضرورية لتشجيع الاستثمار إضافة لتأثير الكوارث الطبيعية والعوامل البيئية في تدمير العديد من موارد البلدان النامية وبصفة خاصة من انتاج الغذاء بما ينعكس في ازدياد وارداتها من المواد الغذائية ومن ثم اضطرارها إلى مزيد من الاقتراض من الخارج .

مقدرات وحلول هامة

يظهر امعان النظر في المحاولات السابقة لواجهة مشكلة مديونية البلدان النامية ان الاقتراحات والآراء التي تناولت هذه المشكلة ترد عليها بعض الملاحظات ، وأول هذه الملاحظات انها لم تعالج المشكلة علاجاً جذرياً من حيث خصائصها وحجمها ومواجهة الآثار الخطيرة الناجمة عنها . وثانيها ان مقدرات أو مبادرات الدول الدائنة لم تكن اعترافاً منها بالمسؤولية المشتركة نحو مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، ومن ثم فانها لم تعكس استعداداً للحل الجذري بقدر ما جاءت اساساً لواجهة ما قد يترب على هذه الازمة من آثار على الاقتصاد العالمي وخاصة في انكماش حركة التجارة الدولية ، وثالثها انهانظرت الى مشكلة المديونية الخارجية باعتبارها مشكلة سيولة واحتلالات

لشكلة مديونية العالم الثالث فيمكن ردها الى عديد من الاسباب لعل من أهمها نمط التنمية الاقتصادية السائد في دولة ، والأخذ بسياسات الاخلاق محل الواردات ، والتتوسيع في عملية التراكم من خلال زيادة معدلات الاستثمار في قطاع السلع الاستهلاكية المعمرة على وجه الخصوص . ويطلب هذا النمط التوسيع في استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج نعجة عجز تلك الدول عن انتاجها ومع ارتفاع معامل الاستيراد .

إن تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية ، ومشكلات التوسيع في التصدير يزيداد عجز الميزان التجاري ، ويتم تمويله من القروض الخارجية نتيجة لارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي وانخفاض معدلات الادخار المحلي . وكل ذلك اضافة الى الجمود في هيكل الانتاج والاعتماد المفرط على المصادر الخارجية لتمويل التنمية وميزان المدفوعات ، وضعف القدرة على ادارة الديون الخارجية على الصعيد الوطني ، واهمال التنمية المتكافئة لمختلف قطاعات الانتاج الوطني ، بسبب التركيز على قطاع السلع الاولية ، وسوء استخدام القروض ، وهروب رؤوس الاموال الوطنية لتجنب مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في

في موازين المدفوعات ، وتجاهلت
حقيقة مشكلة هيكلية في المقام
الأول .

عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي
للب丹ان النامية وبين مصالح وحقوق
الجهات الدائنة .

ولا شك ان تحقيق ذلك رهن
بتحمل كافة الاطراف (الدائنون
والمدينون والمؤسسات المالية)
لمسؤولياتها وللتبعات الناجمة عن
هذه المسؤوليات ، كما انه رهن
بتبني دول العالم الثالث
لاستراتيجية تعاونية تكاميلية
تستهدف تحسين اوضاعها
الاقتصادية والتنسيق فيما بينها في
مواجهة مشكلة المديونية ، كما أنها
رهن اخيرا بتحسين نظام التجارة
الدولية واصلاح النظام النقدي اي
بتحسين البيئة الاقتصادية الدولية
وخلق الاطار الدولي الملائم الذي
يتسمى من خلاله زيادة موارد البلاد
النامية من العملات الأجنبية ،
سواء ما كان منها متعلقا بالوارد
القصير الاجل اللازم لمواجهة
العجز في موازين مدفوعات بلدان
العالم الثالث ، او لتمويل اغراض
التنمية الاقتصادية في هذه البلدان
في الاجل المتوسط والطويل على
ان ذلك لابد وان يقترب اياضاً بوضع
ترتيبات دولية معينة للتخفيف عن
ثقل الديون الخارجية للدول النامية
وذلك من خلال ثلاثة محاور
اساسية :

• الاول ترشيد عملية جدولة
الديون الخارجية للدول النامية ،

وبالاضافة الى هذه الملاحظات
يجب الاعتراف بأن ثمة متغيرات
جديدة قد فرضت نفسها على
الساحة الدولية ، ويمكن ان يكون
لها تأثيرها على تجاهل قضية
المديونية الخارجية لبلدان العالم
الثالث - او على الاقل انحسار
أهميةها وكمثال على هذه المتغيرات
تفكك الاتحاد السوفيتي، والتحولات
الجذرية في اوروبا الشرقية
واحتمالات تركيز الاهتمام نحو
توجيه المساعدات الى بلدانها لتنفيذ
برامج الاصلاح الاقتصادي، والتحول
الديمقراطي بها ، وهي تطورات
يجب التحسب لها عند طرح اية
حلول لمشكلة المديونية .

وعلى اي حال فان اقتراح حلول
كافلة بمواجهة الفعالة لمشكلة
المديونية الخارجية لبلدان النامية
يجب ان يبدأ بالتسليم بالعلاقة
الوثيقة بين الديون وقضايا التنمية
ومن ثم ادراك ان اي علاج لمشكلة
المديونية يقتضي تمكين هذه البلدان
من الاستمرار في خدمة اعباء
ديونها الخارجية ، وفي نفس الوقت
الذي تكون فيه قادرة على الاستمرار
في تمويل اعباء التنمية ، وبحيث
يكفل ذلك الموازنة بين متطلبات

اساسها اعادة هذه الجدولة بحيث تكون هذه العناصر بمثابة مؤشرات عامة او خطوط رئيسية يهتدى بها وتطبق في الحالات المتماثلة .

الفاء بعض الديون

● أما المحور الثاني فيتمثل في العمل على الفاء بعض الديون الخارجية للدول العالم الثالث، ويمثل هذا المطلب أحد الامور الجوهرية التي يتبعين على المجتمع الدولي أن يتقبلها ، وإذا كانت توجد أمثلة لبعض الحالات التي تم فيها بالفعل الفاء جزء من ديون بعض بلدان العالم الثالث ومن بينها مصر ، فإن الوضع المتفاقم لمشكلة المديونية الخارجية وخاصة في القارة الأفريقية يقتضي التوسع في هذا الاجراء بالنظر الى الاستحالة الفعلية لقدرة هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الديون ويمكن ان يتم ذلك وفق معايير واضحة ومحددة يتم الاتفاق عليها بين الدول الدائنة والمدينة .

● أما المحور الثالث ، فيتمثل في ضرورة اعادة النظر في طرق سداد الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث بما يساعد على التخفيف من الضغط على موازين المدفوعات لهذه الدول والهبوط بمعدل خدمة ديونها الخارجية الى مستوى معقول ،

فما لا شك فيه ان الاطار العام الذي تبلورت في ثنایاه عملية جدولة الديون الخارجية لبعض بلدان العالم الثالث لم يكن اطارا ملائما ، اضافة الى ان اعادة جدولة الديون الجارية وان كانت تخفف الاعباء مؤقتا الا انها تزيد من مشكلة الدين متوسط الاجل . كما تضيف اعادة جدولة الديون التجارية الرسمية واعباء جديدة الى اجمالي ديون العالم الثالث نتيجة لرسوم الخدمة واسعار الفائدة العالمية ، اضافة للزيادة الكبيرة لاجراءات اعادة جدولة هذه الديون ، بما يعني ان عمليه اعادة الجدولة كانت في كثير من الاحيان مجرد تأجيل للالتزامات دون أن تعمل على رفع قدرة البلدان على الوفاء بهذه الالتزامات حين يحل موعد الوفاء بها .

ولعل ذلك يفسر المطلب العادل للبلدان النامية والذي تتوخى به ضمن اتيان عملية اعادة الجدولة ثمارها من خلال قيام المنظمات الدولية متعددة الاطراف بزيادة حجم مساعداتها للدول النامية ذات المديونية الثقيلة وأن تعطى لهذه البلدان الاكثر تأثرا بمشكلة ديونها الخارجية ترتيبات خاصة عند الاتفاق على اعادة جدولة ديونها الخارجية ، مع ضرورة وجود عناصر عامة ومتافق عليها تجري على

المعلومات وتنسيق المواقف بشأن أزمة الديون ، خاصة في ضوء الاتجاه السائد في النظام العالمي الجديد نحو التكامل .

ومن ثم فان هذا يتطلب من الدول المدينة — من واقع التضامن فيما بينها — أن تتبني اتجاهها تكاملاً ، وأن تتبعـ من التدابير الفعالة ما يكفل زيادة التبادلات التجارية فيما بينها ، ويشجع لها الفرصة لتطوير قدراتها وتنويع قاعدة صادراتها على المستويات الإقليمية والقارية وفيما بينها بشكل عام .

إن أزمة الديون الخارجية التي تواجهها بلدان العالم النامي تمثل تحديا خطيرا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان ، بل انه اختبار تاريخي يتحتم عليها اجتيازه ، والا كان البديل هو الوقوع في براثن التخلف والتبعية الاقتصادية ، ولقد كان هذا الارتكاع العميق لخطورة وابعاد مشكلة المديونية الخارجية وراء اصرار الشعبة البرلمانية المصرية على التقدم بطلبها لادراج هذا الموضوع كبنـد اضافي على جدول اعمال المؤتمر السابق السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي . ولি�تحول من خلال مساندة ومؤازرة الشعب البرلمانية المشاركة وخاصة بلدان العالم النامي . الى بند رئيسي على جدول اعمال هذا المؤتمر .

ويمكن أن يكون ذلك ايضاً موضعاً لمناقشات بناءة تراعي مصلحة كافة الاطراف المعنية ، وقد يكون من المقترنات التي يمكن طرحها مثلاً التفكير في أن تتم تسوية جزء من الديون الخارجية للبلدان النامية بالدفع بالعملة المحلية لهذه البلدان .

على انه يجب أن ندرك ان العبء الاكبر للجهود الرامية للخروج من أزمة الديون الخارجية ببلدان العالم النامي انما يقع بالاساس على عاتق هذه البلدان ، وذلك انه حتى لو استجاب المجتمع الدولي للمبادرات التي تستهدف التخفيف من هذه الازمة ، فان هذه الاستجابة تظل معدومة الفعالية ما لم تقم البلدان المديونة بمسؤولياتها واحداث مايلزم من تغيرات جذرية ومقصودة في هيأكل الانتاج والجوانب الاجتماعية والثقافية تؤدي الى تنامي قدرة الاقتصاد الوطني ، وبما يمكن من انجاز مهام التنمية الشاملة مع الاستفادة بشكل ايجابي من الدروس المستخلصة والعمل على تلافي اخطاء الماضي .

ولعل واحداً من اهم هذه الدروس ضرورة عملها على تكوين جهة موحدة للدول المديونة فمما لا شك فيه ان تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتشابك العوامل المسيبة لها يقتضي المواجهة الحاسمة أما من خلال التفاوض الجماعي وتبادل

ومن ثم فان نجاح مصر في التخفيف من بعض اعباء مديونيتها الخارجية لم يعن على الاطلاق تخليها عن الموقف بنفس القوة ونفس الحماس مع المطالب العادلة للبلدان النامية بشأن مشكلة المديونية الخارجية التي تشغل كاهلها ومما لا شك فيه ان المؤتمر البرلماني الدولي الخاص بالمديونية والمزعزع عقده في اوائل عام ١٩٩٣ في اطار الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يكون له اسهامه الخالق في هذا الشأن .

ولقد كان موقف الشعبية البرلمانية المصرية جزءا من تحرك مصرى واسع على الصعيدين الحكومي والشعبي في كافة المحافل واللتقيات الدولية والإقليمية في عرض هذه المشكلة باللغة الخطورة التي تواجه بلداننا النامية وتوقف عقبة امام قيامها بدورها الفاعل والضروري على الساحة الدولية ، كما كان تأكيدا للتزام مصر بقضايا وهموم العالم النامي الذي تنتهي اليه .

وثائق

قراءة ما بين السطور

(تقرير بعثة الفدرالية الدولية للصحفيين
لتنصي الحقائق حول اوضاع الصحافة
والصحفيين الفلسطينيين في ظل الاحتلال)

تلقى الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي من اتحاد الصحفيين العرب ، نسخة من التقرير الذي اعدته بعثة الفدرالية الدولية للصحفيين لتنصي الحقائق حول اوضاع الصحافة والصحفيين الفلسطينيين في ظل الاحتلال .

ونظراً لأهمية التقرير وما يتضمنه من حقائق وشهادات دامغة تدين الاجراءات التعسفية القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني متهدكة بذلك حقوق الانسان والوايثيق الدولية المهنية والانسانية ، فقد قررت هيئة تحرير «البرلمان العربي» نشر هذا التقرير بنصه الكامل فيما يلي :

تقديم

اعتماد اتحاد الصحفيين العرب - كجزء من واجبه في الدفاع عن الصحفيين والحريات الصحفية - اصدار تقارير سنوية دورية عن اوضاع

الصحفيين الفلسطينيين ومعاناتهم داخل الأرض المحتلة – لاسيما منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الباسلة – وفي الذكرى الخامسة للانتفاضة ارتأينا أن نقدم التقرير الذي أصدره هذا العام الاتحاد الدولي للصحفيين عن نتائج أعمال لجنة تقصي الحقائق التي أوفدها الاتحاد الدولي إلى الأرضي العربية والفلسطينية المحتلة للبحث في أحوال الصحفيين الفلسطينيين ومؤسساتهم وما يعانون من سلطات الاحتلال الصهيوني الغاشم .

وكان الاتحاد الدولي للصحفيين قد أرسل أول بعثة لقصي الحقائق في الأرض المحتلة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ في أعقاب المباحثات التي أجرتها وفد عن اتحاد الصحفيين العرب مع سكرتارية الاتحاد الدولي في مقره ببروكسل وأصدر الاتحاد الدولي تقرير بعثته الأولى في كتاب كان له صدأه الطيب في شتى الأوساط الصحفية والاعلامية والحقوقية والانسانية والسياسية الدولية والاقليمية . واعتمد من قبل اجتماع المكاتب الدائم لاتحاد الصحفيين العرب المنعقد في الرباط في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٥ وعرض اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في الاجتماع ترجمته وطبعه باللغة العربية .

وعلى الرغم من هذا الصدى الا ان سلطات الاحتلال الصهيوني في الأرض المحتلة استمرت في اجراءاتها التعسفية والقمعية وعدوانها على حقوق الانسان والمواثيق والقرارات الدولية والمهنية بل ازدادت امعانا وشراسة في هذه الاجراءات بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية .

وفي المباحثات التي اجريناها مع سكرتارية الاتحاد الدولي للصحفيين في القاهرة وبراغ على هامش الاجتماعات الاستشارية الدورية للمنظمات الصحفية الدولية والإقليمية التي عقدت في القاهرة وبراغ عامي ١٩٨٧ – ١٩٨٨ أكدنا على ضرورة معاودة ارسال المزيد من بعثات تقصي الحقائق إلى الأرض المحتلة لاسيما بعد تعاظم وتفاقم الهجمات العدوانية لسلطات الاحتلال الصهيوني في الأرض المحتلة على الصحفيين والكتاب الفلسطينيين ومؤسساتهم الثقافية وبخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية .

وبعد ان انجزت بعثة تقصي الحقائق الثانية التي ارسلها الاتحاد

الدولي الى الارض المحتلة ثاني تقرير عن اوضاع الصحفيين الفلسطينيين
ومؤسساتهم داخل الارض المحتلة فقد استعننا بترجمة الاخوة في الامانة
العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين لهذا التقرير المدعم بالوقائع
والتواريخ والاسماء والشهادات والتقصيات الميدانية واخترنا اهم وابرز
ما ورد في التقرير لنشره في ذكرى الانفلاحة على جاري عادتنا مشيدين
بالجهد الموضوعي للاتحاد الدولي وبعثته في هذا الصدد .

الامانة العامة
لاتحاد الصحفيين العرب

١٩٩٢/١٢/٩

المقدمة

بقلم جينز ليندي

و

ابدين وايت

هذا التقرير ، هو تقرير بعثة التحقيق التابعة للفيدرالية الدولية للصحفيين . وكان المؤتمر العالمي العشرون للفيدرالية الذي عقد في باياشيا ، سارдинيا ، ايطاليا ، في مايو/ ايار ١٩٩٠ ، هو الذي قرر ارسال هذه البعثة ، وقد اصدر تعليماته لكتب الفيدرالية :

« بأن يقيم مع الاتحادات بالمنطقة مشاكل الرقابة المستمرة والحد من حرية الصحافة وحرية النقابات في اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة ، وان يرسل بعثة جديدة الى المنطقة بأسرع ما يمكن » .

وهذا التقرير الثاني للفيدرالية الدولية للصحفيين حول المناطق المحتلة . وكان التقرير الاول « الصحافة والصحفيين في المناطق العربية» نتيجة لارساله بعثة لتقسي الحقائق الى المنطقة في اغسطس - سبتمبر ١٩٨٤ .

وفي السنوات التي تلت التقرير ، شهدت قلة من الناس تحسنا نحو الافضل . وظهر ان الشكاوى الرئيسية في ختام ذلك التقرير ظلت قائمة: مثل الرقابة التي طبّقها الجيش ، المخاطرة المستمرة بفرض العقوبات مثل اغلاق الصحف ورفض اعطاء رخص التوزيع ونظام التحقيق وتقييشه في البيوت والمكاتب والاعتقال الاداري والاعتقال بالمدينة ومنع السفر للخارج لكثير من الصحفيين الفلسطينيين وعدم الاعتراف بالوضع المهني للصحفيين الفلسطينيين .

والواقع ، ان بالامكان القول ان الوضع قد ازداد سوءا وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة في ديسمبر ١٩٨٧ عندما بدأت ظروف العمل للصحفيين في التدهور .

وعلى خلفية هذا الوضع السياسي الذي يزداد سوءا ، الذي أشعلته احداث حرب الخليج وتكثيف الاحتلال ، ذهبت البعثة الثانية الفيدرالية للصحفيين الدولية عند نهاية مايو ١٩٩١ بعد ان تأجلت لأشهر كثيرة بسبب نزاع الخليج .

وقد مثل الفيدرالية الدولية للصحفيين جينز ليندي من دانسك جورنالست فوربند ، النائب الاول لرئيس الفيدرالية الدولية للصحفيين وايدن وايت سكرتير عام الفيدرالية .

اقام الوفد قاعدة له في القدس حيث تواجد المكاتب الاساسية للسلطات الاسرائيلية وحيث توجد المنشآت الصحفية العربية الهامة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة . وتوجد في القدس الشرقية المكاتب الصحفية بما فيها مكاتب جمعية الصحفيين العرب ، وكانت القدس الشرقية تحت الحكم الاردني حتى حرب ١٩٦٧ .

وعقد الوفد ايضا اجتماعات مع الصحفيين والممثلين الرسميين والنقابات في تل ابيب ونابلس بالضفة الغربية .

وقدم الاتحادان العضوان بالفيدرالية الدولية للصحفيين بالمنطقة الفيدرالية القومية للصحفيين الاسرائيليين وجمعية الصحفيين العرب ، التعاون الاكمل للوفد .

والفيدرالية الدولية للصحفيين هي النقابة الدولية الوحيدة او المنظمة الصحفية الوحيدة التي يوجد في هيئتها الحاكمة ممثلون من كل من الصحفيين الاسرائيليين والفلسطينيين . وهكذا كان الوفد في وضع جيد ليستفيد من خبرة وتجربة عضويه .

وان المؤلفين اللذين يشكران بخلاص كل الناس الذين تعاونوا في تنفيذ هذه المهمة ليتحملوا كامل مسؤولية محتويات هذا التقرير .

النظام الدولي

ان النظام القانوني الذي يحكم عمل الصحفيين والنقابات في المناطق العربية المحتلة والقدس الشرقية ، شبكة معقدة من التشريعات ، يعود جزء منها الى ايام الانتداب البريطاني على المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية .

وستتمد الكثير من التشريعات التي تغطي المناطق المحتلة ، من التشريع الأردني ما قبل ١٩٦٧ ايضاً وتكلمتها الاوامر العسكرية الاسرائيلية الكثيرة جداً والتي صدرت منذ الاحتلال . وهذه الاوامر لا تنطبق على القدس ، لأن كامل المدينة أصبحت خاضعة للقانون الإسرائيلي منذ ضم اسرائيل للقدس الشرقية بعد حرب ١٩٦٧ .

ولهذا السبب ، فان غالبية الصحف اليومية والدورية المتوفرة في المناطق المحتلة تصدر في القدس الشرقية ، فالصحافة العربية بالقدس تخضع لقيود اقل بكثير من تلك الدوريات الصغيرة القليلة التي تصدر بالمناطق المحتلة .

ويحكم تحرك الصحفيين بين المناطق المحتلة والقدس الشرقية نظام بطاقات الهوية الملون الذي تصدره السلطات للسكان . فالكارت الازرق يصدر للمواطنين بالقدس واسرائيل ، الكارت البرتقالي لمواطني المناطق المحتلة ، والكارت الاخضر للأشخاص المعروفيين للسلطات بأنهم شاركوا في نشاط غير شرعي او غير مقبول .

وبشكل عام ، فان حاملي الكارت الاخضر لهم حرية الحركة ولكنهم لا يستطيعون النوم ليلاً في اسرائيل بدون تصريح ، وحملة الكارت الاخضر لا يسمح لهم بالسفر الى القدس او اسرائيل . وقد اشتكت جمعية الصحفيين العرب من ان الكارت الاخضر قد حرم الصحفيين بالفعل من الدخول الى اماكن عملهم .

ويجب على الصحف والمجلات العربية الصادرة في القدس ان تقدم للرقابة . ويختلف المحررون والرقباء العسكريون على قدر المادة الخاضعة

للرقابة ، ولكن التحديد الرسمي للمادة التي تخضع للرقابة – « الامور المتعلقة بالدفاع والنظام العام والامن العام » – واسعة جدا بحيث تغطي اغلب عناوين الاخبار في صحيفة تغطي مجال الحياة اليومية للعرب في القدس والمناطق المحتلة .

ولا يسمح باستخدام الصفحات البيضاء أو الفراغات لاظهار الرقابة، كما لا يستطيع المحررون ان يعلموا المقالات التي خضعت للرقابة .

الرقابة على الصحافة العربية اشد حدة من تلك المفروضة على الصحف باللغة العربية وعلى الجيرزاليم بوست باللغة الانكليزية او على خدمات الاعلام لنظام الاذاعة والتلفزيون التابع للدولة .

ولا تملك اسرائيل دستورا مكتوبا ، لذلك ليس هناك اي ضمانات دستورية لحرية الصحافة . وبدلا من ذلك ، تطورت سلسلة تسمى « القوانين الاساسية » على مدار السنوات . وعلى خلاف القوانين الأخرى فان هذه القوانين الاساسية لا يمكن أن تعدل الا بأغلبية الكنيست المطلقة . والقوانين الوحيدة المتعلقة بشكل خاص بالصحافة المكتوبة ، والتي تعامل مع الترخيص والنشر والتوزيع والاشراف على الصحف ترتيبات ونظم من فترة الانتداب البريطاني أدخلت في قانون اسرائيل سنة ١٩٤٨ .

وهذه النظم تؤثر في حرية الصحافة في مجالين :

١ - رخص وتصاريح اصدار الصحف :

يمنع القانون الصحفي (١٩٣٣) طبع أو نشر اي صحيفة بدون رخصة من مفوض المنطقة وفي غالبية البلدان الغربية لا يوجد مثل هذا الترخيص المطلوب اضافة لذلك ، تقول المادة ٩٤ من نظم الطوارئ الدفاع التي أصدرتها السلطات البريطانية (١٩٤٥) :

« من سلطة مفوض المنطقة ان يمنحك او يرفض ، دون تقديم الاسباب ، هذا الترخيص ، ولله ان يتحقق به شروطا وله ان يعلق او يلغى هذه الرخصة في اي وقت او يبدل او يلغى اي شروط ملحقة بالرخصة او يضع شروطا جديدة » .

٢ - الرقابة :

يعمل الرقيب العسكري بموجب نظم الدفاع (الطوارئ) من سنة

١٩٤٥ ، وكانت هذه النظم قد صدرت في فترة توترة عظيم بين السلطات البريطانية في المنطقة والجالية اليهودية ، ومع ذلك ، تظل هذه النظم قائمة حتى اليوم ، والعناصر الأساسية لهذه النظم هي :

« للرقيب ان يأمر بالمنع العام او الخاص نشر امور يراها مضره بالدفاع عن فلسطين او يمكن ان تضر (بالدولة) او تضر بالامن العام او النظام العام (٨٧) .

« للرقيب ان يأمر المالك والمحرر والطابع والناشر لاي نشرية ، او المالك او المدير لاي مطبعة او عمل مطبعي ، او المحرر او اي شخص يزيد ان يطبع او ينشر اي موضوع ، ان يقدم الى الرقيب قبل طبع او نشر اي موضوع يزيد طبعه او نشره (٩٧) .

وبعض النشريات العبرية مثل هايم ، هاعولام هازيه وحداشوت اليومية ، شهدت رقابة مباشرة ، ووقع الرقيب عليها عقوبات .

واتخذت اجراءات مماثلة ضد الصحافة العربية داخل الخط الاخضر وتنطبق هذه النظم الرقابية ايضا على المراسلين الاجانب في اسرائيل ، فيطالعون بتقديم مقالاتهم وموادهم الى الرقيب قبل النشر .

واكدت تصريحات المحررين العرب بان صحف القدس الشرقيه ملزمة بان تقدم كل مساء الى الرقيب العسكري نسختين من كل المادة ذات العلاقة التي يريدون نشرها .

ونسخ المادة التي ستنشر تقدم ماديا الى الرقيب ، ولكن عندما تجد احداث طارئة قبل الطبع مباشرة ، فبالممكان التعامل مع الرقابة بالهاتف ، ويمكن للرقيب ان يغير كلمات او جمل او فقرات او المقالات كلها ، وله ان يقترح استعمال كلمات مختلفة .

الحركة والبطاقات الصحفية

ويشتكي الصحفيون العرب من القيود على حرية الحركة والملاعب في اعتراض السلطات الاسرائيلية الملائمة بوضعهم كصحفيين .

ومع ذلك ، قان خطر السفر يتعلق بالوضع الكلي للمناطق المحتلة .

وبسبب الوضع المتواتر في المناطق المحتلة يقول كثير من الصحفيين

العرب ، انهم يواجهون بشكل منتظم ، ان لم يكن يوميا ، مشكلة اثبات هوياتهم كصحفيين محترفين لقوات الامن .

هناك ستة انواع مختلفة من البطاقات الصحفية الاسرائيلية حسب نوع العمل الذي يمارسه الصحفي . والصحفيون العرب يستكونون عموما من الوقت الذي ينتظرون فيه للحصول على البطاقة الصحفية . واحيانا يحتاجون لستة اشهر وسنة ، واحيانا اكثر من ذلك .

وبعد المهمة كتبت الفيدرالية الدولية للسيد اوليرت مدير مكتب الحكومة الصحفي تطلب منه اعترافا رسميا من مكتب الحكومة الصحفي بالبطاقة الصحفية للفيدرالية الدولية للصحفيين . فرد في ٨ يوليو بالقول ان الموضوع سيقدم لمستشار الحكومة القانوني للنظر فيه .

وكتبت الفيدرالية الدولية مرة اخرى للسيد اوليرت في ٣ سبتمبر وبعثت قائمة الاعتقالات والاعمال ضد الصحفيين الفلسطينيين وطلبت تعليقات حول هذه الحالات وطرح الرسالة ايضا السؤال التالي من اجل جواب رسمي :

«بأي اداة قانونية او ميثاق او اتفاقية او بروتوكول تبرر حكومة اسرائيل : (ا) استخدامها للرقابة ، (ب) معاملتها المختلفة للصحفيين العاملين في القدس الشرقية واولئك في المناطق المحتلة (ج) نظمها المختلفة للصحافة الاسرائيلية وللصحافة العربية ؟ »

ولم تلق اي جواب جوهري على اي من هذه الرسائل حتى اكمال كتابة هذا التقرير ، بعد ستة اشهر من نهاية المهمة ، وفي هذا التقرير ، الحقنا قائمة الاعمال والاعتقالات التي طلبت الفيدرالية الدولية للصحفيين تعليقا عليها (ملحق ١) .

ويقول الصحفيون العرب العاملون في غزة ان استخدام التليفاس منوع رسميا . وفي اماكن من المناطق المحتلة يختلف موقف الجنود او رجال الشرطة الذين يقومون بتفتيش البيوت او المكاتب عندما يواجهون باستخدام هذه الاداة المهنية الحديثة البديهية بالنسبة للصحفيين في انحاء العالم .

فلماذا تنظر الحكومة الاسرائيلية لاستعمال التليفاس في مكان عمل

الصحفي كخطر على الامن ؟ رد السيد اوليرت : « لمنع اشخاص معينين من اساءة استعمالها لاغراض اخرى » .

و سأل الوفد ، لماذا فضلت السلطات الاسرائيلية استخدام نظام السجن بدون محاكمة بدل الاجراءات القانونية القضائية المعروفة للتعامل مع المخالفين ؟ اجاب السيد نافيه المستشار الصحفي لوزارة الدفاع : « لأن لدينا مشكلة دائمة ، وهي تغريض مصادر المعلومات للخطر . فمن الصعب جدا ان نضمن السلامة المادية للمصادر ونحن نستخدم الاعتقال الاداري فقط عندما لا تكون اجراءات المحاكم القانونية ممكناً » ونحن نتبع مبادئ قرارات المحكمة قبل مراقبة الناس . ومع ذلك اقر السيد نافيه انه لا يوجد قواعد لكتابه التقارير عن الشخص ولا متى وأين تمت المراقبة ؟

الفلسطينيون

١ - الصحفيون : رابطة الصحفيين العرب (A S A)

مقابلة مع رضوان ابو عياش ، رئيس رابطة الصحفيين واديب الخطيب نائب الرئيس للشؤون الثقافية والعلاقات الجامعية بجامعة النجاح الوطنية .

تمثل رابطة الصحفيين العرب حوالي ٣٦٠ صحفي يعملون في القدس والمناطق المحتلة . ولها سمعة جيدة بين المنظمات العربية التي تناضل من أجل الحقوق المدنية . واعضاوها ، صحفيون يعملون للصحافة المحلية ، او كمراسلين للصحافة الاخبارية الدولية ، غالبا ما يكونون في نزاع مع السلطات ، وذات مرة في ١٩٨٨ ، كان اكثرا من نصف هيئة الادارية محتجزا تحت الاعتقال الاداري بدون محاكمة .

مع نهاية يونيو ١٩٩٠ ، كان هناك ١٠١١٥ فلسطينيا محتجزين في السجون الاسرائيلية او في معسكرات الاعتقال . حوالي ٩٧ كانوا محتجزين في الاعتقال الاداري ، وحسب رابطة الصحفيين العرب ، كان ١٤ عضوا من اعضائها تحت الاعتقال حتى نهاية مايو ١٩٩١ ، سبعة منهم محتجزو في الاعتقال الاداري .

ومن بين الذين احتجزوا ، رضوان ابو عياش ، قائد الصحفيين والمنتقد العلني للاحتلال وآثاره على عمل الصحفيين ، والرابطة منتقدة قوية للسلطات الاسرائيلية لفرضها القيود على حرية حركة الصحفيين في المنطقة وعلى العقبات الادارية والبيروقراطية الهائلة التي قالت انها وضعت في طريق الصحافة العربية .

واشتكى من استخدام البطاقات الخضراء التي قال عنها ، ان السلطات تستخدمنها لمنع الصحفيين العرب من العمل ، ولا تستطيع حتى ان تذكر اسماء الذين يحملون البطاقات الخضراء .

وقال ايضا ، ان المواطنين الاسرائيليين وحدهم هم الذين يمنوحون

رخصا للنشر ، وان القدس الشرقية هي المكان العملي الوحيد الذي يستطيع الصحفيون العرب ان يعملوا فيه ، وكثيرون يأتون للمدينة بالتهريب ، فقط ليتمكنوا من العمل .

ورفض الرعم بان الفلسطينيين قد دعوا للمشاركة في جلسات الاستماع للجنة الفرعية بالكنيست .

« هذا اخلاق كامل ، فهم لم يتصلوا بنا قط ، انتهم يتعاملون معنا وكانتنا غير موجودين في هذا الجزء من العالم ، وربما طلبو منا ذات مرة ان نذهب الى تل ابيب للمشاركة في مؤتمر صحفى ، ولكنهم لم يذكروا بالكنيست قط » قال :

وكان صارما ايضا في رفضه للادعاءات القائلة بان اعضاء جمعية الصحفيين العرب ليسوا جميعا صحفيين بحق .

« اتنا نتحدى هؤلاء الناس ان يثبتوا هذه المزاعم ، فكل اعضائنا صحفيون محترفون والمشكلة اتنا مجبرون على العمل في نظام يطبق عشوائيا فلا نعرف ما هو المسحوم به وغير المسحوم » .

وذكر امثلة عن الرقابة وقد طبقت على صحيفة بينما لم تطبق على نشريات اخرى ، وعن القرارات المتضاربة للرقابة لمشاكل التي يعيشون فيها ومحظطين ، وقد نشرت بعض هذه الامثلة بشكل واسع .

ولم يخف عياش الطبيعة الوطنية لجمعية الصحفيين « انه لجزء من دورنا ان نعكس مطالب الشارع وعليك ان تكتبه وتتحدث عن المشاكل التي تهم اناس ومن الطبيعي ان ننشغل بالمشاكل التي تواجه الناس هنا » قال .

ويرفض المزاعم بان الصحفيين الفلسطينيين منحا زون في عملهم المهني ، « ليس صحيحا اتنا نعالج الاخبار من بعد واحد . ففي كل يوم لدينا مقالات تنتقد المؤسسات الفلسطينية ، وانتقادات لعملية السلام ، وانتقادات حتى لجمعية الصحفيين العرب » قال .

ولقد تزايدت مشاكل الصحافة العربية في المناطق المحتلة في اشهر ما بعد حرب الخليج بالانخفاض التوزيع وانهيار عائدات الاعلان والاجور انخفضت واضرب الصحفيون العاملون لجريدة الشعب لمدة ١٤ يوما مع بداية مايو ١٩٩١ .

وقد اثر الوضع الاقتصادي السيء خلال ١٩٩١ على كل الصحف

العربية الكبرى والصحف الاكبر هي القدس (توزيعها حوالي ١٥ الفا يوميا) تمول جزئيا من م.ت.ف وكذلك الفجر (توزيعها ٥ آلاف) ولها طبعة انجلزية والشعب (توزيعها ٥ آلاف) والنشريات الاساسية الاخرى هي النهار التي تدعمها اردن (توزيعها ٤ آلاف) واسبوعيتان ، البيادر السياسية بتمويل م.ت.ف والطليعة بتمويل من مصادر شيوعية .

وتنعكس المشاكل التي تواجه الصحفيين في عملهم اليومي ايضا في الصعوبات التي تواجه الاكاديميين فاشت肯ى اديب الخطيب بمرارة من رقابة السلطات على نصوص الكتب وتحويل المعلومات وعدم قدرة طاقم الجامعة والطلاب القيام ببحث ذي قيمة .

« ليس لنا سلطة على الكتب ، وعليينا ان نقدم طلبات بالكتب التي نريد استعمالها قبل اشهر مقدما . وعليينا ان نعطي تفاصيل مؤلمة وفي النهاية يتبيّن ان الحصول عليها في الوقت اللازم مستحيل تقريبا ». وقال ان حوالي ٣٦٠٠ عنوان محظورة من الدخول للضفة الغربية وغزة .

واشار ايضا الى القيد في مكاتب البريد بالضفة الغربية « فالرسالة التي تزيد عن ١٠٠ غرام لا يمكن ان ترسل الا من مكتب بريد القدس فقط . واذا لم نستطع الاتصال فاننا لانستطيع ان نكتب المعرفة فالجامعات بدون معلومات مثل المكاتب بدون كتب » .

٢ - المحررون والصحفيون في الصحافة العربية :

مقابلة مع علي الخليلي ، محرر الطبعة العربية من الفجر ، وأبراهيم الكraigين ، مجلة العودة ، ونايف حشمون ، مركز الوطن للاتصال الثقافي والجماهيري ، ومحمد سالم المشوش ، جريدة الشعب ، وهاني سرحان ، مصور ، وسامي الكيلاني ، اتحاد الكتاب الفلسطينيين .

* تستخدم الرقابة كسلاح سياسي « قال علي الخطيب ، مشيرا الى حالة وقعت قبل يوم واحد من لقائه مع الوفد . وبالامس تلقينا رسالة من فلسطيني محتجز في سجن اسرائيل يطلب من اببي ناتان ان يوقف اضرابه عن الطعام فأرسلناه الى الرقيب فقطعه وكانت رسالة سلمية » .

وقد يبدو من الممكن ان نذكر ياسر عرفات بالاسم ، ولكننا لا نستطيع ان نعطي موقفه السياسي او وضعه في المجتمع .

« ان الرقابة تشير مشاكل مستمرة ، ولا يسمح لنا إلا بالاعتماد على مصادر المعلومات الاسرائيلية فقط ، والمصادر الفلسطينية عموما لا يمكن قبولها » قال والحقيقة ان كل فلسطيني مشبوه في اعين السلطات .

« ونحن صحفيون أولا وقبل كل شيء، ونحن محترفون ، والاسرائيليون ينظرون اليانا كأننا صوت الانفاضة علينا ان نكتب عنها ، ويظنون اننا مسؤولون عن الانفاضة ولا يمكن لنا ان نفصل الصحافة عن الحياة السياسية للمجتمع » .

وقال : « هناك نوعان من الصحفي الفلسطيني » : الاول على الارض والآخر تحت الارض وهو لاء هم الذين يحتاجون ونلعب مع الاسرائيليين لعبة الاستفهامية . فهم يريدوننا ان نبرر مزاعمهم حول اليمارия الاحتلال ولكننا نريدها ايضا ، وصحافتنا تراقب بشكل كبير جدا وقرأونا اعتادوا على هذا للدرجة انهم تعلموا ان يقرأوا ما بين السطور .

وقال ان بطاقات الهوية للصحفيين لا تقدم اي حماية من مضائقات السلطات ، ولكنها تعود الى مشكلة البطاقة الخضراء التي تمنع الناس من الصفة الغربية وغزة من السفر الى القدس للعمل . « فأغلبنا ، ربما أكثر من ٥٠٪ يأتي من الصفة الغربية وغزة للعمل » .

* ويوافق محمد المشواхи على ذلك « فللجمعية ٥٠ عضوا يعيشون في غزة وحوالي ٩٠٪ منهم ليس لهم حق السفر ، فيحتاجون لتصريح خاص لزيارة القدس » قال ونتيجة لذلك فان حوالي ٢٢ صحفيا خارج العمل ويلومون جمعية الصحفيين العرب على عدم تقديم المساعدة . وقد اغلقت صحيفته لمدة سنة ويعمل تحت ظروف صعبة . « وليس لنا أن نستخدم الفاكس في مكاتبنا » .

* أحد الصحفيين الذين خاطروا اللقاء مع الوفد ، كان نايف حشمون فتحدى حظر السفر وقام برحلة من مكتبه بالخليل للقاء الوفد بالقدس .

وهو ما يعني بأن الفلسطينيين الشبان غير قادرین على تعلم المهارات الصحفية في المناطق المحتلة . فعلى الطلاب من الصفة الغربية ان يذهبوا الى القدس من أجل التعليم الصحفى ، ولكن حظر السفر والقيود الأخرى يجعل ذلك صعبا ، قال ، ان مكتبه بالخليل قد منع عمدا من تركيب تليفون لست سنوات .

ويعد ابراهيم القراعين الى مشكلة الرقابة . « لأن الرقابة تغطي كل مواضيع الامن عموما ، فعليها ان تقدم كل شيء الى الرقيب . وحسب السلطات فان كل الذين سجنوا خلال الاوامر الثلاثة ونصف الماضية من الانفاضة هم «نشطاء» . والصحفي أحد الشطاء بالطبع » قال .

ويستطيع المرء ان يكتب رواية حول الاجراءات التي يجب ان تتبعها لكي تحصل على ترخيص من وزارة الداخلية بالقدس لاصدار جريدة ، فعندما تقدم الطلب ، فعليك ان تنتظر سنوات من أجل الجواب . وخلال هذا الوقت ستختضع للتحقيق ، حول كل جوانب النشرية ، ترتيبات التمويل ، الناس ورائها ، اتصالاتك واذا منحت الترخيص ، تصبح فورا عرضة للمضايقة .

وفي اليوم الذي تتلقى الترخيص ، تستدعي لرؤية الرقباء العسكريين الذين يبلغونك بان عليك ان تقدم كل شيء للرقباء . وتحتاج الى ترخيصين اضافيين من أجل توزيع نشرياتك في غزة والضفة الغربية .

« وطال الوقت ، هناك امكانية دائمة لالفاء حقك في النشر » .

ومع ذلك ، فقد ظل ، مثل زملائه ، متخديا « فمن الافضل ان ننشر جريدة مهما كانت فقيرة من عدم النشر على الاطلاق ، فيبدون صحف منشورة او مكاتب لن تكون لنا اي نقطة اتصال بالمرة » .

* المصوّر العامل الذي يوجد غالبا على خط النار ، هو هاني سرحان ، فهو يتمّم السلطات الاسرائيلية بمنع المصوّرين من التقاط الصور باعلام « منطقة عسكرية مغلقة » على أي منطقة نشطة . وقال ان كثيرين من الصحافيين قد ضربوا ، وهناك حوادث عديدة لمصادر الافلام .

« الرقباء لا يسمحون بنشر صور العنف لأنهم يزعمون أنها تشجع الانفاضة ، قال كما أن المنافذ الأخرى للصور الاخبارية محدودة أيضا . « وأحيانا يقال لنا لا نتعاون مع الصحافة الأجنبية » .

٣ - وجهات نظر من الضفة الغربية :

نابلس مركز رئيسي في الجزء الشمالي من الضفة الغربية وكانت مركزا للنشاط أثناء الانفاضة ويعمل حوالي ٢٠ صحيفيا في المدينة ، سواء بالعمل للصحف المحلية او لدعم الوكالات وتقديم الخدمات المكتبية

الصحفية ، والصحافة هنا لتفطية الانفاسة ، واكثرها مكرس للتلذذيون . مقابلة مع شاهر سعد ، السكرتير العام لاتحادات العمال في المناطق المحتلة . سمر اسماعيل شنار وحسام القرح ، من مكتب نابلس للخدمات الصحفية مجذ ابو عرب ، مراسل الشعب ، محمد عبد الرحمن علوش ، صحفي حر للـ (C.P.S.)

* يشتكي اتحاد العمال من ان عليه ان يعمل تحت ضغط رسمي يعتبر . وقال شاهر سعد ان الاجتماعات حضرت فجأة ومنع الحاكم العسكري في نابلس احتفالات اول مايو العادية ، وتضيق النقابات للمضايقات اليومية من الرسميين والعسكري ، قال .

وكان الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية خطرا جدا . « في ١٩٨٠ كانت قوتنا العاملة ١٥٥ الفا ، واليوم تبلغ قوتنا العاملة حوالي ٤٣ الفا . فهناك بطالة عالية جدا وعاد فلسطينيون كثيرون أثناء حرب الخليج » قال .

وقال ، ان السياسة الاسرائيلية هي « عملية تدمير اقتصادي » خلقت مجتمعا تابعا بالكامل ، اسيء لا حول له ولا قوة ، ولا يشك ان اثر حرب الخليج وتدور الاستثمارات في الحياة الاقتصادية بالمناطق المحتلة وترزيد استخدام العمال الاسرائيليين المهاجرين ، كانت عوامل اساسية في التدهور الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني .

والوضع بالنسبة للصحفيين صعب بالمثل ، وصار اسوأ بـ . التدخل الرسمي غير الشرعي العشوائي وذكر حسام القرح عملا ارتكبه الجنود الاسرائيليون في الأسبوع الماضي . فاتهم الجنود باستعمال الطلقات النارية والغاز المسيل للدموع لتخويف الناس في يوم السوق المزدحم .

وقدم وجهة نظر « حول دور الصحفيين بالمنطقة » . عندما نرى مثل هذا الوضع ، فمن واجبنا ان نعلم الصحافة الجماهيرية ، ونحن مهتمون بان نعلم الصحافة المحلية والدولية .

وهذا الدور للمخبر مع العالم الخارجي ، وخاصة مع الصحافة الدولية ، ما يجعل الوكلالات الحرة والصحفيين المستقلين مصادر هامة للمعلومات بالنسبة للصحافة الأجنبية وتضع في اهتمامها ايضا ما تفعله السلطات تجاه عملها . فالصحفيون يشعرون بالاحساس بعدم الحصانة امام ما تقوم به السلطات العسكرية ووكالات الدولة بانتظام ضدتها .

* وادعى احدى مراسلات الشعب في نابلس ، مجد ابو عرب ، ان السلطات الاسرائيلية حرمتها دائمًا من رخصة السفر الى القدس . ومنعت من دخول المدينة لثلاث سنوات . وزعمت انها ممنوعة من تركيب هاتف في بيتها . وقالت ان سبعة آخرين من زملائها يواجهون صعوبات مماثلة .

« وبالطبع ، فان لهذه الاعمال تأثيرها على نشاطنا كصحفيين . ونعتقد ان ما قامت به الحركة الدولية الصحفية لم يكن كافيا ، لمواجهة هذه المشكلة » قالت .

وقالت « ان عائلات كاملة تواجه المشاكل الناتجة عن عملية التخويف : فأخوها لم يعط ترخيصا للسفر الى اليونان من أجل الدراسة ، وزميل حكم عليه بالاعتقال الاداري ، واختها لم ت能得到 تصريحا بالسفر الى الاردن للدراسة » .

وكان استخدام الكارت الاخضر شكلا شائعا من القيود على الحركة ، من قبل السلطات . وقالت ان بعض الصحفيين من جمعية الصحفيين العرب يحملون بطاقات صحافة الفدرالية الدولية للصحفيين قد اظهروا للجنود ، ولكنهم رفضوا باعتبارها مؤهلات غير كافية .

* وأكدت سمر اسماعيل سنار من مكتب نابلس الصحفى هذه المشكلة . « احد زملائي اظهر البطاقة الصحفية للفيدرالية الدولية واعتقل ذلك اليوم » .

* أحد ضحايا العنف قبل يوم واحد من وصول البعثة كان محمد عبد الرحمن علوش ، عمره ٢٢ سنة ، مصور يعمل لشبكة (C.P.S) الامريكية . وكان قد اصيب بالرصاص يوم ٨ مايو عندما كان يصور مظاهرة قام بها ١٠٠٠ من الشبان في مدينة نابلس القديمة . وكان الاحتجاج بسبب تأجيل الانتخابات من قبل السلطات ، وشارك الطلاب من كل المدارس المحلية في المظاهرة .

« رأني جندي التقط صورة له . و كنت مختبئا وراء سيارة ، وكان على بعد حوالي ٣٠ مترا مني فطلق النار عمدًا على رجلي ، و جذبني الجنود فحاولت الفرار ، و ساعدهم مجموعة من الصحفيين السويديين ونقلت الى المستشفى » قال .

وجاء الجنود لمقابلته في المستشفى لاحقاً . ولكن لم يتخذ اجراء حول الحالة . « انها لاتستحق الشكوى ، فنحن نعرف الا ملجاً لنا ، ولا حيلة لنا مع مثل هذا الوضع . قال واجرى له الاطباء عملية في ساقه ، ولكنهم لم يتمكنوا من ازالة كل شظايا الرصاصة ولن يتمكن من المشي لبعض الوقت من الزمن .

* أحد الرجال الذين حوكموا في محكمة علنية ، هو سامي الكيلاني ، عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد الكتاب الفلسطينيين وهو طبيب «أخذت الى المحكمة في ١٩٨٣ واتهمت بكتابة قصائد محرضة . ولكن القضية فشلت وبسبب فشل القضية القانونية ضدي اخذت الى الاعتقال الاداري ، قال وقد دخل الاعتقال عدة مرات وخضع لل اعتقال بالمدينة . ومنذ ١٩٧٨ وهو من سجناء الضمير الذين تبنتهم منظمة العفو الدولية .

استنتاجات

وتظل كلمات تقرير البعثة الاولى للفيدرالية الدولية في ١٩٨٤ صحيحة وذات موضوع اليوم : « يجب ان يكون واضحا للجميع ان المشاكل التي تواجه الصحفيين والصحافة في القدس الشرقية والمناطق المحتلة ، عبارة عن جزء واحد فقط من المشكلة الاكبر بكثير التي يمكن ان تحل فقط على المستوى الدولي » .

ولكن البعثة وجدت ، كما كان الحال قبل سبع سنوات ، ان الرقابة العسكرية انما تعمل فقط لزيادة الاحساس بالامر بين الصحفيين العرب وقرائهم ، بأن الحق بالمعرفة وبالتالي الحق في نقاش مسألة تقرير المصير الوطني منوعة عليهم ليس لسبب سوى المصالح السياسية الاسرائيلية الداخلية .

واستمر نظام الرقابة العسكري الاسرائيلي القاسي ، بمستوى ادنى او اكثرا لسنوات كثيرة ، بغض النظر عن التغيرات في تكون وجيا الاتصال التي جعلت اداة الرقابة المحلية الضحلة تبدو بائسة وعقيمة ، كما اظهرت التغطية الصحفية لحرب الخليج .

ومن الطبيعي بعد هذه السنوات من الرقابة ، ان يتعلم المحررون والصحفيون المجربون العيش مع الاحباطات والصعوبات العملية التي تفرضها ظروف الرقابة على عملية الانتاج . واحيانا يجدون طرقا لفهم شخصيات الرقابة وتقديراتهم ومزاجهم الشخصي ، حيث يطبقون الرقابة بشكل روتيني .

واعتبارا لل الفقر المالي الشديد للصحافة الفلسطينية عموما - وخاصة بعد حرب الخليج مع تناقص عائدات الاعلانات في الصحافة العربية بشكل حاد - فمن الصعب على الصحف ان تصدر بصفحتين او ثلاثة اضافية من المقالات والاخبار الكثيفة التي تصبح ضحايا للرقابة .

ولا شك ان تعقيدات الوضع في الشرق الاوسط قد خلقت ظروفا خاصة وبالذات للاصحاب والصحفيين والصحافة الجماهيرية بالمنطقة . ولا شك ايضا ، وكما اقر احد الذين قابلناهم ، فان الصحافة الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية مشتبكان في معركة دماء ماء .

ففي حين ان المعلومات حول حوادث العنف الاسرائيلية ضد الفلسطينيين توسيع بشكل واسع، فان الرسميين الاسرائيليين يشتكون من ان الصحافة الدولية والمحلية نادراً ما تغطي بنفس المستوى العنف الداخلي بين قصائل المجتمع الفلسطيني المختلفة .

ولكن هذه الشكاوى يصعب تبريرها اعتباراً للطرق القاسية التي تستخدمها السلطات للسيطرة على المعلومات مما يجعل الصحفيين لا يثقون بالأخبار من مصادر اسرائيلية رسمية .

لقد سمع وفد الفيدرالية الدولية للصحفيين ادعاءات كثيرة حول سوء المعاملة والعنف خلال زيارته ، فزار الوفد المناطق التي يعمل بها الصحفيون وتحدث مع كل الاطراف بصرامة ، ومن المستحيل للوفد ان يضع تقييمه على اساس دعاوى فردية ، كما ان هذا غير مرغوب فيه .
ومع ذلك ، فان الوفد يعتقد ان مدى التخويف والرقابة الاجتماعية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية كبير جداً ، بحيث يجعل الممارسة الصحفية المهنية المسؤولة شبه مستحيلة .

ان الرقابة اليومية والقيود على حرية حركة الصحفيين بالمناطق المحتلة لعقبة حقيقة امام التدفق الحر للمعلومات ، وان عملية الاتهامات والاتهامات المضادة ، بالشك والانتقام ليس لها مكان في عصر اصبحت فيه آليات الشمولية والغموض التي يعمل بها ، مطلقة وراسخة .

ان الدعوة لمراقبة المعلومات والقضاء على قدرة الناس تكوين آراء امينة ومقربة من قصة حياتهم الذاتية قد اصبحت غير معقولة ابداً في العالم الحديث وقد كانت كذلك في أوروبا وفي أمريكا الجنوبية ، وكذلك ايضاً في المناطق الفلسطينية المحتلة .

وهناك شعور حقيقي في المنطقة تجاه الحاجة العاجلة لمراجعة سياسات اسرائيل المعلوماتية ، والمشاكل المحددة وال مباشرة التي تتطلب عملاً مباشراً هي :

أ - الرقابة

يعتقد الوفد ان نظام الرقابة تعسفي وغير ديمقراطي وعشوائي ولا يمكن ان يعمل وكان الرقيب الرسمي صادقاً مع الوفد باقراره بالخطأ البشري ، ولكن الرقابة العسكرية الروتينية وتطبيق المعايير المزدوجة بين الصحافة العربية والصحافة الاسرائيلية تمثل عبئاً لا يمكن احتماله بالنسبة للصحفيين العاملين ويظل مصدراً دائماً لعدم الرضا .

وان الحالات الكثيرة المسجلة عن تطبيق قواعد الرقابة وممارسة الرقابة المسقبة على الواد المترجمة من مصادر نشرت من قبل ، تجعل استمرار الرقابة غير مقبول بأي شكل .

ويعتقد الوفد ان كل الرقابة المسقبة يجب ان تلغى ، وان توضع قواعد واضحة وبلا غموض فيما يخص المعلومات السرية او الخاصة « لتصنيف امني » وان تطبق القواعد بالتساوي على كل الصحافة .

ب - وضع الصحفيين

ان دعاوى الصحفيين الفلسطينيين بأنهم جميعاً مشبوهون بأنهم « نشطاء » او مشاركون عاملون في الانتفاضة ، معقولة اعتباراً لدعوى المضايقة وسوء المعاملة الكثيرة التي يقوم بها الجنود .

وحتى لو كانت هذه الدعاوى مبالغ فيها ، فان الوفد لا يشك بأن المناخ متوتر ، وخاصة أثناء الانتفاضة ، يعني ان الصحفيين – الذين يعرفون بسهولة بسبب الميكروفونات وادوات التسجيل او معدات التصوير – أصبحوا ضحايا للتخييف العشوائي .

ومما يؤسف له ان تدعى السلطات الاسرائيلية بدون اثبات ان « النشطاء يتخفون كصحفيين » ، مما يضع كل الصحفيين العرب العاملين في خطر في المنطقة التي قد يعتبرون فيها كنشطاء ومثيرين للمشكل . وعندما يصل عدد الصحفيين الذين قتلوا خلال عام جراء اطلاق النار في نزاع سياسي واجتماعي الى هذا الحجم الذي لم يسبق له مثيل فان هذه الادعاءات غير صحيحة ان لم تكن خطيرة .

ويعتقد الوفد ان تأخير الاجراءات الرسمية لتسليم البطاقات الصحفية لا يمكن احتماله ، وان طلب الفيدرالية الدولية ذاتها الاعتراف ببطاقتها الصحفية الدولية لازال بلا جواب بعد حوالي ستة أشهر ، وهذا في حد ذاته شهادة على النظام البير وقراطي غير المقبول .

ان الوفد يعتقد ان اجراءات التصديق على بطاقات الصحفيين يجب ان تتسارع ، وان تصاريح المرور الصحفية التي تصدرها منظمات صحفية معروفة وسلطات دولية يجب ان يعترف بها .

وبعيداً عن التطبيق المتعصب لقواعد الرقابة غير الواضحة ، فان على الصحفيين ايضاً ان يتکيفوا مع تدخلات اخرى في عملهم باسم الامن التي

تمس معايير التفاهم ، وان تقييد استخدام ادنى المعدات الحديثة الاولية للصحافة الحديثة - الهاتف والفاكس ، لا يمكن قبوله بأي وضع . وان هذه الاعمال في عالم تستطيع رسالة الصحافة فيه ان تنتقل ابعد واسرع من أي وقت في التاريخ البشري غير معقوله وتمثل تعزيزاً للمخاوف من الجهل وليس حرية التعبير هو هدف السياسة الصحفية الرسمية في المناطق المحتلة .

ويعتقد الوفد ان كل الصحفيين العاملين يجب ان يكون لهم مدخل حر و كامل على هذه المعدات والتكنية التي يحتاجونها للقيام بعملهم .

ج - حرية الحركة

ان نظام اصدار البطاقات الخضراء ، الذي يحد من حرية تحرك المشبوهين او الذين اعتجزوا سابقاً لنشاطات يزعم أنها تضر بأمن اسرائيل قد ادى لقلق واسع من ان الصحفيين ، بين غيرهم ، قد حرموا عمداً من الدخول الى اماكن عملهم العادلة .

ويعتقد الوفد انه لا يجوز ان يحرم شخص من حرية الحركة ما لم يثبت بالدليل سلوكه الاجرامي او غيره في محكمة قانونية علنية .

ومن ناحية السياسة العامة ، فان الوفد منشغل بشكل خاص بالمنع القانوني المستمر للاجتماعات بين الصحفيين والناس الذين يمثلون المصالح الفلسطينية ، وخاصة اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية .

ان هذا القيد عقبة بارزة امام الحوار والتدفق للمعلومات ويجب ان يتلفى .

واخيراً ، فان الوفد يلاحظ التوجه المقلق نحو الظروف الاقتصادية التي تزداد سوءاً للصحفيين على الجانبين السياسيين المنفصلين .

وفي هذا الصدد ، فان الوضع الاقتصادي للصحافة العربية هو الاكثر الحاجا ، اذ ان البطالة العالمية وتخفيضات الاجور للصحفيين الفلسطينيين يجعلهم غير قادرين على الاستمرار . فيجب ان تتاح لهم مصادر اكبر للمساعدة في تحسين وتطوير الوضع المهني للصحفيين الفلسطينيين .

ملاحق

الملحق - ١ -

حالات قدمت للسلطات الاسرائيلية للتعليق عليها

صحفيون عرب اعتقلتهم السلطات الاسرائيلية

١٦ فبراير ١٩٩١

رضوان ابو عياش

زياد ابو زياد

محمود الرمحبي

بسام صبيحات

سعان خوري

حسن عبد ربه

فيصل محنو

حاتم عبد القادر

سرحان السلايمة

يوسف حامد

ساري التدوة

نجيب فرج

رفيق يونس مغريبي

عادل المها

ابراهيم الزعانيين

قدورة موسى

حسن سرندح

كمال الاسطل

ياسر السيد

بسام الصلحي

طاهر شريتح

محمد عمرية

نايف سويطات

عدنان ضميري

يوسف الجعبي

مكاتب صحافية اغلقت

غزوة :

معهد الاعلامية – يديره الصحفيان ابو عون وساري القدوة ، اغلق
لمدة سنة .

مكتب محمد المشوخي الصحفي – اغلق لمدة سنة .

مكتب الشرق الاوسط للصحافة – يديره الصحفي عادل الهنا
(معتقل) اغلق لمدة سنة .

مكتب غزة الصحفي – يديره الصحفي حسين الجمل ، اغلق لمدة سنة

الصفة الغربية :

مكتب حطين – يوجد في جنين ويديره نايف سويطات (معتقل) اغلق
لمدة سنتين .

مكتب انباء بيت لحم – يديره الصحفي جودت مناع ، اغلق لمدة سنتين
مكتب الشعب – في نابلس ومديره محمد عمرية (معتقل) اغلق لمدة سنة
خدمات الشروق الصحفية – يديره الصحفي رفيق يونس مرعبي
(معتقل) اغلق لمدة سنتين .

مكتب الامل – يديره الصحفي عبد الرحمن ابو عرافة ، اغلق لمدة
عامين .

المؤتمر البرلماني الدولي حول البيئة والتنمية

برازيليا ٢٣ - ٢٧/١١/١٩٩٢

(الوثيقة الختامية)

تنظيم المؤتمر

رئيس المؤتمر :

عضو مجلس الشيوخ « ماورد بينشيديس » رئيس الكونفرس
الوطني البرازيلي .

المشاركة :

الصادقون - الوفود البرلمانية للبلدان التالية :

المانيا - الارجنتين - بوليفيا - بوتسلوانا - البرازيل - الكاميرون -
كندا - التشيلي - الصين - كوستاريكا - كوبا - الدانمرك - مصر -
اسبانيا - اتحاد روسيا - فنلندا - فرنسا - الغابون - الهند -
اندونيسيا - جمهورية ايران الاسلامية - ايطاليا - اليابان - الكويت -
لبنان - ماليزيا - المكسيك - النiger - النروج - بنما - باراغواي -
الفيليبين - بولونيا - البرتغال - الجمهورية العربية السورية -
جمهورية كوريا - المملكة المتحدة - رواندا - السويد - سويسرا -
سورينام - تايلند - تونس - تركيا - اوروجواي - فينيزوبيلا -
زمبابويه .

الراقبون : ممثلون من :

منظمة الامم المتحدة - صندوق الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف) -
صندوق الامم المتحدة للسكان - صندوق الامم المتحدة للمرأة - برنامج
الامم المتحدة للبيئة - برنامج الامم المتحدة للتنمية - منظمة الامم
المتحدة للفضاء والزراعة (الفاو) - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم
والثقافة (اليونيسكو) - منظمة الصحة العالمية - البنك الدولي لاعادة
الاعمار والتنمية (البنك العالمي) - جامعة الدول العربية - الجمعية
البرلمانية لمجلس اوروبا - برمان منطقة الامازون - الجمعية الدولية
لبرلمانيين الناطقين بالفرنسية - فلسطين - الصندوق العالمي للطبيعة -
تجمع المنظمات البرازيلية غير الحكومية الى مؤتمر الامم المتحدة حول
البيئة والتنمية . ٩٢

مدعو الشرف : عضو مجلس الشيوخ « كوتنهو خورخيه » وزير
البيئة في البرازيل .

اللجنة التحضيرية :

الرئيس : السيد « روبياسيلار » ، عضو مجلس الشيوخ ، رئيس
المجموعة الاتحادية البرلمانية البرازيلية بالوكالة .
ممثل المجموعة المستضيفة : السيدة « ريتا كماتا » عضو البرلمان ،
السيد « فيلدمان » عضو البرلمان .

اعضاء لجنة البيئة في الاتحاد البرلماني الدولي (١ بـ د) :

السيدة « ليني فينتر » (المانيا) ، السيد « ارنولدو خوسيه
غابالدون » (فينيزويلا) .

الخبراء :

السيد « الان كلير » ، منسق مكتب الاعلام حول التغيرات المناخية ،
منسق مركز الامم المتحدة للمعونة البيئية الطارئة - السيدة « لسي
ا. كمبال » ، مشاوره ، القانون الدولي والمؤسسات الدولية - السيدة
« لوينز لاسوند » ، ملحقة بالعلاقات الخارجية ، صندوق الامم المتحدة
للسكان - السيد « كيفن ليونيت » (بدلا من السيد « شارل آرون

كلارك ») مدير ، قسم سياسات الوقاية - الصندوق العالمي للطبيعة السيد « أنيل ماركانديا » مكلف بالبحث ، معهد هارفارد للتنمية الدولية السيد « جيفري أ. ماك نيلي » ، المسؤول الأول في الوقاية ، الاتحاد العالمي للطبيعة .

لجنة الصياغة :

الرئيس : السيد س. هولمارك (النروج)

المقرر : السيد ف. فيلدمان (البرازيل)

الاعضاء : السادة أ. عباسبور تهراني فرد (جمهورية ايران الاسلامية) - م.أ. بابي (الهند) - ل. كلارك (كندا) - هـ. الصيرفي (مصر) - السيدة م. غانسفورت (المانيا) - السادة م.أ. غونزالس (كوستاريكا) أ. جمساي نا آيوديا (تايلاند) - ر. لينياني (اوروجواي) - ل.هـ. ماكيجيكينيني (بولتسوانا) - ت. سنديكوبابو (رواندا) .

أعمال المؤتمر : بدأت أعمال المؤتمر يوم الاثنين في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) بعرض لنتائج « مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية » قدمه عضو مجلس الشيوخ السيد « كوتينهو خورخيه » ، وزير البيئة في البرازيل . وقد تلا هذا العرض نقاش عام دام بقية النهار وصبيحة ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) . وخصصت فترة بعد الظهر والغد لمناقشات حول موضوعات رئيسية في الجمعية العامة .

واجتمعت لجنة الصياغة يوم الخميس في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) لاعداد مشروع وثيقة ختامية انطلاقا من مشروع أولي سبق أن أعدته اللجنة التحضيرية كما جرى توزيعه مسبقا على مجمل المشاركون .

وقد جرى يوم الجمعة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) عرض مشروع الوثيقة الصادرة عن لجنة الصياغة على المؤتمر الذي قرر حينئذ إكمال النص بناء على اقتراح وفدي تايلاند (الفقرتان ٣٨ و ٨٧) وزيمبابويه (الفقرة ٣٢ ب) . كما قرر أيضا بـ ٤٤ صوتا ضد ٢٦ وامتناع ٣ حذف عبارة « عندما يكون ذلك ممكنا » في آخر الفقرة . وجرت الموافقة بالاجماع على الوثيقة حسبما عدلت . وتحفظ وفد ايران عن الفقرة . ووفد الكويت عن الفقرات ٢٧ و ٤٢ و ٤٣ .

**الوثيقة الختامية
الصادرة عن المؤتمر البرلماني الدولي
حول البيئة والتنمية**

برازيليا - ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢

فهرس الموارد

الفقرات

٦ - ١

مقدمة

خطة عمل برازيليا

- توصيات من أجل المتابعة والتقييم على الصعيد البرلماني ٧ - ١٦
نشاط البرلمانات والبرلمانيين ٧ - ١١
نشاط الاتحاد البرلماني الدولي ١٢ - ١٦

تحليل نتائج ريو

- اعلان ريو حول البيئة والتنمية ١٧ - ٨٧
برنامج العمل ٢١ ، اتفاقيات حول التغيرات المناخية ١٧ - ١٨
والتنوع البيولوجي واعلان مبادئ حول الغابات ١٩ - ٨٧

الابعاد الاقتصادية والاجتماعية

- التجارة والبيئة : الواحدة في خدمة الاخرى ٢٢ - ٤٠
ترويد البلدان النامية بالموارد المالية المناسبة ٢٥ - ٢٦
التنمية البشرية ومكافحة الفقر والدينامية السكانية ٢٧ - ٣٢
وصحى الاستهلاك غير القابلة للاستمرار ٣٣ - ٣٤
تقليص المخاطر الواقعة على الصحة من جراء التلوث ٣٨ - ٤٠
والتهديدات البيئية
تشجيع نموذج منشآت بشرية قابل للعيش ٣٥ - ٣٧
تكامل عملية اتخاذ القرارات حول البيئة والتنمية

٦٥ - ٤١	حماية الموارد وادارتها من أجل الفياث التنمية
٤٥ - ٤١	حماية الجو
٤٧ - ٤٦	تصور تكاملی لتخطیط وادارة الاراضی
٥٠ - ٤٨	مكافحة قطع الحراج
٥٢ - ٥١	مكافحة التصحر
٥٦ - ٥٣	تنوع الاحیائی والتکنولوجیا الاحیائیة
٦٠ - ٥٧	حماية المحيطات والمناطق الساحلية وادارتها
٦٢ - ٦١	دراسات اولیة متكاملة لاصلاح ادارة واستخدام موارد المياه العذبة
٦٥ - ٦٣	ادارة النفايات
٦٧ - ٦٦	تعزيز دور المجموعات الرئيسية
٨٧ - ٦٨	وسائل التنفيذ
٧٢ - ٦٨	موارد وآليات مالية
٧٥ - ٧٣	نقل التقنيات العقلانية على المستوى البيئي وخلق الطاقات
٨١ - ٧٦	تدابير مؤسسيّة دولية
٨٤ - ٨٢	اعلام يخدم اتخاذ القرارات
٨٧ - ٨٥	رفع سوية التربية من أجل تنمية دائمة

ملحق :

اعلان ياوندي :

البيئة والتنمية : آراء البرلمانيين حول التوجهات الاساسية لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية وحول الافق المستقبلية التي يؤذن بها .

مقدمة

١ - شكل مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية نقطة انطلاق لعمل يرمي الى اقامة نماذج تعايش اجتماعي مبني على النزوع الدائم الى السلام والمتطلبات الاخلاقية لصون الكرامة الانسانية وضرورة تأمين امكانية العيش والانتاج على سطح كوكبنا . وان مؤتمر الاتحاد البرلماني ليحيي حكومات العالم وحكومة البرازيل ، البلد الضيف ، بصورة خاصة وكذلك امانة مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية على العمل التاريخي الذي نهض به مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية .

٢ - لم يكن في نية مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية الاكتفاء باعادة توجيه هذا القطاع او ذلك على صعيد النشاط الاقتصادي او تقديم حلول مؤقتة ؛ فقد جهد بالاحرى في اعادة تحديد مفهوم التنمية واقامة اسسها على مبادئ العقلانية والتضامن والانصاف وذلك كوسيلة تضمن للجميع بشكل دائم شروطاً معيشية مرضية .

٣ - لقد آن الاوان ، بعد ما تم انجاز ذلك ، لدفع المسيرة الى الامام وتحمل المسؤوليات الضخمة التي أبرزها المؤتمر لجميع البلدان آية كانت ، وذلك دونما التباس . فقد غطى مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية مساحة واسعة من الموضوعات ولذلك اختار المؤتمر الحالي أن يمحور تفكيره حول الاجراءات التي تعكس العناصر الرئيسية في اعلان ياونده ، هذا الاعلان الذي عبر فيه البرلمانيون المشاركون في الاتحاد البرلماني الدولي الى ٨٧ عن وجهات نظرهم حول التوجهات الكبرى لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية والآفاق المستقبلية التي يفتحها (الملحق) .

٤ - لقد وضعت نتائج مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية عملياً

دونما اسهام مباشر من البرلمانات . ولكن وضع هذه النتائج موضع التنفيذ يستدعي عمل البرلمانات ، لا لاسباب شكلية فحسب، بل لسد الثغرات وإضفاء البعدين السياسي والعملي ، والبرلمانيون أقدر من يستطيع تحديدهما ، وسوف ينخرطون في فئتين كباريين من اجراءات المتابعة :

- اولا ، الاجراءات التي ينبغي أن تكون لها آثار خيرة على المستوى الوطني تحديدا ، وتلك التي ينبغي أن تنتفع أثرا تراكميا على الصعيد العالمي وتلك التي ينبغي أن تشكل نماذج مفيدة .

- ثانيا ، لا بد أن يحرصوا على أن تيسر المواقف المتخذة والبرامج المدعومة من جانب الحكومات التنمية الدائمة في العالم أجمع .

٥ - فالبرلمانيون هم الذين يمنحون أو لا يمنحون الشرعية السياسية لعمل المجتمع ، ولأنهم مكلفوون بهذه المسؤولية الجوهرية فانما تعزو اليهم أولا الاجيال الحاضرة والآتية نجاح أو فشل التنمية المستمرة .

٦ - لقد كان هدف المؤتمر الحالي تقييم نتائج مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية بالقياس الى الافكار الواردة في اعلان ياووندہ ، وتحديد مجالات عمل تحمل صفة الاولوية - ولا سيما على الصعيد البرلماني - واقتراح آليات متابعة وتقييم . وقد أقر المشاركون في ختام المؤتمر « خطة عمل برازيليا » وأبدوا وجهات نظرهم وتوصياتهم حول نتائج مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية .

خطبة عمل برازيليا

نوصيات من أجل المتابعة والتقييم على المستوى البرلماني

تحرك البرلمانات والبرلمانيين :

٧ - يدعو المؤتمر البرلمانيات والبرلمانيين دعوة ملحة الى الحرص على متابعة وتعزيز المسيرة التي بوشر بها في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية ويوصيهم من أجل ذلك باتخاذ الاجراءات التالية على الصعيد الوطني :

ا) الحرص على أن توقع الدول التي لم تفعل ذلك بعد ودنسما ابطاء ، الاتفاقية حول التنوع البيولوجي والاتفاقية – الاطار حول التغيرات المناخية وتصدق هاتين الوثيقتين بأسرع ما يمكن .

ب) الحرص كذلك على أن تصدق الدول وثائق أخرى اقليمية وعالمية تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستمرة أو أن تنص عليها ، لدى الاقضاء ، ويتناول ذلك بشكل خاص :

– الاتفاقية حول قانون البحار .

– اتفاقية « بال » حول مراقبة حركة النفايات الخطيرة عبر الحدود وازالة هذه النفايات .

– اتفاقية ثيينا حول حماية طبقة الاوزون ، وبروتوكول مونتريال وتعديلاته عام ١٩٩٠ والاعوام التالية .

ج) اقرار تشريع له صفة التأهيل واعادة النظر في التشريع القائم – وتعديلاته لدى الاقضاء – كي نضمن من جهة انسجامه مع الالتزامات الواردة في هذه الوثائق والتفق عليها في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية ، ومن جهة أخرى تسهيله احترام هذه الالتزامات لا الح Howell دون ذلك .

د) اعادة النظر في التشريع القائم – وتعديلاته لدى الاقتضاء – على ضوء التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية الحالية .

ه) النظر في التشريع الوطني والبني والاصول الادارية ولاسيما تلك المتعلقة بدراسات الاثر الواقع على البيئة – وتعديلاتها لدى الاقتضاء – من أجل ايجاد طريقة في اتخاذ القرارات ناجعة ومتکاملة ورسم سياسات على صعيد الاقتصاد والموازنة تسهل التنمية المستمرة .

و) اقرار احكام تشريعية تضمن مشاركة الاشخاص والتنظيمات المعنية مشاركة فعلية في عملية اتخاذ القرارات .

ز) دعم انشاء لجان وطنية مؤلفة من ممثلين عن المؤسسات العامة المعنية والبرلمان ثم عن منظمات غير حكومية وعن القطاع الخاص ومجموعات مصالح أخرى ، حسبما تدعوا الحاجة ، وتتكلف بوضع وتشجيع سياسات وخطط عمل متکاملة في مجال البيئة والتنمية .

ح) الحرص على أن يتعرّز اعلان « ريو » ويصبح « ميثاقاً للأرض » حقيقة يقدم لفرض اقراره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٥ بمناسبة الذكرى الخمسين لميلاد المنظمة .

ـ من أجل تيسير تحقيق هذه المهام وجعل عملية المتابعة التي تقوم بها البرلمانات أكثر نجاعة ولا سيما بواسطة وظيفتها الرقابية ، يوصي المؤتمر أن تبادر هذه البرلمانات :

ـ ١) الى اعادة النظر في اختصاصات لجانها لضمان أن تتم معالجة جميع المسائل والمشكلات المرتبطة بالبيئة والتنمية معالجة متکاملة .

ـ ب) والى اقامة لجنة برلمانية للبيئة والتنمية تحقيقاً لهذه الغاية تكون مهمتها ضمان دراسة أولية متکاملة ، او الى اعادة النظر في مهمة اللجان البرلمانية القائمة التي تبحث أمور البيئة للتأكيد أنها تقوم فعلاً بهذه الوظيفة .

ـ ج) والى دعوة السلطات الوطنية المختصة الى ان تقدم لها بانتظام تقارير كاملة حول سياسة حكومتها واجراءاتها – المتخذة

والمنوي اتخاذها - لتنفيذ نتائج مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية .

د) والى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين النساء وجميع الذين يشكون بعامة من تمثيل غير كاف في البرلمان من المشاركة مشاركة كاملة في دراسة التشريع الوطني المتعلق بتحقيق التنمية الدائمة ولضمان أن تؤخذ مشاركة النساء التامة والكاملة في الحسنان في التشريع الوطني والبني والاجراءات الادارية وفي اللجان الوطنية ولدى اعداد التقارير .

٩ - واذ يأخذ المؤتمر في اعتباره الروابط الوثيقة القائمة بين السكان وممثليهم المنتخبين ، فإنه يوصي بأن يضاعف البرلمانيون جهودهم للفت انتباه الجماهير الواسعة ومجموعات المصالح الخاصة الى مسائل البيئة والتنمية . وفي هذا السياق يوصي المؤتمر باللجوء الواسع الى صوت الجماهير فيما تؤخذ في الحسنان وجهات نظر المجموعات المحلية و حاجاتها .

١٠- ان تطبق الاتفاقيات وبرنامجه العمل ٢١ يتطلب موارد مالية وتقنية ، ويوصي المؤتمر بأن يلتزم البرلمانيون بممارسة نفوذهم بغية اعادة تخصيص الموارد اللازمة للمشاريع الوطنية التي توالي الاولوية للتنمية الدائمة . وينبغي لهم أن يحرصوا ، في البلدان المتقدمة على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة في قيمة الارض حول نقل الموارد التقنية والمالية اللازمة للاسهام في تنمية كامل كوكبنا الارضي تنمية دائمة .

١١- ويوصي المؤتمر البرلمانيين والبرلمانيين باتخاذ الاجراءات التالية على المستوى الدولي :

١) تبادل المعلومات حول الاجراءات المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية على الصعيد الوطني ، وبخاصة حول القوانين الجديدة أو المعدلة .

ب) المطالبة ، حيثما كان ذلك ممكنا ، وبالطرق القانونية ، أن تم استشارتهم لدى صياغة المواقف الواجب اتخاذها في الاجتماعات والفاوضات الدولية وأن يشاركوا في الوفود الوطنية .

ج) تشجيع التعاون الاقليمي بين البرلمانيين فيما يتعلق بالسياسات والاجراءات الواجب اتخاذها لتسخير التنمية الدائمة في اطار الجمعيات او المؤسسات البرلمانية الاقليمية .

د) العمل من أجل أن تقوم البلدان المعنية بالتنسيق بين التشريعات التي تتناول المشكلات البيئية التي تتجاوز الحدود .

ه) الحرص على أن تتعاون حكوماتهم مع لجنة الأمم المتحدة للتنمية الدائمة وتقديم لهذه اللجنة بانتظام أوراقاً أو تقارير وطنية حول النشاطات التي بوشر بها لوضع برنامج العمل ٢١ موضع التنفيذ .

و) الحرص على توفير اعلام يتسم بالراهنية حول تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتغييرات المناخية والتنوع البيولوجي عن طريق هيئات مختصة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى اطلاع البرلمانيات على التقدم المحقق بغية تبني اتفاقيات حول الغابات وصيد الاسماك .

تحرك الاتحاد البرلماني الدولي

١٢ - يوصي المؤتمر المجموعات الوطنية في الاتحاد البرلماني الدولي برفع الوثيقة الختامية الحالية إلى برلماناتها ولجانها المختصة وكذلك إلى المؤسسات والحكومات ذات الشأن .

١٣ - ويوجه المؤتمر كذلك دعوة ملحة إلى أعضاء الاتحاد لنشر النتائج الحالية بصورة واسعة وبخاصة عن طريق تبليغها إلى وسائل الاعلام ومجموعات المصالح المختلفة والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة .

١٤ - كما يدعوا سائر المجموعات الوطنية إلى اعلام الاتحاد البرلماني الدولي عن الاجراءات التي اتخذها برلمان وحكومة كل من بلدانهم لتطبيق توصيات المؤتمر الحالي ، وكذلك عن كل أمور جديدة يتعلق بها حتى يمكن أن تكون هذه المعلومات موضوع اهتمام أعضاء المنظمة .

١٥ - ويبحث المؤتمر كذلك الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ الاجراءات التالية :

أ) رفع الوثيقة الختامية الحالية الى الامم المتحدة وجميع المنظمات الدولية والاقليمية المعنية ، بما فيها الجمعيات والمؤسسات البرلمانية .

ب) التفكير في تنظيم اجتماعات متابعة ، ولا سيما على الصعيد الاقليمي ، ضمن منظور تبادل المعلومات وتقدير التقدم المحقق وتعزيز السياسيات والاجراءات المتخذة .

ج) التفكير في ادراج مسألة شمل النساء واهتماماتها وطموحاتها بعمليه تنفيذ نتائج مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية على جدول أعمال أحد مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي القريبة .

د) نشر جدول دولي يتضمن اللجان البرلمانية التي تعالج البيئة ضمن منظور التنمية الدائمة بغية تيسير الاتصالات والتبادل بين هذه الهيئات .

هـ) دعوة لجنة البيئة في الاتحاد الى ان تقدم الى الهيئات القيادية فيه مقترنات واضحة حول اجراءات ملموسة اخرى يمكن أن تتخذها المنظمة لدعم مسيرة مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية ، ولا سيما :

ـ بتقديم الدعم للجنة التنمية الدائمة .

ـ وبجمع ونشر المعلومات حول النشاطات البرلمانية .

ـ وبمتابعة عملية التصديق وتقدير تطبيق الاتفاقيات حول التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية .

ـ وبدراسة الروابط القائمة بين البيئة والتجارة الدولية ، وذلك بصورة خاصة من اجل المفاوضات المتعددة الاطراف المقبلة حول التجارة .

١٦ - وختاما ، يدعى المؤتمر المجموعة الوطنية البرازيلية الى الحرص على تقديم الوثيقة الختامية الحالية الى الجمعية العامة للامم المتحدة .

تقييم نتائج «ريو»

اعلان «ريو» حول البيئة والتنمية

١٧ - منذ بدء العملية التحضيرية اتخذ قرار بأن يعبر مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية عن اهتمام وتصميم جميع البلدان المشاركة عبر اعلان واضح وحازم للمبادئ التي ينبغي أن تحكم العلاقة بين البيئة والتنمية . ذلك أن اعلان «ريو» يمكن اعتباره بمثابة ملخص عام لاهتماماتنا المشتركة بالمستقبل والمبادئ التي يجدر أن توجه تحركنا .

١٨ - يوصي المؤتمر بأن تعد الدول ، انطلاقا من اعلان «ريو» ميثاقا واضحا وملزما يشتمل على المبادئ الاساسية الواجب التقيد بها لضمان امكانية العيش على كوكبنا ويشدد اكثر على مفاهيم المسؤولية والانصاف والترابط والتعقيد . ويلفت المؤتمر بهذا الشأن انتباه الدول الى «اعلان ياوندہ» الذي يحوي اعلانه مبادئه كاملا من أجل كوكب قابل للعيش ، والى أعمال لجنة قانون البيئة في الاتحاد العالمي من أجل الطبيعة ، هذه اللجنة التي تعد وثيقة تستطيع الحكومات استلهامها .

برنامج العمل ٢١ والاتفاقيات حول التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي وأعلن مبادئ حول الغابات

١٩ - أوصى اعلان ياوندہ أن يتم انعكاس عدد من العناصر بصورة عامة في برنامج العمل ٢١ . فقد أوصى أن يشمل هذا البرنامج أحكاما

واضحة تحدد أهدافا قابلة للقياس وأولويات واستحقاقات دقيقة ، وأن يقترح إجراءات تتخذ على المستويين الوطني والإقليمي وتحركا منسقا للمؤسسات الدولية ، وأن يعين بوضوح الأطراف التي يقع عليها الاضطلاع بهذا أو ذاك من الالتزامات المتفق عليها .

٢٠ - يوصي المؤتمر أن تمنح لجنة التنمية الدائمة الاولوية لتجديد منتظم لبرنامج العمل ٢١ ولتحديد أهداف قابلة للقياس ولوسيط جدول زمني وأهداف واضحة . ويحدّر باللجنة من أجل ذلك أن تستوحي خطط تطبيق برنامج العمل ٢١ الوطنية والإقليمية والدولية وأن تتعاون مع اللجنة المؤسساتية المشتركة الجديدة من أجل التنمية الدائمة وأن تأخذ في اعتبارها المتطلبات الواردة في الاتفاقيات حول التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي .

٢١ - ويقر المؤتمر بأنه لا بد ، من أجل تغيير ترتيب الأولويات في ادارة موارد العالم المحدودة ، كما ينادي بذلك اعلان ياونده ، من أن نأخذ في كامل اعتبارنا الآثار الخاصة الواقعية على المرأة من جراء القرارات والإجراءات وتخصيص الموارد .

ويوصي المؤتمر بـذلك أن يتم تفسير وتطبيق جميع تقييماته ونوصياته انطلاقا من ضرورة أن نأخذ في الحسبان تحديد آثارها الخاصة على النساء وضمان أن تقود التنمية الدائمة إلى الانصاف .

الابعاد الاقتصادية والاجتماعية

التجارة والبيئة ، الواحدة في خدمة الأخرى

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٢)

٢٢ - ان تعاظم التدفقات التجارية ضروري لبلوغ التنمية الدائمة وتحسين المستويات المعيشية في البلدان النامية . بيد أنه لا بد من الحرص باستمرار على أن تعرف المؤسسات الاقتصادية الدولية من أمثال « الفات » و « الكنوسد » (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) ومختلف المجتمعات الإقليمية اعترافا منتظما بترتبط

الاعتبارات البيئية والتجارية وبخاصة الترابط بين التزايد على المدى الطويل للتدفقات التجارية وانتاجية الموارد الطبيعية . كما يبدو من الضروري كذلك الحرص على أن لا تشكل المعايير البيئية حجة لانتهاج الحماية .

٢٣ - ويوصي المؤتمر بأن تبادر جميع البلدان الى دراسة النتائج الاقتصادية والبيئية للمفاوضات التجارية الجارية وبأن تأخذ الاتفاques التجارية المتعددة الاطراف والثانية الطرف تماما في حسابها الآثار البيئية .

٢٤ - كما يوصي المؤتمر أيضاً بأن تقوم الدول باصلاح السياسات الاقتصادية التي تعوق التنمية الدائمة ، وبخاصة السياسات التي تفضي الى ممارسات تجارية تمييزية وتقيد دخول الاسواق وعدم استقرار اثمان المنتجات الاساسية واعانات الدعم غير الواجبة للإنتاج الزراعي والممارسات التجارية التقيدية .

تزويد البلدان النامية بالعطاءات المالية المناسبة :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٢) (راجع كذلك الفقرات ٦٨ الى ٧٢)

٢٥ - أقر مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية أن تنفيذ برنامج العمل ٢١ انما يفترض منح الدول النامية موارد مالية جديدة واضافية هامة . كما يجدر تأمين سهولة أكبر لبلوغ هذه الدول التكنولوجيات الملائمة ، اذ تلك هي العوامل الرئيسية التي يرتبط بها نجاح او فشل تنفيذ برنامج العمل ٢١ في البلدان النامية .

٢٦ - ويبحث المؤتمر البلدان المصنعة على تحقيق الهدف القاضي بتخصيص ٧٠٪ من الناتج الوطني الاجمالي للمعونـة العامة للتنمية من الان وحتى عام ٢٠٠٠ والى منح موارد مالية جديدة واضافية لتفطـية الكلفة الاضافية التي ستـقع على كاهـل الدول النـامية من جراء مكافحة تدهور البيـئة على المستوى العالمي . ويوصـي بـأن يجري تقييم ربحـية ونجـاعة البرـامج الحالـية لـعونـة التـنـمية بـعنـيـة كبيرة بغـية زـيـادة فـائـدة هـذـه البرـامـج لـكـل وـحدـة تـكـلـفة وـأن يتـسـم تـقـليـص دـيـون الـبلـدان النـاميـة التجـارـية والـعـامـة عن طـرـيق الـحسـومـات

أو تحرير الشروط . وينبغي اعطاء الاولوية بهذا الشأن لتخفييف دين الدول الاقل تقدما ، كما ينبغي ، كلما امكن ذلك ، ان يرتبط تخفيض الدين ببرامج تيسر التنمية الدائمة .

التنمية البشرية ومكافحة الفقر والдинاميكية السكانية وصيغ الاستهلاك غير القابلة للاستهمار :

٢٧ - يرتبط تأثير الانسان على الطبيعة بعدد الافراد وحجم الطاقة والموارد التي يستخدمها او يهدّرها كل فرد . ومن الضرورة بمكان ، من أجل بلوغ التنمية الدائمة - تحسين نوعية الحياة مع احترام الحدود الفيزيائية للكرة الارضية - أن نعي بصورة أفضل تعقيد المشكلات المرتبطة بالبيئة والنمو السكاني واستهلاك الموارد والفقر من جهة ، وأن ننظر من جهة ثانية الى التنمية من منظور جديد . ولا بد أن نسلم تسليماً أوسع بأن التنمية البشرية التي تأخذ في اعتبارها الابعاد المادية والفكرية والروحية للانسان انما هي شرط سابق لقابلية العيش .

٢٨ - ان تعاظم الفجوة التي تفصل بين الاغنياء والفقرا - بين بلد وآخر وفي داخل البلد الواحد - أمر لا يمكن القبول به . والمؤتمر يوصي اذا بان تعتبر جميع الحكومات ان ضرورة تغيير سياساتها من أجل تكثيف مكافحة الفقر انما تشكل عنصراً أساسياً من متابعة مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية . ان المساعدة التقنية والمالية وايجاد فرص العمل وتعزيز الموارد البشرية وتحسين دخول الاسواق وتخفيفاً اكبر للدين ، الى جانب مشاركة السكان مشاركة واسعة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات ، وبخاصة ترسیخ وتطبيق سلوكيات جديدة انما تبدو أساسية بهذا الشأن . ولا بد من تغيير صيغ وانماط الاستهلاك على نحو تقلص معه آثارها الضارة بالبيئة ، كما لا بد من اتخاذ اجراءات صارمة على الصعيد السكاني . ان مسألة النمو السكاني يجب التطرق اليها من زاوية التنمية البشرية عامة ، بما في ذلك جانب التربية ورفع شأن المرأة وتحسين الصحة العامة والتحفيظ الاسري .

٢٩ - بغية مكافحة الفقر ينادي برنامج العمل ٢١ باعداد برامج ملائمة

لكل بلد وتتمتع بدعم دولي . ان القضاء على الفقر والجوع وتوزيع المداخيل توزيعاً أكثر انصافاً ورفع سوية الموارد البشرية لاتزال رهانات ذات أهمية عظمى . هذا ، ويحدد برنامج العمل ٢١ مكافحة الفقر على أنها خطوة أساسية الى الديمومة ومهمة تقع على عاتق البلدان كافة .

٣٠ - ويوصي المؤتمر بما يلي ذلك أن تزود كل دولة ببرنامجهما الخاص بمكافحة جميع أشكال الفقر ومساندة التنمية البشرية . وينبغي أن تتناول مثل هذه البرامج ، وفقاً لكل حالة ، العناية الصحية الأساسية والتربية والاسكان وأن تتضمن سياسات ما بين قطاعية واجراءات خاصة بمساعدة المجموعات الأكثر ضعفاً أو المواطنين الذين يعيشون في مناطق شديدة التعرض على الصعيد البيئي . ولا بد من أجل تنفيذ هذه البرامج على أكمل وجه من قيام تعاون دولي ولا سيما على المستوى المالي .

٣١ - يشكل وضع المرأة وحقوقها بعداً أساسياً في التنمية الإنسانية . وينبغي أن يضم التشريع والبرامج الوطنية ، ضمن شروط متساوية ، امكان الحصول على الملكية والتسليف والعمل ، كما ينبغي أن تضمن إلى ذلك ، احترام حقوق المرأة في مجال الانجاب ، ولا سيما حقوقها في أن تطلع على تخطيط الاسرة وأن تمتلك وسائل أمينة لمنع الحمل . وحين اعداد مؤتمرات الامم المتحدة القادمة ، كمؤتمر عام ١٩٩٣ حول حقوق الانسان ومؤتمر عام ١٩٩٤ حول السكان والتنمية ، لا بد أن تولي الدول اهتماماً خاصاً بالإجراءات التي لا غنى عنها لبلوغ التنمية الإنسانية .

٣٢ - واضافة إلى ذلك يوصي المؤتمر :

أ) بأن يتم ادراج تدابير لمكافحة الفقر ولتصدي للمسألة السكانية تصدياً يأخذ في الاعتبار تماماً حقوق وتطورات المرأة وذلك ضمن الخطط والقرارات المتخذة على الصعيد الوطني وأن تتمتع هذه التدابير بالدعم الملائم من جانب الاسرة الدولية .

ب) وإذا أخذنا في اعتبارنا الدور المركزي الذي تنهض به المرأة في بلدان كثيرة لتعزيز التنمية الدائمة ، فلا بد من تخصيص نسبة مئوية لا يستهان بها من «الاموال المخصصة» للعمل من

أجل التنمية » لبرامج ومشروعات تيسّر مشاركة المرأة . وتنسّق
ادارتها من جانب النساء .

تحفيض المخاطر على الصحة الناجمة عن التلوث والمهددات البيئية :

(برنامج العمل ١ ، الفصل ٦)

٣٣ - ان صحة مئات ملايين الاشخاص ولا سيما الاطفال مهددة في
مناطق كثيرة من العالم بسبب التلوث وتدهور البيئة . والى هذا
الوضع الدائم في الغالب تنضاف أحياناً كوارث بيئية خطيرة كالمد
الاسود والقاء المنتجات الكيماوية السامة في الواقع المائي .
ويجدر كذلك تحفيض المخاطر على الصحة الناجمة عن استخدام
المبيدات المحظورة وعن المركبات المشعة والنفايات السامة ، الخ .

٣٤ - وفيما يخص الاجراءات الواجب اتخاذها يوصي المؤتمر بأن تحدد
الدول أولويات بين المناطق المختلفة في بلدانها ومختلف اشكال
التلوث آخذة في اعتبارها على وجه الخصوص آثار التلوث على
صحة الانسان . ويؤكد المؤتمر على ضرورة أن تقوم الدول :

أ) بتطبيق المبدئين ١٨ و ١٠ من اعلان «ريو» المتعلّقين بالتبليغ الدولي
عن الحالات الطارئة أو النشاطات التي قد تكشف عن نتائج
خطيرة في ما وراء الحدود .

ب) بالاعداد لانشاء مراكز تدخل وطنية ودولية في حال وقوع
كوارث بيئية ويوصي بتعزيز مركز الأمم المتحدة للمعونة البيئية
الطارئة .

ج) بتوعية السكان بصورة افضل في مواجهة مشكلة تلوث البيئة
وسائل مكافحته .

د) بتعزيز فاعلية آليات تطبيق القانون .

هـ) بالالتزام بالمبدأ ٢٤ من اعلان «ريو» وذلك بتدعم الاتفاقيات
والادوات القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة في زمن
الحرب .

تعييم نموذج للمؤسسات البشرية قابل للعيش :
(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٧)

- ٣٥ - تشكل المؤسسات البشرية ، ولا سيما المراكز الحضرية الكبرى ، أماكن النقاء الكبير من مشكلات البيئة والتنمية . ولما كانت ظاهرة التخطيط العمراني مستمرة في العالم أجمع وكان عدد متزايد من الناس يعني من المشكلات الناجمة عنها ، فلا بد أن تصبح المدن أهدافا تتسم بال الأولوية للعمل من أجل تنمية دائمة .
- ٣٦ - يوصي المؤتمر بأن يشكل تحسين تخطيط وادارة المؤسسات البشرية أولوية مطلقة . وينبغي أن تخص العواصم الكبرى والمدن والمجتمعات الريفية باستراتيجيات تجدidية تستعمل على قرارات متعلقة باستخدام وادارة الاراضي ، وتحشد الموارد البشرية والمادية وكذلك الاستثمار العام والخاص اللازم لضمان سكن ملائم لجميع السكان ، وتشجع قيام سياسة في مجال الطاقة والنقل قابلة للعيش وتسهل اصلاح الموارد البشرية وتعزيز الطاقات .
- ٣٧ - كما يوصي المؤتمر بأن يتم في البلدان النامية تعليم المساعدة الدولية للاجئين من أجل تخفيض كل أثر ضار بالبيئة .

تكامل عملية اتخاذ القرارات حول البيئة والتنمية :
(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٨)

تفترض التنمية الدائمة أن تضع عملية اتخاذ القرارات في اعتبارها تماماً مسائل البيئة والاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية وتسمح بمشاركة واسعة للسكان . ويوصي المؤتمر بأن تبادر الدول :

- ١) إلى إعادة النظر في تشريعها الوطني وفي هيكلياتها الإدارية والى اصلاحها ، ان قضت الحاجة ، لإقامة مسيرة في اتخاذ القرارات متكاملة وناجحة إلى جانب سياسات في الموازنة والاقتصاد من شأنها أن تفضي إلى تنمية دائمة .
- ب) والى تحديد آليات تشجع على مشاركة الأفراد والمنظمات المعنية في اتخاذ القرارات .

ج) والى المبادرة الى تقدير كمي ، ما امكن التقدير ، للآثار الضارة على البيئة الناجمة عن مشروعات التنمية ، والى اتخاذ تدابير تخفيف هذه الآثار وادراج هذه التدابير في تكاليف المشروعات .

٣٩- يتطلب التكامل الحقيقي بين البيئة والتنمية ان يتم دعم التشريع المناسب والمؤسسات المعنية باستخدام فعال لادوات وتدابير التحرير الاقتصادي . وجدير بنا بادئ الامر ان نقوم بتقييم كمي افضل للعلاقة القائمة بين البيئة والتنمية . وربما امكن تطبيق مبدأ عملي وعادل من جانب جميع الدول على المستويين الوطني والدولي : انه مبدأ « التضمين » (interalisations) ل الكامل قيمة الموارد الطبيعية . و « تضمين » كامل قيمة الموارد الطبيعية سوف يكون ، فيما يخص التجارة الدولية ، مربحا ومنصفا للانسان من جهة ، بينما يسمح من جهة اخرى بالمحافظة على رأس المال الطبيعي على الامد البعيد .

٤٠- ويوصي المؤتمر ان تأخذ نظم المحاسبة الوطنية في حسابها من الان فصاعدا ، الى جانب البعد الاقتصادي العادي ، التكلفات والمكاسب ، لا الاقتصادية فحسب ، بل البيئية والاجتماعية كذلك ، في مجال استخدام الموارد الطبيعية . ولا بد من دمج هذه العوامل في نطاق اتخاذ القرارات . ان نظام المحاسبة الوطنية الراهن القائم على الناتج القومي الاجمالي ينبغي ان نحل محله حساب الدخل القومي الدائم الصافي .

صيانة وادارة الموارد لغايات التنمية

صيانة الاجواء :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٩ ، الاتفاقية حول التغيرات المناخية)

٤١- ان تناقص طبقة الاوزون في الطبقات العليا والتركيز المتزايد للغازات الاثير الدفيئي في الجو سوف يخلفان نتائج لا يستهان بها ، ضارة بوجه الخصوص ، في جميع البلدان . ان لتناقص طبقة

الاوزون منذ الان آثارا على صحة الانسان وعلى الانتاجية الاحيائية في المنظومات البحرية . كما أن ترکز الفازات ذا الاشر الدفيئي وآثاره على المناخ ومستوى البحار انما يستدعي تحولا حقيقيا في الانظمة العالمية للإنتاج الزراعي والطبيعي .

٤٢- ان الاتفاقية - الاطار حول التغيرات المناخية والإجراءات التي يوصي بها برنامج العمل ٢١ تقدم بدأیة حل لمسألة حماية الجو . فالاتفاقية وعملية التعاون الوثيق بين رجال العلم والمفاوضين التي قادت اليها ائم تولفان نموذجا يحتذى لاعداد اتفاقيات من هذا القبيل . ان الاتفاقية حول التغيرات المناخية لا تحدد اهدافا فيما يتعلق بمستوى الانبعاثات العالمي وتکاد لاعكس صفة الاستعمال في المشكلات التي يفترض ان تجیب عنها . بيد أنها تشكل أساسا يمكن ادخال تحسينات عليه ، فهي تقبل بمبدأ الوقاية وبضرورة معالجة المشكلة بانصاف . ولا يزال من الضروري ، كما أوصى بذلك اعلان « يارندي » تحديد الخطوط الموجهة وال الاولويات الواجب احترامها من أجل بلوغ انتاج واستهلاك الطاقة قالبين للعيش .

٤٣- يوصي المؤتمر :

- ١) بأن تقوم جميع الدول في الحال بتصديق الاتفاقية .
- ب) وأن تطبق بحزم التدابير الرئيسية التي تنادي بها .
- ج) وأن يعاد النظر في مجمل التشريع والانظمة الوطنية وأن تعدل لدى الحاجة وفق منظور تطبيق الاتفاقية .
- د) وأن تستأنف المفاوضات من أجل تحديد اهداف وجدول زمني لتقليل الانبعاثات في جميع البلدان ، ولا سيما في البلدان الصناعية .

٤٤- يوصي المؤتمر كذلك بوضع برنامج اعلامي دائم ومتناقض معد لمساعدة اصحاب القرار في فهم اسباب وآثار التغيرات المناخية فهما افضل . وينصح بما ذلك بدعوة المكتب الاعلامي حول التغيرات المناخية التابع لبرنامج الامم المتحدة حول البيئة ومنظمة الـ (OMM) الى انشاء دائرة اعلامية هدفها اعلام البرلمانيين اصولا عن مدى واسباب التغيرات المناخية ووسائل تخفيفها واماكنات

التلاؤم مع هذه التغيرات ، وذلك بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي .

٤٥— ومن الضرورة بمكان أن تستجيب الدول للتوصيات الواردة في برنامج العمل ٢١ والهادفة إلى :

- تحسين فاعلية انتاج ونقل وتوزيع واستخدام الطاقة .
- اقلال الاضرار التي تصيب البيئة في قطاعات الصناعة والنقل واستثمار الموارد .
- تحقيق أهداف اتفاقية « فيينا » حول حماية طبقة الاوزون وبروتوكول « مونتريال » وتعديلاته في عام ١٩٩٠ والاعوام التالية .
- تكثيف الجهود المنصبة على تقليل التلوث الجوي عبر الحدود .
- وضع استراتيجيات معدة لتخفيض الآثار الضارة الناجمة عن الاشعاعات ما فوق البنفسجية من جراء تناقص وتغير طبقة الاوزون في الاجواء العليا .
- تكثيف الجهود المبذولة لاستخدام مصادر متتجدة للطاقة .

تصور متكامل لتنظيم وإدارة الأراضي:

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ١٠)

٤٦— لقد كان للتأثير البارز المستمر للمصالح القطاعية آثار مشؤومة ودائمة على مكونات البيئة (الهواء ، الارض ، الماء ، الموارد البيولوجية) وتبعاً لذلك على النتاجية المنظومات البيئية الطبيعية والمholة والتي لا يستطيع الانسان انعيش بدونها ولن يكون بدونها تنمية اقتصادية . ولضمان استخدام للارضي قابل للعيش باستثمار طاقتها القصوى يجدر بنا توفير أنظمة تنظيم واغراء قوية تعكس اهدافاً اجتماعية واقتصادية متفقاً عليها . وتنتمي هذه الاخيرة في مستويات مختلفة جداً الى تفصيلية للكميات الزراعية وبعض الصيغ الاهلية لادارة الارضي والحماية الاولية للبيئة واستراتيجيات كذلك المتعلقة بالاستمرارية (كاستراتيجية انقاذ الكوكب الارضي) وخطط وطنية للعمل البيئي .

٤٧ - يوصي المؤتمر بأن يؤكّد البرلمانيون على ضرورة تبني أنظمة واستراتيجيات تخطيط وإدارة فيما يتعلق باستعمال الأراضي . كما يطالب المؤتمر إلى ذلك ، طقاً للمبدأ ٢٣ من اعلان « ريو » ، بحماية البيئة والموارد الطبيعية العائد للشعوب الواقعة ضحية للظلم والسيطرة والاحتلال .

مكافحة تقطيع الغابات :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ١١)

٤٨ - ان السياسات والطائق والآليات المعدة لدعم وتطوير أدوار الغابات والاراضي الحراجية وقيمها البيئية والاجتماعية الاقتصادية والثقافة غير كافية في غالبية البلدان . ولا يصيّب ثمن مثل هذا النقص كل بلد بمفرده فحسب بل يشمل ، كلما ازداد تناقص الغابات في العالم ، المجموعة الدولية بأسرها .

٤٩ - يتبنى برنامج العمل ٢١ مقاربة شاملة تدعو ، من بين ما تدعو إليه ، إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والتعاون الدولي من أجل تبادل المعرف وتشجيع أعمال البحث على المستوى الدولي ، وتنسيق برامج منظمات دولية مختلفة تهتم بمسائل ذات علاقة بالغابات ، و إعادة التشجير وإنشاء المحظيات وتقدير كامل قيمة السلع والخدمات الناتجة عن الغابات وأخذ أهمية الغابات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الاعتبار وزيادة الوسائل العلمية والتقنية في إدارة الغابات . والامر يدور هنا ، الى جانب اعلان المبادئ حول الغابات ، حول أول ظاهرة لاجماع دولي كبير ينصب على صيانة وإدارة وتنمية جميع أنواع الغابات دائمة . فيتضمن اعلان المبادئ فكرة ان الغابات ووظائفها البيئية انما تشكل مورداً اقتصادياً يخضع لقضاء الدول التي تقوم على أراضيها . وينبغي ان تأخذ إدارة واستثمار هذا المورد في الاعتبار عوامل اقتصادية وطنية ولا سيما حاجات السكان الذين يعيشون في الغابات . ويتطالبون نظاماً اقتصادياً دولياً ملائماً .

٥٠ - يوصي المؤتمر الدول بدراسة المقترنات الواردة في برنامج العمل ٢١ من أجل ادارة افضل للغابات وتطبيقها وفق الحاجات .

ويوصي المؤتمر الى ذلك بأن يجري تحليل اعلان المبادئ بهدف تحسينه وضمن منظور استئناف المفاوضات الدولية حول اتفاقية اطار .

مكافحة التصحر :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ١٢)

٥١ - ينجم التصحر عن عوامل كثيرة ، من بينها التبدلات المناخية والنشاط الانساني . وهو يخفض قدرة حمولة الاراضي بالنسبة الى النوعين البشري والحيواني ويسبب تراجعا في خصوبة الارض ويزداد الفقر . ويمكن مكافحة التصحر مكافحة ناجمة عن طريق ادارة جيدة ترسم في الوقت المناسب للاراضي المهددة او التي تشكو من ترد طفيف . ويستتمل برنامج العمل ٢١ على توصيات حول تنفيذ برامج في المجالات التالية :

- تعزيز المعارف الاساسية .
- مكافحة تردي حال الاراضي عن طريق تكثيف صيانة الاراضي والتحريج واعادة التحريج .
- القضاء على الفقر وتشجيع انظمة معاشرة مختلفة .
- دمج برامج لمكافحة التصحر بخطط التنمية الوطنية وبالتلطيط البيئي الوطني .
- خطط اعداد لواجهة الجفاف ومعونة في حال الجفاف .
- تشجيع ورفع سوية المشاركة الشعبية وتربيتها بيئية .

٥٢ - يوصي المؤتمر الحكومات بدراسة مقترنات برنامج العمل ٢١ لمكافحة التصحر وتردي حال الاراضي وبنطبيقاتها حيالما دعت الحاجة . ويوصي المؤتمر الى ذلك ان تيسر الدول انشاء لجنة ما بين حكومية تفاوضية على يد الجمعية العامة ، من اجل المبادرة من الان وحتى حزيران (يونيو) ١٩٩٤ ، الى وضع اتفاقية دولية حول مكافحة التصحر ، ولا سيما في افريقيا .

التنوع الاحيائى والتكنولوجيا الاحيائية :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصلان ١٥ و ١٦ - الاتفاقية حول التنوع البيولوجي) .

٥٣- يعتبر التنوع الاحيائى ثروة لا تهوض ولكنها سريعة النفاذ . وقد كان الاهتمام العام بالحيلولة دون وقوع المحتوم في اساس وضع الاتفاقية حول التنوع البيولوجي . ولما كان الامر أمر اتفاقية - اطار فانها تدع لكل حكومة أن تقرر بنفسها افضل طريقة لصيانة تنوعها الاحيائي . بيد أنها تشكل فتحا كبيرا ، بمعنى أنها أوجدت اجماعا دوليا على المبادئ التي ينبغي أن تحكم أي نشاط فعال . ويتطلب تفويتها منح موارد مالية اضافية للدول النامية ، بيد أنه لم يتم حتى الآن تحديد مقدار هذه المبالغ أو آليات تحويلها .

٥٤- أما التكنولوجيا الاحيائية فمجال في ذروة ازدهاره يمكن أن يسهم في تحسين شؤون العناية بالصحة وتعزيز الامن الغذائي وايجاد طرق صناعية أكثر نجاعة . ان اتمام التقنيات الاحيائية يجب ان يخضع لمعايير امنية تتعلق بالصحة وبصيانة البيئة على المستويين الوطني والدولي . وانه لامر جوهري أن نضمن افاده الدول الموردة للموارد الوراثية افاده كاملة وعادلة من مكاسب التكنولوجيا الاحيائية .

٥٥- هنالك تدابير وطنية هامة لصيانة التنوع الاحيائي وادارة التقنيات الاحيائية واردة في برنامج العمل ٢١ .

٥٦- يوصي المؤتمر بأن تدرس الحكومات بعناية الاتفاقية حول التنوع البيولوجي والتوصيات المفصلة الواردة في الفصلين ١٥ و ١٦ من برنامج العمل ٢١ بغية تحديد الاجراءات التي يتعمين عليها اتخاذها . ويجرد بها أن تعيد النظر وتكييف مجلل التشريع الوطني الذي يدخل في عملية تنفيذ الاتفاقية . كذلك يوصي المؤتمر الحكومات :

١) بأن تصدق الاتفاقية حول التنوع البيولوجي وتزودها في الحال بأمانة تضمن لها التمويل اللازم وتنسيقا وثيقا مع المنظمات ذات الصلة مثل الاتحاد الدولي من أجل الطبيعة وأمانة الـ CITES .

- ب) وان تنشيء مجلسا دوليا مستقلا حول التنوع البيولوجي يعمل بتعاون وثيق مع أمانة الاتفاقية .
- ج) وأن تقيم في إطار نظام شامل ، كالنظام العالمي للمراقبة المستمرة للبيئة ، دائرة لنشر المعلومات حول التنوع الاحيائى بصورة منتظمة .
- د) وأن تدمج استراتيجيات المحافظة على التنوع الاحيائى بالاستراتيجيات الوطنية الممحورة حول قابلية الديمومة واستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية .
- ه) وأن تضع خططا وطنية للمحافظة على التنوع الاحيائى .
- و) وأن تقيم آليات معدة للتمكين من الوصول الى الموارد الوراثية على أساس اتفاقات متبادلة ولتنظيم هذا الوصول .
- ز) وأن تنقل خبرات وتقنيات و المعارف وتتوفر اموالا بشرط محررة وتفضيلية من أجل ادارة التنوع الاحيائى والتقنيات الاحيائية .
- ح) وأن تبلغ المجلس الدولي حول التنوع البيولوجي عن الاتفاques الثنائية المبرمة وفقا لل نقطتين (و) و (ز) .
- ط) وإن تبتكر طرائق تسمح بتقاسم عادل للأرباح المتأتية عن استخدام الموارد الوراثية بفضل اتفاقات متبادلة .
- ي) وأن تسمح للأفراد والمجموعات المحلية بالافادة من صيانة التنوع الاحيائي ومن ابتكار التقنيات الاحيائية وتطبيقاتها .
- ك) وأن تحصي المنظمات البيئية العابرة للحدود والموارد البيولوجية المهاجرة التي تتطلب تحركا مشتركا للدول وأن تقوم باستشارات بهذا الصدد .
- ل) وأن تدعم المباشرة بمفاوضات تهدف الى تعزيز الآليات القائمة لوضع لائحة بالأنواع المهددة التي ينبغي حمايتها من جانب الدول وأن تحدد معايير تعيين المناطق التي تكتسب الشرف البيولوجي فيها أهمية عالمية .

حماية وادارة المحيطات والمناطق الساحلية :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ١٧)

٥٧ - ان الوسط البحري عنصر اساسي في المنظومة التي يمكن من الحياة على الارض ويشكل رأس مال يمكن للتنمية الدائمة أن تعتمد

عليه . بيد أنه أكثر فأكثر عرضة للتلوث ، وهو من مصدر أرضي على وجه الخصوص ، وآثاره المشؤومة على الموارد البيولوجية البحرية التي يتهددها إلى ذلك الاستثمار المفرط . وإنما يكمن أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار التلوث ذي المصدر الأرضي في عدمأخذ تلوث البحار في الاعتبار في سياسات استصلاح الأراضي والاحواض النهرية وفي التشريع الناظم لمصادر التلوث الجوي . إن الشكل القطاعي للهيكليات القانونية والإدارية لا يسهل الامور وتصبح المهمة أكثر صعوبة حيالها تنتقل السفن وأسراط الأسماك والتنيارات من قطاع قانوني إلى آخر ، بل إلى مناطق لا تخضع لاي سلطة قضائية أرضية .

٥٨ - يوصي المؤتمر الدول بالتنسيق ما بين اجراءات الصيانة والإدارة وتلك التي يوصي بها برنامج العمل ٢١ . كما يوصي المؤتمر بشكل خاص أن يبادر كل بلد إلى وضع جدول مفصل للمصادر الرئيسية للتلوث البحار وتردي أوضاع السكن الساحلي والبحري . ويجدر بالبرلمانيين بعد ذلك أن يعيدوا النظر في التشريعات الوطنية كي يضمنوا أنها تمكن من تخفيض تلوث البحار وتردي أوضاع السكن تخفيضا ملحوظا . كما يوصي المؤتمر البلدان التي لم تبادر بعد إلى ذلك بالتصديق دون ابطاء على اتفاقية الامم المتحدة حول قانون البحار والصكوك القانونية الأخرى ، الاقليمية منها والدولية ، المتعلقة بتلوث البحار أو الحفاظ على الموارد البيولوجية البحرية .

٥٩ - ان ادارة الصيد في أعلى البحار غالبا ما تكون غير ملائمة فيما تستثمر بعض المخزونات السمكية بشكل مفرط ، مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية اقتصادية خطيرة . فمن الضروري معالجة النواقص لا على صعيد الادارة فحسب بل على صعيد المعارف والاحصائيات البيولوجية . ومن الضروري كذلك التفكير بادارة تأخذ في اعتبارها تعدد الانواع ، أي المنظومات البيئية .

٦٠ - يوصي المؤتمر الدول بأن تتخذ اجراءات من شأنها تحسين ادارة الصيد في أعلى البحار ، وهي واردة في برنامج العمل ٢١ ، وبأن تدعوا بصورة خاصة ، وحالما أمكن ذلك ، إلى مؤتمر للحكومات يعقد باشراف الامم المتحدة من أجل تحليل المشكلات الخاصة بالمخزونات

السمكية التي تجتاز منطقة الـ ٢٠٠ ميل والاسماك المهاجرة الكبيرة والتفكير بوسائل تحسين التعاون الذي يمكن من حل هذه المشكلات .

خطوات أولية متكاملة لرفع شأن ادارة استخدام الموارد في المياه العذبة :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ١٨)

٦١- ان أهمية المياه العذبة معروفة لدى الجميع ، ومع ذلك فان موارد المياه العذبة في كثير من بقاع العالم تبدو أكثر فاقثاً تلوثاً ، وفي الغالب بشكل خطير ، مما يهدد صحة الإنسان ووحدة بعض التطورات البيئية الحيوية . ففي كثير من مناطق العالم لن تتمكن كمية الماء المتاحة من سد حاجات السكان الذين يتزايدون باستمرار . ان عدم ادراج ادارة موارد المياه العذبة في ادارة الموارد الأخرى وكذلك في التطور الصناعي والحضري يطرح مشكلة رئيسية . ان صيانة الانواع والمنظومات البيئية المائية غير كافية في معظم البلدان ولا بد من اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي بغية ادارة موارد المياه العذبة والمائية في أحواض الانهار المشتركة ، الا انه ليس ثمة آلية قانونية بصورة عامة .

٦٢- يوصي المؤتمر بأن توجه الدول ، لدى تنفيذ التوصيات ذات العلاقة في الفصل ١٨ من برنامج العمل ٢١ ، عناية خاصة لضرورة تصور استراتيجيات وطنية في التخطيط والإدارة من منظور ديناميكي يجمع بين القطاعات والنشاطات . ففي حال المياه الإقليمية وخارج الإقليمية التي ليس لها آلية ما بين حكومية ، ينبغي أن تبادر الحكومات إلى التشاور فيما بينها لإقامة مثل هذه الآليات . ويوصي المؤتمر كذلك أن تعكف الحكومات دون ابطاء على صياغة اتفاقية حول المياه الشربية .

ادارة النفايات :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصول ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢)

٦٣- ان الادارة الناجعة للنفايات الخطيرة والنفايات الصلبة لمن اكثر الامور أهمية لصحة الإنسان وصيانة البيئة وإدارة الموارد

الطبيعية والتنمية الدائمة . ييد أن سكان البلدان المتقدمة بصورة خاصة ينتجون حجما بالفرد متزايدا من النفايات يتجاوز قدرة ادارة معظم البلدان . ويؤكد برنامج العمل ٢١ على ضرورة تقليل انتاج النفايات الى الحد المرغوب وتسهيل ازالتها بأمان تام والحد بشكل صارم او المبادرة حسب الظروف الى منع اي اتجار بمثل هذه المواد .

٦٤- يوصي المؤتمر ان تبادر الدول :

- ١) الى اعادة النظر ، ولدى الضرورة الى تعزيز التشريع الوطني وأنظمة الحض كيما تضمن أنها قادرة على تخفيض أو ازالة انتاج النفايات فعلا ، والى تعزيز التشريع الخاص بحركة المنتجات الخطرة ، بما فيها النفايات المشعة ، عبر الحدود .
- ٢) الى فرض اعادة الاستعمال والتأهيل قانونا حينما يكون الامر ممكنا وتشجيع اللجوء ، فيما يخص النفايات التي لا مفر منها ، الى تقنيات معالجة وازالة تحترم البيئة .
- ٣) والى تبني طريقة في ادارة المواد المستخدمة في الصناعة تسمح بتخفيض النفايات وزيادة الفاعلية الى الحد الاقصى .
- ٤) والى اتخاذ اجراءات ناجعة للحؤول دون افراط مواد سامة ، كنفايات المشافي والمبيدات المحظورة والنفايات النووية ، في البلدان النامية .

٦٥- كما يوصي البلدان التي لم تفعل ذلك بعد بأن توقيع وتصدق دون ابطاء اتفاقية « بال » حول مراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وأن يتم بأسرع وقت ممكن وضع المعايير والخطوط الموجهة الازمة لتنفيذ الاتفاقية . كما يوصي المؤتمر بتوقيع وتصديق الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع وبأن تكشف الجهد الأليلة إلى تسهيل ادارة عقلانية على صعيد البيئة للنفايات المشعة ، وفق ما يوصي بذلك الفصل ٢٢ من برنامج العمل .

تعزيز دور المجموعات الرئيسية :

٦٦- لقد كانت مشاركة الجماهير والمنظمات خير الحكومية في مسيرة مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية أمرا لا سابقة له ، بالمقارنة مع عمليات أخرى للمفاوضات الدولية . وقد شكل هذا

المؤتمر للحكومات والاسرة العلمية ودنيا الاعمال والمنظمات غير الحكومية فرصة استثنائية لاختبار تعقيد العلاقة التي تربط البيئة بالتنمية . ان المشاركة الفاعلة للمنظمات غير الحكومية والتجارة والصناعة والنقابات ورجال العلم والمجموعات النسائية والشبابية والسكان المحليين ستكتسب اعظم الاهمية من أجل متابعة حازمة المؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية .

٦٧- يوصي المؤتمر أن تبادر الحكومات :

- ١) الى النظر في مجلل التوصيات التي تتناول هذا الموضوع في الفصول ٢٤ الى ٣٢ من برنامج العمل ٢١ بفترة ان يسر التشريع والاحكام الادارية لديها تنفيذ هذه التوصيات .
- ب) الى تشجيع مشاركة النساء والشباب والسكان المحليين ومجموعات المصالح في تحضير وتحقيق برامج تنمية دائمة على المستويات المحلي والوطني والدولي . كما ينبغي ان تنظم البرلمانات حفلات استماع واستشارة عامة وتحرص على ان تكون مشاركة السكان والوصول الى الوثائق ذات الصلة امرا يفرضه القانون وأن يتم تسجيل الاموال الالزامية في الموازنة .

وسائل التنفيذ

الموارد والآليات المالية :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٣٣)

- ٦٨- يقر برنامج العمل ٢١ والاتفاقيات حول التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي بصورة واضحة بضرورة نقل مبالغ جديدة واضافية من البلدان المتقدمة باتجاه البلدان النامية من أجل تطبيق هذه الاتفاقيات والتوصيات الواردة في برنامج العمل ٢١ . ان التعقيد الكبير في المشكلات البيئية (على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية والمناطقية والمحلية) تتطلب نظاماً مرتنا يشتمل على آليات تمويل متعددة : (المعونة الاميركية ، البنوك الاقليمية ، صندوق

البيئة العالمي ، وصناديق أخرى متعددة الاطراف ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، المؤسسات الاختصاصية في الأمم المتحدة ، مؤسسات التعاون التقني ، برامج ثنائية للعمل من أجل التنمية ، تخفيف الديون ، أموال خاصة وصيغ تمويل جديدة ، الخ . ٠

٦٩- يعطي برنامج العمل ٢١ ، على سبيل الاستئناس ، تقديرات لتكلفة التدابير الموصى بها . وتبلغ هذه التكلفة بالحقيقة أكثر من ٦٠٠ مليار دولار للعام الواحد في الفترة ما بين ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ ، منها ١٢٥ مليار تقريباً بحسب هبات وأشكال تمويل أخرى بشروط مميزة يجدر بالأسرة الدولية أن تقدمها للبلدان النامية . واضح إذاً أن تمويل برنامج العمل ٢١ يجب إلى حد كبير أن يصدر عن القطاعين العام والخاص في كل بلد . أما كلفة تنفيذ الاتفاقيات حول التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية فلم يتم حسابها بصورة واضحة حتى الآن ، وذلك لأن الأمر يتناول أشكال اتفاقية - إطار لا تزال طرق تطبيقها بحاجة إلى ايضاح .

٧٠- لقد جرى ذكر عدة مصادر تمويل ممكنة لـ ١٢٥ مليار دولار في العام دون أن يتم ايضاح المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من كل من هذه المصادر . بيد أن بعض البلدان المتقدمة قد كررت التزامها بتخصيص ٧٠٪ من ناتجها القومي الاجمالي لحركة التنمية ، الامر الذي سيضاعف التدفقات الحالية . لقد قبل بعضهم بلوغ هذا الرقم قبل العام ٢٠٠٠ ، ولا يمكن أن نقول أي قسم من مجمل الحاجات يمكن تغطيته بفضل تحقيق هذا الهدف . إن الصندوق من أجل البيئة العالمية يبلغ حالياً قرابة ١٣١ مليار دولار لفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ . وينبغي إعادة هيكلة هذا الصندوق من أجل توسيع مجال تأثيره وتزويده بموارد إضافية . ومن أجل توفير تمثيل متوازن وعادل لمصالح الدول المتقدمة والنامية فلا بد أن تكون طريقة عمله والنحو الذي تتخذ القرارات فيه ديمقراطية وشفافة . سوف يقدم الصندوق من أجل البيئة العالمية جزءاً من الموارد الازمة لتنفيذ الاتفاقيات حول التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية . وربما أمكن ، على الأقل تحت عنوان الاتفاقيات ، ربط التزامات أخرى تكون على الارجح على هيئة اسهام في إعادة تشكيل موارد الصندوق بتحديد أكثر وضوحاً لل حاجات .

٧١- يوصي المؤتمر الحكومات :

١) بأن تحدد امكانيات زيادة المعونة الاستثنائية لصالح تنمية دائمة ، ربما عن طريق الحد من المصروفات التي تتم لصالح أعمال لا تستجيب لمعايير قابلية الديمومة وبخاصة تلك المخصصة للنشاطات العسكرية في كل البلدان .

ب) وأن تعمل من أجل تقليل أسرع للديون الرسمية والتجارية التي تدين بها البلدان النامية وأن تخص بالاولوية البلدان الاقل ثراء وأن تربط هذا التقليل ، حيثما امكن ذلك ، ببرامج تسهل التنمية الدائمة .

ج) وأن تدعم الاعمال التقنية الاضافية والاتفاقات السياسية الدولية اللازمة لتحديد حجم المعونة التقنية الاضافية الذي يستدعيه تنفيذ الاتفاقيات حول التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي .

٧٢- يرتبط تحقيق المشروعات التكنولوجية وادارة الموارد في كل بلد وكل منطقة بالمقدرة الفكرية والتقنية . ان هجرة الاشخاص المؤهلين أو « هجرة الادمغة » يقلل من هذه المقدرة . ويوصي المؤتمر بأن تسهم بيوتات الاستشارة الدولية بحل هذه المشكلة ويستحسن أن يتم ذلك باختيار تقنيين محليين ينتخبون بطريق المسابقة على أن يحافظوا على مراكزهم الوظيفية .

نقل التقنيات العقلانية على صعيد البيئة وخلق الطاقات :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٣٤)

٧٣- ان تحقيق التنمية الدائمة مقيد في كثير من البلدان النامية ، وغالبا ما يكون الامر كذلك في البلدان التي تنتقل الى اقتصاد السوق ، لانها لا تملك تقنيات صناعية وزراعية ، الخ .. ناجعة وعقلانية على الصعيد البيئي . كما لا بد من سد الحاجات في ميدان التأهيل ، وهي لا ترتبط بتطبيق التقنيات فحسب بل بال المجالات العلمية والمهنية المقابلة . ان ريعية الاستثمارات في هذا المجال على المدى الطويل ستكتسب على الارجح أهمية

تساوي على الاقل اهمية الاستثمارات المحققة في البنية التحتية .

٧٤- يوصي المؤتمر بأن تتخذ الحكومات ، افراديا وفي اطار المنظمات ما بين الحكومية المعنية ، التدابير الضرورية من أجل :

١) ضمان وصول البلدان النامية الى التقنيات الناجعة والعقلانية على الصعيد البيئي ونقل هذه التقنيات بشروط تسهيلية وتفضيلية .

ب) دعم انشاء وتمويل شبكات دولية لنشر وتقديم التكنولوجيا .

٧٥- ويوصي المؤتمر الى ذلك بأن تؤكد برامج التعاون في مجال التنمية على تعزيز الطاقات وعلى المشروعات التي هي في أساسها ذات مدى وأهمية محليين أكثر منها على المشروعات الضخمة التي تجلب القليل من المكاسب بعامة وتفضي الى توزيع غير مرضي لهذه المكاسب .

تدابير مؤسسية دولية :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٣٨)

٧٦- يشجع المؤتمر ويساند الجهد المبذولة حاليا من أجل تنسيق اکثر فعالية بين النشاطات القائمة في اطار منظومة الامم المتحدة . ان التعاون المتعدد الاطراف يتضمن مكاسب مقارنة هامة بفضل مقاربة متعددة القطاعات للتنمية . ولا بد من تعزيز الامم المتحدة، بغية استثمار هذه الامكانيات الى الحد الاقصى ، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . فان كانت الامم المتحدة أوفر قوة وفاعلية فسوف تساعد بصورة افضل البلدان النامية في الجهد التي تبذلها لبلوغ اهداف التنمية الدائمة .

٧٧- لقد وضع برنامج العمل ٢١ اطارات من أجل دمج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على التنمية الدائمة ، وان تنفيذ هذا الاطار يتطلب آليات جديدة تسمح بملاءمة وتنسيق نشاطات المنظمات العالمية والاقليمية داخل هذا الاطار نفسه سواء اكان ذلك في طريقة تصميمها أم من وجهة نظر برمجتها .

٧٨- وفي اعقاب قمة الارض سوف يكون التغير الاكثر وضوحا في منظومة المؤسسات الدولية هو انشاء لجنة الامم المتحدة للتنمية الدائمة ، وهي هيئة رفيعة المستوى يفترض أنها سترشد عملية اتخاذ القرارات حول البيئة والتنمية على المستوى ما بين الحكومي وستدرس وجوه التقدم الحاصل في تطبيق برنامج العمل . ٢١

٧٩- ومع أن مهمة وهيكلاية دور اللجنة المحدد داخل منظومة الامم المتحدة لا تزال حتى الان موضع دراسة ، فان المؤتمر يرى وجوب تكليف هذه اللجنة ، الى جانب اللجنة ما بين المؤسسة للتنمية الدائمة :

- بالحفاظ على عزيمة سياسية قوية بتطبيق برنامج العمل ٢١ واضفاء الراهنية عليه وتحديد اهداف جديدة .
- وبالحرص على التنسيق بين اضفاء الراهنية على برنامج العمل ٢١ وتنفيذه .

- وبمتابعة وجوه التقدم الحاصلة على المستوى الدولي والاقليمي والوطني .
- وبالاجابة عن الاسئلة والمشكلات الجديدة ووضع سلم أولويات .

- وبحشد التزامات المالية والسياسية من اجل دفع التنمية الدائمة قدما .

٨٠- ينبغي أن تباشر اللجنة عملها باسرع وقت ممكن ، كما يجدر بها ، بفضل اصلاح نظام الامم المتحدة ، أن تنبع دوراً مركزياً في بنية هذا النظام الاقتصادية والاجتماعية . ويحدرك ذلك أن ترتبط أمانة اللجنة واللجنة ما بين المؤسسة ارتباطاً مباشراً بالامين العام للامم المتحدة . وعلى اللجنة أن تضع صيغاً مرنة تسمح بمشاركة واسعه فعليين لمنظمات ما بين حكومية ومنظمات غير حكومية كفؤة بما فيها مؤسسات مثل الاتحاد البرلماني الدولي .

٨١- كما ينبغي أن يكون من مهامات اللجنة من اجل التنمية الدائمة مراقبة التدابير المتخذة من جانب المتعاقدين للوفاء بالتزاماتهم

المالية ، والحفاظ تبعاً لذلك على الصلة القائمة بين تطبيق برنامج العمل ٢١ من جهة ، و توفير موارد مالية من جهة أخرى .

اعلام يخدم اتخاذ القرارات :

٨٢- يجب أن يقوم التحرك على أساس اعلام صحيح . فهناك كمية هامة من المعلومات المتعلقة بالتنمية الدائمة وهي تتزايد باستمرار . أما ما ينقصنا بشكل أساسي فهو القدرة على اجراء التكامل بين المعطيات المتعلقة بالبيئة والتنمية ووضع مؤشرات للديمومة مفيدة . و تواجه هذه المشكلة بشكل خاص البلدان النامية .

٨٣- ويدعو برنامج العمل ٢١ ، من بين ما يدعو اليه ، الى وضع مؤشرات ديمومة على المستويين الوطني والدولي ، والى تعزيز « خطة الرأصد » في برنامج الام المتحدة للبيئة ، والنظام العالمي للمراقبة المستمرة للبيئة ، وقاعدة المعطيات حول الموارد العالمية ، ومكتب المعلومات حول التغيرات المناخية . كما يدعو كذلك الى انشاء « خطة مراقبة للتنمية » تفيد في جمع و تفسير المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والى أن يتم التنسيق بين النظامين عن طريق مكتب اقتصادي في الامم المتحدة . كما ينادي الى ذلك باصلاح الموارد البشرية و تعزيز القدرات التي من شأنها سد حاجات البلدان النامية على صعيد الاعلام . و يؤكّد كذلك على ضرورة تحسين جاهزية الاعلام والطريق المؤدية الى الاعلام .

٨٤- ويوصي المؤتمر بأن تبادر الحكومات والبرلمانات الى تحديد الحاجات الواجب سدها وذلك لتحسين توفير و انتقال المعلومات المفيدة في بلدانهم الخاصة ، والى اتخاذ التدابير من أجل سد هذه الحاجات ، والى متابعة العمل في سبيل تحسين الآليات الدولية في جمع و تحليل و نشر المعطيات و تعزيز القدرات الوطنية في البحث والمراقبة و التحليل .

رفع سوية التربية من أجل تنمية دائمة :

(برنامج العمل ٢١ ، الفصل ٣٦)

- ٨٥- ان توعية الجماهير وفهمها لفكرة التنمية دائمة يشكلان أساس التحرك السياسي اللازم لتجسيد هذه الفكرة . وان العالم اجمع بحاجة الى توعية أكبر وفهم أفضل .
- ٨٦- ويوصي المؤتمر تبعاً لذلك أن يتم في جميع البلدان - من المدرسة الابتدائية الى الجامعة وفي اطار التأهيل المستمر - اقتراح برامج تعليمية توضح مفهومي البيئة والتنمية . كما يبدو من الضرورة بمكان وضع برامج واسعة لمكافحة الامية .
- ٨٧- ويقر المؤتمر بأن تحقيق التنمية دائمة يفترض سلماً جديداً للقيم وتبدلـاً في السلوكات . ولا بد من نقش هذه القيم العامة في أذهان الأطفال منذ نعومة أظفارهم .



اعلان ياؤنده^(١)

وجهات نظر البرلمانيين حول التوجهات الاساسية
لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية وحول الآفاق المستقبلية
التي يوفرها

(١) الاعلان الذي أقره بالإجماع مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي السابع والثلاثون (ياؤنده ، ٦ - ١١ نيسان - ابريل ١٩٩٢) والذي قدم بصورة رسمية الى مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية بالويثقة

أولاً - اعلان مبادئ هن أجل كوكب أرضي قابل للعيش :

- ١) ان مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي سينعقد في في ريو دي جانيرو ، بعد مضي عشرين عاماً على مؤتمر ستوكهولم ، مكلف بدراسة المسائل البيئية من منظور تنمية دائمة حددتها لجنة « بروتتلاند » بأنها « تنمية تستجيب لحاجات الحاضر دون أن تهدد قدرة الاجيال القادمة في الاستجابة لحاجاتهم » .
- ٢) ومؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية فرصة طيبة لمعالجة بعض أكثر مشكلات العالم الحاحا . فسيجتمع للمرة الاولى في التاريخ المسؤولون السياسيون من جميع بلدان العالم لضمان تنمية دائمة ، أي « لتحسين ظروف معيشة المجموعات الإنسانية مع البقاء ضمن حدود طاقة حمولة المنظومات البيئية » ، حسب التحديد الوارد في نشرة « إنقاذ الكوكب الارضي ، استراتيجية لمستقبل الحياة » (الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة ، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، الصندوق العالمي للمحافظة على الطبيعة) .
- ٣) وينبغي له اذا وضع مفهوم الترابط في صميم تفكيره : الترابط في الزمان بين الاجيال الحاضرة والاجيال القادمة ؛ الترابط الجغرافي بين القارات والمناطق والدول ، الترابط بين المشكلات الانسانية الكبرى والبيئية (النمو السكاني ، الصحة ، الفقر ، العمران غير المنظم) والترابط أخيراً بين بلدان الشمال - التي ترافقت التنمية فيها وهدر الموارد وتراءكاً عشوائياً للنفايات والتي تشكل مصدر ما يقرب من ثلثي التلوث العالمي - وبلدان الجنوب التي تضرر ، بسبب نقص الوسائل ، الى التخلص من ثرواتها وتهديدها دون أن تفلح ، مقابل ذلك ، في انتاج الحد الأدنى اللازم لعيش مقبول .

٤) ويجد ر بمُؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية أن يحدد ، بموازاة البحث عن حلول للمشكلات القطاعية في البيئة ، اهدافا عامة تسمح بالتوصل الى تنمية دائمة : التكامل بين الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والتنمية في المراحل الاولية لاتخاذ القرار الاقتصادي ، استقرار النمو السكاني وتقليل الهدر ، احترام الطبيعة والبيئة الجغرافية والثقافية ، ازالة الفقر ، توزيع الثروات توزيعها عادلا ، رفض نظام الاستهلاك وتبني قيم جديدة تقام التنمية عليها .

٥) هذه الاهداف من شأن الحكومات ، ولكنها كذلك وعلى وجه الخصوص شأن جميع الناس . وعلى التربية ، هذا الحامل الاساسي لوعي جماعي تظل القرارات السياسية بدونه حبرا على ورق ، أن تنهض هنا بدور أساسي .

٦) ولكن النجاح لن يكون سهلا . فالتفريق بين الاهتمامات المتعلقة بالتنمية وتلك المتعلقة بالبيئة من جهة ، والبحث عن الانصاف والسعى الى الفعالية من جهة أخرى انما تشكل مهمات ضخمة ، ان اقتصاد معظم الدول النامية يتدهور باستمرار ، وفي قسم كبير منه بسبب الالامساواة التي تطبع العلاقات الاقتصادية الدولية . ان هذا الوضع والمشكلات الناجمة عنه فيما يتعلق بالديون وتمويل التجارة والتنمية ونقل التكنولوجيات ونشاطات الشركات التي تتجاوز الحدود الوطنية تزيد من تدهور البيئة في هذه البلدان . فيجد أن تبني في الان نفسه مبدأ نمو اقتصادي كاف لسد حاجات وتطورات السكان مع تجنب الاستهلاك المفرط والهدر وتطبيق سياسات ترمي الى تخفيض نسب النمو السكاني . ويشكل هذا المبدأ وهذه السياسات وكذلك البحث عن نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا اهدافا أساسية لكل استراتيجية تهدف الى المحافظة على البيئة وتحسينها بصورة عقلانية .

٧) وينبغي للجهود المبذولة من أجل تنمية دائمة ان تفضي ، فيما تنجح ، الى تغيير هام في سلم الاولويات في ادارة موارد العالم المحدودة . كما يجد في الوقت نفسه تشجيع اشاعة الديمقراطية على جميع المستويات والاقرار كذلك بدور المرأة

وبضرورة اشراكها اشراكاً تاماً وشاملاً وأخذ ذلك في الاعتبار في المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية ولدى اعداد الاستراتيجيات المقبلة . ويجب أن ترافق هذه الاستراتيجيات توعية بشئون البيئة ومشاركة واسعة في عمليات اتخاذ القرار .

٨) ان الطابع المعقّد للمشكلات المثارة تستدعي سياسات قائمة على مبدأ الوقاية . وعلى التدابير المتخذة في مجال التنمية ان تتوقع وتنقى وتكافح أسباب التردي . وان كان ثمة تدهور خطير او نهائى فان غياب القناعة ينبغي ان لا يستخدم حجة لتأجيل التدابير الآيلة الى الوقاية من مثل هذا التدهور .

٩) تقتضي التنمية الدائمة توزيعاً عادلاً للموارد على الكوكب الأرضي بين مجتمعات الزمن الحاضر معأخذ حاجات الاجيال القادمة في الاعتبار . ويفع على البلدان المصنعة والبلدان النامية اذ دور مشترك ولكن ملخّص على صعيد مكافحة تدهور البيئة . فيجدر بالبلدان الفنية ، بعدمما استهلكت جزءاً من موارد الارض لا يتناسب اطلاقاً مع حجمها ، ان تكون أول من يبادر الى القيام بتحرك حازم للمحافظة على البيئة في بلادها وأن تفرد الموارد المالية والتكنولوجية الازمة لتنمية دائمة في العالم . كما يجدر بالبلدان النامية في الوقت نفسه إعادة النظر في أولوياتها على صعيد الإنفاق الوطني كي يكون في حدود طاقتها .

١٠) ان تحقيق التنمية الدائمة يقتضي تعولاً جذرياً في المجتمع كما ينبغي ان يستلهم التحرك الذي نبادر به مبادئ الرئيسيّة الاقتصادية والمرنة المؤسسيّة . ويجب أن يكون الهدف العام رفع حجم المكاسب على صعيد التنمية مع حد ادنى للكلفة بالنسبة للبيئة وأن نأخذ في اعتبارنا أسعار كامل الكلفة البيئية بالنسبة لكل نشاط اقتصادي .

١١) ان تحقيق تنمية دائمة على المستوى العالمي يتطلب تصوراً قوياً وتخليقاً لادارة الكرة الأرضية . ولا بد من ارادة سياسية لاصلاح وتنشيط المؤسسات العالمية القائمة . كما يجدر على وجه الخصوص وضع آليات رقابية تتسم بالشفافية من أجل

ضمانت تثبت حقيقي من الاحترام الشامل للمعاهدات والبروتوكولات الدولية .

ثانياً - افكار توجيهية حول المسائل الكبرى التي جرت معالجتها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية :

١٢) نناشد جميع الحكومات المشاركة كي تلتزم التزاماً حازماً بالاسهام في انجاح مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية . ولا بد بادىء الامر ، من اقرار ميثاق الأرض . ويجب أن يضع المبادئ الموجهة التي ينبغي ان يستلهمها كل تحرك في مجال البيئة .

١٣) الى ذلك ، ننتظر من الحكومات المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية أن توافق وتنفذ اتفاقية - اطاراً حول التغيرات المناخية تحدد أهدافاً وتضع جدولاماً زمنياً للتطبيق . كما يجدر بها أن تبني اتفاقية - اطاراً حول التنوع البيولوجي الى جانب اعلان مبادئ من أجل استثمار وإدارة دائمين لجميع انماط الغابات . وبالاضافة الى التوقيع على هذه الاتفاقيات وتبني هذه المبادئ ينبغي على الاطراف أن تتفق على استراتيجية طموحة من أجل التفاوض حول بروتوكولات واضحة تتعلق على سبيل المثال بضرورة تخفيض أكبر للانبعاثات الفارغة ذات الاثر الدفيفي . ويجب أن يتماشى احترام الالتزامات الوطنية مع تعاون دولي قائم على مقاربات تتسم بالربحية والمرونة . كما يجب ان يكون لهذه الاتفاقيات والبروتوكولات مدى عالمي وأن تميز بين مسؤوليات البلدان المصنعة ومسؤوليات البلدان النامية .

١٤) ونؤكد على ضرورة وضع برنامج « عمل ٢١ » يكون طموحاً واضحاً صحيحاً التمويل ويتضمن تدابير مفصلة تحدد أهدافاً وأولويات يمكن قياسها وتكون مدد استحقاقها دقيقة . وينبغي أن يتضمن هذا البرنامج اجراءات وطنية واقليمية الى جانب تحرك منسق للمؤسسات الدولية وذلك بتحديد واضح للطرف الذي يقع عليه النهوض بالتزام معين . وانطلاقاً من الرابطة التي تجمع بين البيئة والتنمية يجدر أن نضفي أهمية خاصة على مشكلات البيئة التي تهدد المنظومات البيئية ، وتبعاً لذلك

على الاولويات في نطاق التنمية : كتردي وضع الاراضي ، ونفاذ وتلوث الموارد المائية ، وتحت الارض ، والتصحر ، والامطار الحمضية ، وتناقص طبقة الاوزون ، والافراط في صيد الاسماك وقطع الاشجار ، وتلوث السواحل والبحار . كما ينبغي أن يخطط برنامج « العمل ٢١ » هذا لاطار ادارة عالمي ينصب على التلوث البحري ذي المنشأ الارضي ، وأن يضع جدول زمنيا صارما لازالة المواد الخطرة بصورة تدريجية وأن يحث جميع البلدان المصنعة على البحث عن حلول لا ضرر منها .

١٥) وندعو جميع الحكومات ، وبخاصة حكومات الدول الساحلية ، إلى توخي تنمية دائمة لموارد البحر وذلك :

- بتبني اجراءات كفيلة بادارة المخزونات السمكية ادارة عقلانية وبالمحافظة على البيئة البحرية .

- والحرص على أن تتضمن السياسات المتعلقة بصيد الاسماك قواعد تتعلق بادارة المخزون السمكي الواقع على اطراف المياه الاقليمية لبلدين اثنين .

- وبالتنفيذ الكامل لقواعد القانون الدولي المتعلقة بأعلى البحار والواردة في أحكام اتفاقية الامم المتحدة حول قانون البحار التي ينبغي التصديق عليها بأقصى سرعة من جانب بلدا .

- وبالاهتمام بصورة خاصة بضرورة حماية مواطن صيد البلدان النامية الواقعة داخل وخارج حدود الـ ٢٠٠ ميل .

١٦) هناك قيود مالية خطيرة تهدد تحقيق التنمية الدائمة في البلدان النامية . فيجدر بالبلدان المصنعة في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية أن تلتزم بزيادة نقل موارد مائة بشكل ملحوظ الى البلدان النامية كي تحسن ظروف الحياة والمعلم بازالة الفقر ووضع حد لتدحرج البيئة . ان العونة التقليدية للتنمية الدائمة ينبغي أن تبلغ بأسرع وقت ممكن «الهدف المتفق عليه وهو ٧٠٪ من الناتج القومي الاجمالي . بالإضافة الى ذلك ، لا بد أن تستفيد البلدان النامية ، كيما تستطيع النهوض بدورها في حماية البيئة العالمية ، من موارد اضافية . ويجدر التفاهم حول توجيهات وأهداف لزيادة تخفيف وشطب الديون

و حول شروط مالية تفضيلية تعكس ضرورة توزيع عادل للإعباء . و ينفي للمؤسسات المسئولة حالياً عن إدارة أزمة الديون أن تدعى إلى إعداد الاصلاحات الضرورية .

١٧) نلت انتباه البلدان النامية إلى أن الضغط السكاني يقضي على الموارد الطبيعية ويعيق التنمية . ان تعاظم نسب التزايد السكاني وطابع الافراط فيها مسؤولان الى حد بعيد عن تدهور البيئة . الا أن للعمان والكثافة السكانية وعلاقات التبعية الاقتصادية ونسبة العاطلين عن العمل والامية والتصرف الاجتماعي السلبي أثرا على البيئة والتنمية في آن معا . ومن الممكن تخفيف الضغط السكاني بتوظير تخطيط اسرى افضل وعناية بالام والطفل اكبر كما هو وارد في برنامج « العمل ٢١ » .

١٨) اننا نطلب بالحاج الى الشعوب المصونة التعاون مع البلدان النامية لابتكار تكنولوجيات تحرم البيئة وضمان وصول هذه البلدان اليها من أجل زيادة نقل هذه التكنولوجيات على أساس العامل . وبما أن العمليات التجارية تلعب دورا هاما في هذا النقل ، يجدر به مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية أن يشجع صيفا تجدیدیة في التشارک بين القطاع الصناعي والحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل زيادة تيسير هذه العملية على المستويين الوطني والدولي . ولا بد ، لدى اعداد استراتيجيات نقل التكنولوجيات ، من ايلاء التربية والاعداد وتحسين التشريع وتنمية القدرات الإدارية اهتماما خاصا بفية توفير الملاعة والتطبيق الناجعين للتكنولوجيات المتاحة وللحيلولة دون أي استخدام لهذه التكنولوجيات لا يكون مناسبا . ثم ان نقل تكنولوجيات تحرم البيئة ينبغي أن لا يحمل البلدان النامية أعباء اقتصادية أو مالية غير معقولة على صعيد الماركات المسجلة وحقوق المؤلف ويحسن أخيرا أن نعزز القدرة التي تتمتع بها البلدان النامية في استيعاب التكنولوجيات والتزود بتكنولوجيات محلية .

١٩) ان الطاقة قوة محركة للتنمية الاقتصادية لا تقدر بثمن ، الا أن الانتاج وتوزيع واستخدام هذه الطاقة انما هي في الوقت نفسه في أساس بعض المشكلات البيئية والسياسية الأكثر الحاحا في العالم . يضاف الى ذلك أن الطريقة الحالية في استغلال

الطاقة ليست قابلة للاستمرار ولا سيما في البلدان المصنفة . لذلك ندعوا مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الى وضع مجموعة من المبادئ الموجهة والابولويات من أجل انتاج واستهلاك للطاقة قابلين للديمومة . ولا بد أن تقوم هذه الاستراتيجية على تشجيع الاصلاحات المؤسسية وعلى توفير الطاقة واتخاذ مصادر متتجدة للطاقة من منشاً غير نووي .

٢٠) ان الممارسات السائدة في التجارة الدولية تفضي الى الخلل لأنها لا تأخذ تماماً في اعتبارها حاجات البلدان النامية ولا تعكس الكلفة البيئية التي يسببها انتاج ونقل واستهلاك السلع والخدمات بالنسبة الى البيئة . وتبعاً لذلك ، لا بد لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية من تشجيع قيام تعاون اقتصادي دولي يسمح بتحفيز البنية الراهنة لل الاقتصاد العالمي من أجل احلال صيغة في اقتصاد السوق تكون مقبولة من وجهة نظر بيئية واجتماعية في آن معاً . ان اعادة هيكلة التجارة الدولية تضع الدول النامية على قدم المساواة انما تشكل نقطة انطلاق هامة للتنمية المقبلة في جميع البلدان وملائحة الفقر .

ثالثاً - التابعة والتنفيذ :

٢١) اننا تؤكد على ضرورة اقامة آليات تتسم بالشفافية والمثانية وتحتاج بسلطة حقيقة من أجل ضمان استمرارية المسيرة التي بوشر بها في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية . ويجب بالحكومات أن تنتهز الفرصة التي يوفرها مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية من أجل اعادة تنسيط المؤسسات التي تعالج حالياً مسألي البيئة والتنمية . كما يحسن النظر في ضرورة التزويد بمؤسسات جديدة ، ولكنما ينبغي الامتناع عن إنشاء أي مؤسسة لا تستجيب للحاجات الخاصة التي تفرضها المنظمات القائمة . ولا بد أن نأخذ في اعتبارنا أن مسؤولية كل نشاط يجب ممارستها على المستوى الاكثر قرباً من السكان المعنيين ، ونعني المستوى الذي يسمح بالادارة الاكثر نجاعة . ويجب بالامم العام للامم المتحدة أن يقيم آلية مسؤولة أمام أرفع هيئات الامم المتحدة لتقدير الحاجات واعداد السياسات و المباشرة الاجراءات الضرورية لتنمية دائمة

والتنسيق بينها و توفير المتابعة و تقديم تقرير بهذا الشأن .

٢٢) يجب أن تشفل التدابير الوطنية مكاناً رئيسياً في متابعة قرارات وأولويات مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية . واننا نرجو الحكومات أشد الرجاء أن تبادر إلى دراسة نقدية للسياسات والاستراتيجيات والمؤسسات الوطنية التي تتمحور حول التنمية الدائمة وأن تقترح صيغاً جديدة لها لدى الحاجة . وينبغي بأسرع وقت تبني استراتيجيات وطنية من أجل التنمية الدائمة إلى جانب تدابير أخرى وطنية واقليمية تضفي زخماً ومرورنة على الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية . ولا بد من ملائمة أنظمة المحاسبة الوطنية لتأخذ في حسابها وبالأسعار الحقيقية قيمة الموارد الطبيعية . كما ينبغي أن تلتزم الحكومات ، في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ، التزاماً حازماً بتقديم تقارير تقييم سنوية تنظر فيها وتدرسها مجموعات دولية من الخبراء المستقلين الذين يعملون باشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثم ترفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٢٣) وعلى الصعيد الدولي لا تستطيع الاصلاحات الموضوعة بشأن البيئة أن تبلغ غايتها إلا إذا أظهرت الحكومات الإرادة السياسية اللازمة . واننا نرجو رجاء خاصاً وملحاً للمشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية أن يحسنوا نتائجهم على صعيد البيئة وذلك بالالتزام باقامة آليات تسمح بمراقبة فعالة لنوعية البيئة وتقدير تكاليف ومكاسب التنمية . كما ينبغي التحقيق في نتائج هذه الرقابة وهذا التقدير على يد خبراء مستقلين .

٢٤) إننا نطلق أهمية كبيرة على مسألة أن ينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور أبرز وأن يكون أكثر فعالية داخل أسرة مؤسسات الأمم المتحدة . إضافة إلى ذلك ، ينبغي دعوة جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الاطراف إلى أن تنشر بصورة منتظمة أهدافاً واستراتيجيات بيئية تتماشى مع التنمية الدائمة .

٢٥) وفيما يخص الآليات المالية يجدر أن نبدأ بالبحث عن موارد إضافية دون إنشاء صناديق جديدة .

- ٢٦) ان المسائل المرتبطة بالبيئة المحلية خاضعة لسياسات التنمية الوطنية ، أي الاليات المعونة الثنائية الطرف والمتعددة الاطراف .
- أما معالجة المسائل المتعلقة بالبيئة العالمية فتستدعي توقيلا نوعيا صادرا بصورة خاصة عن صندوق التنمية العالمية .
- ولا بد من ادخال تعديل على عمل هذا الصندوق بصورة تضمن اشراك البلدان النامية في تحديد اهدافه وتوسيع مجال تطبيقه ليشمل التصحر والموارد المائية .
- ٢٧) لا بد من تنسيق أفضل على جميع المستويات بين البلدان المانحة والمؤسسات والبلدان المستفيدة اذا أردنا للمعونـة في مجال التنمية الدائمة أن تكون أكثر نجاعة .
- ٢٨) ويـجدر أن تـؤلف الـالتزامـات والـواجبـات ذات الـاـثـرـ العـمـليـ علىـ المستـوىـ الوـطـنـيـ حـجـرـ الزـاوـيـةـ فيـ جـمـيعـ المـاهـدـاتـ المـتـعـلـقـةـ بـالـتنـيمـةـ الدـائـمـةـ .
- ولكـنـماـ يـنـبـغـيـ وـضـعـ آـلـيـاتـ تـسـهـلـ اـقـامـةـ تـعاـونـ يـنـخـطـىـ الحـدـودـ وـالـمـنـاطـقـ بـغـيـةـ الـوـصـولـ إـلـىـ النـسـبـةـ الـفـضـلـىـ فـيـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـكـلـفـةـ وـالـنـجـاعـةـ ،ـ كـالـيـاتـ تـبـادـلـ تـسـمـحـ لـلـبـلـدـانـ الـمـصـنـعـةـ أـنـ تـوـظـفـ أـمـوـالـاـ فـيـ مـشـرـوعـاتـ فـيـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ تـفـضـيـ إـلـىـ حـلـولـ أـفـضـلـ وـأـقـلـ كـلـفـةـ عـلـىـ صـعـيدـ الـبـيـئـةـ .
- ٢٩) ويـجـبـ أـنـ تـتـجـاـوزـ الـاصـلـاحـاتـ الـعـالـمـيـةـ اـعـادـةـ النـظرـ بـالـاـلـيـاتـ الـمـؤـسـسـيـةـ .ـ وـاـنـاـ نـحـثـ الـحـكـومـاتـ ،ـ مـنـ خـلـالـ مـؤـتـمـرـ الـاـمـمـ الـمـتـحـدـةـ حـوـلـ الـبـيـئـةـ وـالـتـنـيمـةـ ،ـ عـلـىـ فـتـحـ نـظـامـ الـتـعـاـونـ الـدـولـيـ أـمـاـ مـشـارـكـةـ شـعـبـيـةـ أـوـسـعـ ،ـ كـمـاـ يـجـدرـ كـذـلـكـ تـشـجـعـ وـزـيـادـةـ ماـ تـقـدـمـهـ الـاسـرـةـ الـعـلـمـيـةـ وـالـمـنظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ لـلـاـتـفـاقـيـاتـ حـوـلـ الـبـيـئـةـ وـالـتـنـيمـةـ وـأـنـ تـسـمـ هـيـكـلـتـهـ بـحـيـثـ نـوـفـقـ بـيـنـ الـاـهـتـمـامـاتـ الـتـيـ هـيـ مـنـ النـوـعـ الـعـمـلـيـ وـتـلـكـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـشـرـعـيـةـ الـعـلـمـيـةـ وـالـمـشـارـكـةـ الـشـعـبـيـةـ .
- ٣٠) وـنـجـدـ عـزـمـاـ عـلـىـ أـنـ يـتـوـصـلـ مـؤـتـمـرـ الـاـمـمـ الـمـتـحـدـةـ حـوـلـ الـبـيـئـةـ وـالـتـنـيمـةـ إـلـىـ نـتـائـجـ حـسـيـةـ .ـ وـسـوـفـ نـسـتـعـلـمـ بـاـهـتـمـامـ عـنـ قـرـاراتـهـ وـنـحلـ نـتـائـجـهـاـ وـنـدـرـسـ شـأنـ مـتـابـعـتـهاـ فـيـ مـؤـتـمـرـ الـاـتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الـدـولـيـ حـوـلـ الـبـيـئـةـ وـالـتـنـيمـةـ الـذـيـ سـيـعـقـدـ فـيـ بـرـازـيلـياـ مـنـ ٢٣ـ -ـ ٢٨ـ تـشـرـينـ الثـانـيـ (ـنـوـفـمـبرـ)ـ ١٩٩٢ـ .

الاتحاد البرلماني الدولي

بمناسبة قرب انعقاد المؤتمر التسعين للاتحاد البرلماني الدولي
بكابسيرا (استراليا) في شهر ايلول - سبتمبر - القادر تقدم
«البرلمان العربي» بعض المعلومات الموجزة حول هذا الاتحاد :

- المساهمة في الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها وهو أمر ضروري بالنسبة للديمقراطية البرلمانية والتنمية ،
- المساهمة في التعريف بصورة امثل بالطريقة التي تعمل بها المؤسسات النيابية ودعم وتطوير وسائل اعمال هذه المؤسسات .
- ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل وثيق مع منظمة الامم المتحدة التي يساطرها الاهداف الى جانب دعمه للجهود التي تقوم بها . كما يعمل أيضا بالتعاون مع المنظمات البرلمانية الاقليمية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تستلهم نفس المثل .
- وفي ١ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣ م ، بلغ عدد الجمعيات التشريعية للبلاد ذات السيادة في

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة الدولية التي تضم ممثلين لبرلمانات دول ذات سيادة .

والاتحاد البرلماني الدولي يعتبر المحفل الذي يتم فيه التشاور بين ممثلين برلمانات على الصعيد الدولي ويعلم من اجل تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب وبقية دعم المؤسسات النيابية .

ولتحقيق هذه الأغراض يقوم الاتحاد بمهام التالية :

● العمل على تشجيع الاتصالات وتنسيق وتبادل التجارب بين برلمانات ونواب كافة القطر ،

● النظر في المسائل ذات المصلحة المشتركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها بفرض حدث برلمانات والنواب على اتخاذ التدابير الضرورية فيما يتعلق بذلك ،

بالإجراءات المتخذة بغية دعم حركة السلم في العالم . كما ساهم أيضاً في إنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي . وقد تم على مدى السنتين منح ٨ جوائز نوبيل منها الجوائز الثلاثة الأولى إلى شخصيات مرموقة من الاتحاد البرلماني الدولي وهي :

- ١٩٠١ فرديريك باسي (فرنسا)
- ١٩٠٢ البرير جوبا (سويسرا)
- ١٩٠٣ وليام رندال كريمر (المملكة المتحدة)

١٩٠٨ فرديريك باير (الدانمارك)
 ١٩٠٩ أفسنت برنيرت (بلجيكا)
 ١٩١٢ هنري لافونتين (النرويج)
 ١٩٢١ كريستيان لانج (النرويج)

شهد الاتحاد البرلماني الدولي تغيرات عميقة بعد الحرب العالمية الثانية إذ قام بتحويل نفسه من جمعية نواب منفردين إلى منظمة دولية للبرلمانات والى مركز للحوار والمداولات البرلمانية فيما بين المشرعين الذين يمثلون كل الأنظمة السياسية المعايشة في العالم .

والمؤتمرات البرلمانية الدورية التي تجمع حوالي ٥٠٠ نائب من جميع الاتجاهات المنتسبة إلى ١٠٠ بلد أو أكثر تمثل المحفل الوحيد الذي تحلل فيه الآراء والاتجاهات السياسية القائمة في العالم . وتتيح هذه المؤتمرات فرصة اختبار الآراء والمبادرات الجديدة التي تؤدي إلى

العالم والممثلة في الاتحاد البرلماني الدولي ما مقداره ١١٨ جمعية من بين ٦٥ جمعية قائمة في العالم وذلك فضلاً عن برمان « الانديس » بوصفه عضواً مشاركاً .

ويعقد الاتحاد اجتماعات يشارك فيها ممثلو البرلمانات الوطنية بفرض اجراء دراسات موضوعية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات المنحى الدولي .

ويقوم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بحاللة قرارات الاتحاد إلى الجمعيات والحكومات المعنية ويشجعونها على تطبيقها . وقد أدت إجراءات وأعمال أعضاء الاتحاد إلى اعتماد عدد من التدابير التشريعية والحكومية والفنية في كافة أنحاء العالم .

كان الاتحاد البرلماني الدولي أول منظمة سياسية دولية عنيت بدعم وترويج مفهومي السلم والتحكيم في العالم .

يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة ١٨٨٩ م حيث تم خلالها بناء على مبادرة من برلمانيين مشهورين من محبي السلام ، وهما السيد وليام رندال كريمر (المملكة المتحدة) والسيد فرديريك باس (فرنسا) عقد أول مؤتمر برلماني شارك فيه ممثلون من تسعة بلدان من ثلاث قارات ، وقد تأسى الاتحاد منذ بداية أعماله

تحقيق أهم الانجازات في مجال البحث عن السلم وتطوير التعاون الدولي .

الدول الاعضاء في الاتحاد

آتيليا - إسبانيا - استراليا -
استونيا - إسرائيل - أكوادور -
الارجنتين -الأردن - الامارات
العربية المتحدة - البانيا - المانيا -
البرازيل - البرتغال - الجزائر -
الجماهيرية العربية الليبية -
الجمهورية الاسلامية الايرانية -
الجمهورية العربية السورية -
الدانمارك - الرأس الأخضر -
السلفادور - السنغال - السودان -
السويد - الصين - العراق -
الفلبين - الكاميرون - الكنغو -
الكويت - المجر - المغرب -
المكسيك - المملكة المتحدة - النرويج -
النمسا - النيجر - الهند -
الولايات المتحدة الاميريكية - اليابان -
اليمن - اليونان - أنجولا -
أندونيسيا - أوروجواي -
أوزبكستان - أوغندا - ايرلندا -
ايسلندا - ايطاليا - بابوا غينيا -
الجديدة - بارجواي - باكستان -
بلجيكا - بلغاريا - بنجلاديش -
بنما - بنين - بوستوانا - بولندا -
بوليفيا - بيرو - تايلاند - تركيا -
تشيكوسلوفاكيا - توجو - تونس -
جابون - جامايكا - جمهورية افريقيا
الوسطى - جمهورية تنزانيا المتحدة

هيئات الاتحاد

المؤتمر البرلساني هو الجهاز
التأسيسي الرئيسي للاتحاد ، ويقوم
هذا المؤتمر بدراسة المشاكل الدولية
وبصياغة التوصيات التي تعكس
وجهات نظر المنظمة بأكملها .
والبرلمانات التي تشارك في إعمال
هذا المؤتمر تمثalamها وفود يختلف عدد
أصواتها أساساً باختلاف عدد
شعوب دولها . وبالاضافة الى
مسائل الساعة ذات الطابع السياسي
التي تتعلق في معظم الأحيان

الاتحاد وتوافي المجلس بأرائها . وت تكون هذه اللجنة من ثلاثة عشر عضوا . وينتخب المؤتمر اثنى عشر عضوا يجب أن يكون منهم اثنان على الأقل من النساء . وبحكم القانون تخول رئيس المجلس البرلماني رئاسة اللجنة التنفيذية التي يتمتع ببعضويتها .

اللجان ويقوم المجلس البرلماني بتشكيل لجان يتم تكليفها بمساعدة المؤتمر في أشغاله . ويبلغ عدد هذه اللجان حاليا أربع حيث تقوم بمعالجة المسائل التالية :

١) المسائل السياسية والامن الدولي ونزع السلاح ، ٢) المسائل البرلمانية والقانونية وحقوق الانسان، ٣) المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ٤) التربية والعلوم والثقافة والبيئة . ويقوم بتمثيل كل شعبة وطنية في إطار كل لجنة من هذه اللجان عضوان أحدهما أصلي والآخر احتياطي .

الامانة العامة يوجد مقرها الرئيسي في جنيف وهي مكلفة بتطبيق برنامج انشطة الاتحاد طبقا لقرارات الاجهزة القيادية والامين العام هو السيد بيير كورنيون .

بالنزعات الاقليمية وال محلية ، فان القرارات التي تتخذها المؤتمرات التي تعقد مرتين كل سنة منذ سنة ١٩٨٤ م قد عالجت من جملة أمور مسائل شتى كنزع السلاح والتنمية والصحة والاسكان والبيئة وحقوق الانسان والحقوق الانسانية . وبلغ متوسط من يشارك في كل دورة من هذه المؤتمرات حوالي ٥٠٠ نائب ، ونظرا الى تداول عقد المؤتمرات في بلدان مختلفة ، فقد بلغ عدد البلدان التي استضافت هذه المؤتمرات ٥٠ بلدا الامر الذي سمح للمشاركين معرفة مختلف الحقائق الوطنية .

المجلس البرلماني يوجه هذا المجلس انشطة الاتحاد ويقوم بمتابعتها ، كما يقوم أيضا بتحديد البرنامج والميزانية السنوية وهو المكلف أيضا باتخاذ القرارات فيما يتعلق بالموافقة على الانضمام الى عضوية الاتحاد او تعليق عضوية المجموعات الوطنية . ويكون المجلس من عضوين من كل شعبة وطنية منضمة . ورئيس المجلس حاليا هو السيد سير ميكائيل مارشال (المملكة المتحدة) .

اللجنة التنفيذية تقوم اللجنة التنفيذية بالاشراف على ادارة